مدار
الاسرائيلي
المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٣/٣/٥ الموافق ٢٣ ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٢ السنة الحادية عشرة

إسرائيل: الولايات المتحدة على أعتاب تغيير؟

صفحـ(٣)ـة

منظمة «إيباك» تعقد مؤتمرها السنوي في ظل تصاعد القلق إزاء مكانتها!

صفحـ(٥)ـة

مدار
الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مقرّب من نتنياهو:

الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستكون ضيقة وغير مستقرة!

الصورة التي بدأت تتضح أمس: نتنياهو ماض نحو تأليف حكومة من دون الحريديم

رأى عضو الكنيست تساحي هنغبي (ليكود)، المقرب من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أن الحكومة المقبلة التي يسعى نتنياهو لتشكيلها حاليا ستكون ضيقة وغير مستقرة، بسبب عدم ضم الأحزاب الحريدية إليها، فيما هدد حزب شاس بتأييد تقليص الميزانيات للمستوطنات، وإسقاط الحكومة.

وقال هنغبي لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، إن «الصورة أخذت تتضح في اتجاه واحد، هو اتجاه حكومة أقل استقرارا وأقل اتساعا».

وأضاف أن «الأجندة المطلوبة للأعوام القريبة المقبلة، لا للشهور القريبة، هي أجندة مدنية، وهذا يسمح للبيت اليهودي بأن يشعر بالارتياح بالشراكة مع الحزب الذي تعتبر مواقفه الأيديولوجية مختلفة عنه» في إشارة إلى «يوجد مستقبل». لكنه أردف «لست واثقا من أن هذا صحيح، لأننا نرى أن مجمل التحديات من حولنا ليست مدنية».

وتأتي أقوال هنغبي على ضوء احتمال توقيع اتفاقيات ائتلافية بين كتلة «الليكود بيتنا»، التي يتزعمها نتنياهو، وبين حزبي «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي»، اللذين يرفضان الدخول إلى حكومة في حال ضم الحزبين الحريديين، شاس و«يهدوت هتوراة»، إليها.

وقالت تقارير إعلامية إن نتنياهو التقى مع قادة حزب شاس، أول من أمس، وأبلغهم بأنه لم ينجح في تفكيك الحلف المعقود بين «يوجد مستقبل» بقيادة يائير لبيد و«البيت اليهودي» بقيادة نفتالي بينيت، وأنه يتوقع أن يبرم اتفاقا ائتلافيا مع هذين الحزبين في الأيام المقبلة. وأظهر استطلاع نشرته القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، في نهاية الأسبوع الماضي، أن ٧٦٪ من الإسرائيليين يؤيدون تشكيل حكومة من دون الحريديم.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس، عن قيادي في حزب الليكود وقريب من المفاوضات الائتلافية قوله «سنبدأ في التحدث مع لبيد وبينيت حول توزيع الحقائب الوزارية. ويعتزم نتنياهو إبرام اتفاق ائتلافي مع بينيت ولبيد حتى نهاية الأسبوع الحالي».

وقالت الصحيفة إن لبيد وبينيت متفقان أيضا على توزيعة الحقائب الوزارية التي سيحصل عليها كل منهما. ونقلت الصحيفة عن مصدر ضالع في المفاوضات الائتلافية قوله إن «التفاهم بينهما حول الحقائب التي سيطلبانها يهدف إلى منع نتنياهو من خداعهما. كما أنهما يريدان أن يثبتا أن التنسيق بينهما لن يتوقف في مرحلة توزيع المناصب في الحكومة».

وتشير التوقعات حيال الحقائب الوزارية، وفقا لتقارير إعلامية إسرائيلية، إلى أن حزب «يوجد مستقبل» سيطالب بحقائب التربية والتعليم والداخلية والرفاه، إضافة إلى رئاسة لجنتي المالية والقانون في الكنيست. وتحدثت تقارير عن أن لبيد سيطالب بأن يتولى حقيبة الخارجية، لكن هذا سيكون نقطة بداية للمفاوضات حول توزيع الحقائب، ولا يتوقع أن يوافق نتنياهو على هذا الطلب لأنه وعد وزير الخارجية السابق والرجل الثاني في كتلة «الليكود بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، بهذه الحقيبة.

نتنياهو: الاتجاه نحو «التضحية» بالحريديم.

كذلك يتوقع أن يطلب «البيت اليهودي» حقائب الصناعة والتجارة والتشغيل، والإسكان والديانات، وربما حقيبة الثقافة والرياضة أيضا. ويبدو أنه يوجد اتفاق بين الحزبين على أن يتولى عضو الكنيست الحاخام شاي بيرون منصب وزير التربية والتعليم.

وعقب قياديون في شاس على تقدم المفاوضات الائتلافية فيما بدا واضحا أن الحريديم سيبقون خارج الحكومة، بالقول لصحيفة «هآرتس» إنه «ليس مهما أية حكومة ستشكل وما إذا كنا بداخلها أو خارجها، فإننا سندوس على رأس المستوطنين من دون خوف، وسنؤيد إخلاء بؤر استيطانية عشوائية وتجميد البناء [في المستوطنات]. وسنؤيد أيضا خطوات سياسية [تجاه الفلسطينيين] وتقليص الميزانيات للمستوطنات».

وقال القيادي في شاس، شلومو بنيزري، إنه «إذا فتحنا فمنا عليكم أيها المستوطنون، فسوف نكشف عن المليارات التي تم ضخها على المستوطنات والمليارات التي تم رصدها على شوارع لا تؤدي إلى أي مكان وما زالت مهجورة. وأنا مستعد لأن أجلس حتى مع [عضو الكنيست العربية حنين] زعبي داخل الحكومة من أجل إنقاذ عالم التوراة».

وحول الخطوات الجارية من أجل تشكيل الحكومة، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحلل السياسي في موقع «أل- مونيتور» الإلكتروني، عكيفا إلدار.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: هل يوجد احتمال، من الناحية العملية وليس النظرية، بأن لا ينجح نتنياهو في تشكيل حكومة جديدة؟

إلدار: «أعتقد أن احتمالا كهذا يتزايد من يوم إلى آخر، ذلك بأن الإمكانيتين الماثلتين أمامه سيئتان بالقدر نفسه. فإمكانية الذهاب مع الحريديم ليست موجودة، لأنه لا يمكن أن يشكل معهم، من دون بينيت ولبيد، ائتلافا يضم أغلبية في الكنيست. أي لن يكون لديه ائتلاف يضم أكثر من ٦١ نائبا. ومن الجهة الأخرى، فإنه إذا أدخل بينيت ولبيد وأبقى الحريديم خارج الحكومة، سيخاطر بأن أحدهما أو كليهما معا قد يسقطان الحكومة، وعندها سينتقم الحريديم من نتنياهو. ولذلك فإنه يعرف أنه إذا نجح في تشكيل حكومة فإن عمرها سيكون قصيرا. وفي حال توجه نتنياهو إلى انتخابات جديدة فإن بإمكانه تحقيق نتائج يتوخاها، وبإمكانه أن يطلب من الجمهور منحه أغلبية من أجل تشكيل حكومة مستقرة وعدم التصويت لأحزاب صغيرة. لذلك فإني أعتقد أن هذه لن تكون الإمكانية الأسوأ بالنسبة له».

(*) هذا يعني أن من الجائز أن تذهب إسرائيل إلى انتخابات عامة مجددا بعد فترة قصيرة؟

إلدار: «نعم. لأنه ليست هناك إمكانية، أيضا، لأن ينجح أحد غير نتنياهو في تشكيل حكومة. أي لا يوجد خيار بأن ينجح أحد آخر في المكان الذي فشل فيه نتنياهو. وطالما أن هذا الحلف بين لبيد وبينيت قائم، فإن احتمال التوجه إلى انتخابات أقرب من احتمال تشكيل حكومة سوية معهما. وهناك أمر آخر، وهو أنه بعد أن منح تسيبي ليفني حقيبة الخارجية لم يعد لديه ما يمكن أن يطرحه على لبيد».

(*) ليفني حصلت على حقيبة العدل وليس الخارجية؟

إلدار: «هذا صحيح، لكن بمنحها المسؤولية عن إدارة المفاوضات مع الفلسطينيين فإن نتنياهو أفرغ حقيبة الخارجية من مضمونها».

(*) عناوين الصحف الإسرائيلية الصادرة أول من أمس تحدثت عن أن نتنياهو سيجمد البناء في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، وسيطرح مبادرة سياسية لحل الصراع مع الفلسطينيين. هل هذا جدي، أم أنه خدعة إعلامية يستخدمها خلال تشكيله الحكومة وربما من أجل دفع حزب «البيت اليهودي» إلى رفض الانضمام إلى الحكومة؟

إلدار: «أعتقد أن هذا جزء من التوقعات من زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، وهو أن يكون هناك تجميد للمستوطنات. بل ربما تكون هناك أمور أكثر من ذلك. وهذا هو الحد الأدنى المطلوب. وعندها قد تنشأ مشكلة وهي أن ينسحب بينيت من مرفوعة، ولن نمنح الحكومة الراحة ولو للحظة واحدة، وسنهتم بأن تصل الميزانيات إلى المحتاجين وليس لشبيبة التلال التابعين لبينيت» في إشارة إلى الحركة الاستيطانية التي تقيم البؤر الاستيطانية العشوائية وتنفذ اعتداءات «جباية الثمن» ضد الفلسطينيين.

لكن رئيس طاقم المفاوضات الائتلافية في «البيت اليهودي»، عضو الكنيست أوري أريئيل، بدا مطمئنا حيال موقف شاس من المستوطنات، وقال لإذاعة الجيش الإسرائيلي: «إنني أعرف نواب شاس، فهؤلاء أناس يؤيدون الاستيطان في أرض إسرائيل كلها، وهم يريدون الاستيطان ويؤيدون تعليم التوراة أيضا، وحتى لو قال ذلك زعيم كهذا أو ذاك في لحظة غضب فإنني لا أعتقد أن هذا يعكس الموقف الحقيقي، ونحن سنستمر بالعمل معهم».

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن نتنياهو يحاول إقناع زعيمة حزب العمل شيلي يحيموفيتش بالانضمام إلى حكومته سوية مع الحريديم بدلا من «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي»، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وكان نتنياهو قد التقى مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، مساء السبت الفائت، وحصل على مهلة مؤلفة من ١٤ يوما لمواصلة سعيه إلى تشكيل حكومة بعد أن انتهت المهلة الأولى المؤلفة من ٢٨ يوما من دون أن ينجح في تشكيل حكومة.

وفي غضون ذلك أبلغ مسؤولون أميركيون يُعدون لزيارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى إسرائيل في ٢٠ آذار الحالي، نظراءهم الإسرائيليين بأنه في حال عدم نجاح نتنياهو في تشكيل حكومة حتى منتصف الشهر الحالي سيتم إلغاء الزيارة.

وقالت «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، إن مسؤولين أميركيين أبلغوا إسرائيل أنه في حال عدم نجاح نتنياهو في تشكيل حكومته الجديد بحلول ١٦ آذار الحالي، وهو اليوم الذي تنتهي فيه مهلة الـ ١٤ يوما لتأليف الحكومة، فإن زيارة أوباما ستُلغى، لأنه في مثل هذه الحالة سيكلف بيريس عضو كنيست آخر بمهمة تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة.

ونقلت الصحيفة عن جهات سياسية رسمية في إسرائيل تأكيدها أن البيت الأبيض يستعد لاحتمال إلغاء زيارة أوباما لإسرائيل.

تقرير جديد:

المحاكم العسكرية ألغت ٢٫٦٪ فقط من آلاف أوامر الاعتقال الإداري بحق فلسطينيين من الضفة!

كشف تقرير إسرائيلي جديد أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية ألغت ٢٫٦٪ فقط من آلاف أوامر الاعتقال الإداري بحق فلسطينيين خلال الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١.

وأفادت صحيفة «هآرتس» على موقعها الالكتروني أمس الاثنين أنها حصلت على التقرير، وتبين منه أنه خلال الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١ وقع قائد المنطقة الوسطى للجيش الإسرائيلي على ٢٨٧٦ أمر اعتقال إداري بحق مواطنين فلسطينيين من الضفة، وأنه تم إلغاء ٧٧ أمرا عسكريا منها فقط خلال هذه الفترة.

وأضافت الصحيفة أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية صادقت على ١٦٦٧ أمر اعتقال إداري، وتم تقصير فترة الاعتقال في ١١٤١ أمر اعتقال إداري، لكن تم تقصير فترة الاعتقال «بصورة جوهرية» في ١٥٦ أمر اعتقال فقط.

ووفقا للصحيفة فإن «التقصير الجوهري» يعني «تقصير الأمر العسكري الذي في نهاية مدته تكون صلاحية القائد العسكري محدودة فيما يتعلق بتمديد مدة الاعتقال الإداري»، وذلك خلافا لمصطلح «تقصير غير جوهري» الذي بإمكان القائد العسكري أن يمدده.

ويشار إلى أن أمر الاعتقال الإداري يوقع عليه قائد المنطقة الوسطى بتوصية من جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، وبعد ذلك تصادق عليه محكمة عسكرية إسرائيلية للشؤون الإدارية في الضفة الغربية، وبالإمكان الاستئناف ضد أمر الاعتقال الإداري إلى محكمة الاستئناف العسكرية التي يمكن الاستئناف ضد قراراتها إلى المحكمة العليا.

وأصدر قائد المنطقة الوسطى للجيش الإسرائيلي ٨٥٥ أمر اعتقال إداري بحق فلسطينيين خلال العام ٢٠١١، وصادقت المحاكم العسكرية على ٥٣٩ أمر اعتقال بشكل كامل، وتم إلغاء ٢١ أمر اعتقال، وتقصير ٢٧٢ أمر اعتقال، كما تم تقصير ٢٦ أمر اعتقال بشكل «جوهري».

وتبين أن عدد أوامر الاعتقال الإداري التي تم التصديق عليها في العام ٢٠١١ ارتفع بنسبة ٦٤٪ قياسا بالعام الذي سبقه، كما ارتفع عدد الأوامر التي تم إلغاؤها.

كذلك يتبين من التقرير أن ثلثي أوامر الاعتقال الإداري التي صدرت في العام ٢٠١١ كانت عبارة عن تمديد أوامر اعتقال إداري صدرت في الماضي. وقالت «هآرتس» إن المحكمة العليا انتقدت مؤخرا المحاكم العسكرية والنيابة العامة العسكرية فيما يتعلق بتمديد فترات الاعتقال الإداري.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في شهر كانون الأول الماضي التمس المواطن الفلسطيني جابر ممدوح ضد أمر الاعتقال الإداري الذي صدر بحقه، وأن محاميه فادي القواسمي قال إنه خلال جلسة المحكمة العسكرية رد المدعي العسكري على أسئلته بشكل فظ، ولم يُجب على أسئلة موضوعية بادعاء أن الإجابات «سرية».

وأضافت الصحيفة أن قاضي المحكمة العليا أوري شوهام، الذي تولى في الماضي منصب المدعي العسكري العام، دقق في محضر الجلسة وقائمة الأسئلة التي طرحها المحامي القواسمي، وفي المواد «السرية» التي قدمتها النيابة العسكرية ضد المعتقل ممدوح. وكتب شوهام على أثر ذلك أنه «اتضح أنه لم يكن هناك أي مانع أمني في الرد على الأسئلة كلها، وذلك من دون المس بمصادر المعلومات وبأمن الدولة». كما تطرق القاضي إلى أداء القاضي العسكري معتبرا أنه «يقع على عاتق المحكمة العسكرية واجب خاص ومتزايد، وعليها أن تدقق في المواد السرية بحذر وحرص، وفي كل مرة يسمح فيها الوضع عليها أن تسلم وكيل المعتقل تفاصيل ومعلومات من المواد السرية». وأضاف شوهام «أخشى من أن المحكمة العسكرية لم تفعل ذلك».

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في موقع «أل- مونيتور» الإلكتروني

عكيفا إلدار لـ «المشهد الإسرائيلي»: أي حكومة سيشكلها نتنياهو سيكون أجلها قصيرًا!

كتب بلال ضاهر:

حضر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء يوم السبت الفائت، إلى ديوان الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، وطلب مهلة إضافية، مؤلفة من ١٤ يوما، من أجل مواصلة سعيه إلى تشكيل حكومة جديدة، بعدما فشل في هذه المهمة خلال المهلة الأولى المؤلفة من ٢٨ يوما.

وقد أدرك نتنياهو، متأخرا، أنه لن يتمكن من تشكيل حكومة من دون أن يشارك فيها حزبا «يش عتيد» (يوجد مستقبل) بقيادة يائير لبيد، الذي حصل على ١٩ مقعدا في الكنيست في الانتخابات التي جرت في كانون الثاني الماضي، و«البيت اليهودي» بقيادة نفتالي بينيت، الذي حصل على ١٢ مقعدا.

والمشكلة الأساسية التي يواجهها نتنياهو هي الحلف والتفاهمات بين لبيد وبينيت، والتي بموجبها إما أن ينضم الحزبان سوية إلى الحكومة، وإما أن يبقيا معا خارج الائتلاف. إضافة إلى ذلك فإن هذين الحزبين يشترطان على نتنياهو أن لا يضم الحريديم، الممثلين بحزبي شاس و«يهدوت هتوراة» إلى حكومته.

وفي مقابل ذلك فإن نتنياهو لا يريد ضم حزب «البيت اليهودي»، الذي يمثل المستوطنين والتيار الديني - الصهيوني، إلى حكومته بسبب خلافات شخصية بينه وبين بينيت. وتشير كافة التقارير في إسرائيل إلى أن نتنياهو فشل في محاولاته لتفكيك الحلف بين لبيد وبينيت. وأكد نتنياهو على استسلامه لهذا الحلف عندما قال خلال اجتماعه مع قيادة حزب شاس، أول من أمس الأحد، بأنه يريد ضم الحريديم للحكومة لكن حلف لبيد - بينيت يمنعه من ذلك.

وأثار هذا الوضع غضبا بالغا في شاس، الذي اعتاد منذ تأسيسه على المشاركة في الحكومات الإسرائيلية. فهناك مصالح تحققها حركة شاس من المشاركة في أي حكومة، وأولها الحصول على ميزانيات لمؤسساتها، الدينية والتعليمية، إضافة إلى توسيع البناء في المستوطنات التي يسكن فيها مؤيدو هذه الحركة، مثل مستوطنة «رمات شلومو» في شمال القدس الشرقية. ويشار في هذا السياق أيضا، إلى أن مواقف حزب شاس أصبحت يمينية في فترة رئاسة إيلي يشاي للحزب، بينما كانت هذه المواقف أكثر اعتدالا قبل ذلك، عندما كان أرييه درعي يرأس الحزب.

وعقب قياديون في شاس على موقف لبيد وبينيت، واستسلام نتنياهو لهما، بإبعادهم عن الحكومة بالقول إنه «ليس مهما أية حكومة ستتشكل وما إذا كنا داخلها أو خارجها، فإننا سندوس على رأس المستوطنين من دون خوف، وسنؤيد إخلاء بؤر استيطانية عشوائية وتجميد البناء [في المستوطنات]. وسنؤيد أيضا خطوات سياسية [تجاه الفلسطينيين] وتقليص الميزانيات للمستوطنات».

وقال القيادي في شاس، شلومو بنيزري، إنه «إذا فتحنا فمنا عليكم أيها المستوطنون، فسوف نكشف عن المليارات التي تم ضخها على المستوطنات والمليارات التي تم رصدها على شوارع لا تؤدي إلى أي مكان وما زالت مهجورة. وأنا مستعد لأن أجلس حتى مع [عضو الكنيست العربية حنين] زعبي داخل الحكومة من أجل إنقاذ عالم التوراة».

وحول الخطوات الجارية من أجل تشكيل الحكومة، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحلل السياسي في موقع «أل- مونيتور» الإلكتروني، عكيفا إلدار.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: هل يوجد احتمال، من الناحية العملية وليس النظرية، بأن لا ينجح نتنياهو في تشكيل حكومة جديدة؟

إلدار: «أعتقد أن احتمالا كهذا يتزايد من يوم إلى آخر، ذلك بأن الإمكانيتين الماثلتين أمامه سيئتان بالقدر نفسه. فإمكانية الذهاب مع الحريديم ليست موجودة، لأنه لا يمكن أن يشكل معهم، من دون بينيت ولبيد، ائتلافا يضم أغلبية في الكنيست. أي لن يكون لديه ائتلاف يضم أكثر من ٦١ نائبا. ومن الجهة الأخرى، فإنه إذا أدخل بينيت ولبيد وأبقى الحريديم خارج الحكومة، سيخاطر بأن أحدهما أو كليهما معا قد يسقطان الحكومة، وعندها الحكومة، وكما قلت سابقا فإن عمر هذه الحكومة سيكون قصيرا».

(*) لماذا نتنياهو لا يريد الحزب اليميني «البيت اليهودي» في الحكومة، بينما يبذل جهدا كبيرا لضم أحزاب الوسط، مثل «يوجد مستقبل» و«الحركة» وكاديما، وحتى حزب العمل أيضا، إلى حكومته؟

إلدار: «أولا هناك الخلاف الشخصي بينه وبين بينيت. والأمر الآخر هو أن نتنياهو يعرف أنه سيكون صعبا جدا عليه، بوجود بينيت في حكومته، أن يتظاهر، مثلما فعل طوال السنوات الأربع الماضية، بأنه يريد دفع حل الدولتين. وعندما يأتي أوباما إلى هنا، وفيما تراجعت العلاقات بين إسرائيل وأوروبا وتوجد ضغوط على نتنياهو، فإنه سيكون من الصعب على هذه الحكومة أن تظهر كمن تنشد السلام، بينما توجد في الائتلاف مستوطنة من البؤرة الاستيطانية في الخليل [عضو الكنيست أوريت ستروك من «البيت اليهودي»]».

(*) ماذا يعني أن يبقي نتنياهو الحريديم خارج الحكومة؟ إن التوتر والصراع بين العلمانيين والحريديم في إسرائيل قائم منذ سنوات طويلة، لكن هل بدأت حرب بينهما الآن؟

إلدار: «الحرب دائرة، وأعتقد أن موضوع تجنيد الحريديم للجيش لا يمكن تنفيذه. وما يمكن عمله هو وقف ضخ الميزانيات للمؤسسات الحريدية. وتوجيه الحريديم إلى الخدمة العسكرية، مثلما يريد لبيد وبينيت وغيرهما، هو أمر خيالي ولا يمكن تنفيذه. وهذا التوتر قائم، منذ فترة تومي [يوسف] لبيد، والد يائير لبيد، وحتى قبل ذلك. ولا أعتقد أنه سيكون بالإمكان تجنيد الحريديم والعرب أيضا بالقوة».

(*) في هذه الأثناء يهدد قادة حزب شاس بتأييد إخلاء بؤر استيطانية عشوائية وتجميد البناء خارج الكتل الاستيطانية وتقليص ميزانيات المستوطنات وتأييد خطوات سياسية تجاه الفلسطينيين. هل هذا تهديد حقيقي؟

إلدار: «قرأت في صحيفة معاريف أن نتنياهو سيفعل ذلك [طرح مبادرة سياسية لحل الصراع] كي يدفع بينيت إلى الانسحاب من الحكومة وضم الحريديم إليها مكانه. لكن المسألة هنا هي أنه يوجد لاعب آخر في هذه اللعبة وهو أبو مازن [الرئيس الفلسطيني محمود عباس]. والسؤال هو ما إذا كانت مبادرة كهذه من جانب نتنياهو ستكون كافية لتحريك العملية السياسية؟ فقد رأينا خلال ولاية الحكومة السابقة أن تجميد الاستيطان أو إخلاء بؤر استيطانية عشوائية لا يكفي وحده من دون تقدم في العملية السياسية».

(*) السؤال هو: هل من الجائز أن يتبنى حزب شاس مواقف تؤيد عملية سلام وتعارض التوسع الاستيطاني؟

إلدار: «لقد أيد حزب شاس اتفاقيات أوسلو، عندما كان يتزعمه أرييه درعي. ولو دخل شاس إلى الحكومة، سوية مع لبيد، لكان من شأن ذلك أن يحل المشاكل. لكن هذا لم يحدث الآن لأن لبيد ليس مستعدا للموافقة على أمر كهذا. ونتنياهو لا يفهم كيف تشكل هذا الفسيفساء».

(*) ماذا يتوقع أن يحدث بعد تشكيل الحكومة الجديدة؟ يتحدثون في إسرائيل عن سلم أولويات في السياسة الخارجية، وفي المكان الأول إيران وبرنامجها النووي، وفي المكان الثاني سورية، بينما الموضوع الفلسطيني والعملية السياسية في المكان الأخير. هل تعتقد أن نتنياهو لن يغير سياسته التي انتهجها في ولايته الماضية، وأن ما كان هو ما سيكون؟

إلدار: «أعتقد أنه توجد في الولايات المتحدة اليوم نظرة إقليمية ترى أن القضية الفلسطينية هي جزء من مشكلة الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه فإني لا أستطيع أن أتنبأ بطبيعة الائتلاف الذي سيشكله نتنياهو في نهاية الأمر. لكني لا أرى أن هناك تغيرا لدى نتنياهو في الموضوع الفلسطيني، ولا في الموضوع الإيراني. لكن هذا ليس منوطا به فقط، وإنما هو منوط أيضا بالعوامل الخارجية التي ستمارس ضغوطا عليه. وأعتقد أن أوباما سيكون صارما تجاه نتنياهو، لأن لديه حسابا طويلا مع نتنياهو».

جمعية حقوق المواطن:

إسرائيل تنوي طرد نحو ألف شخص من منطقة يطا بحجة أن منطقة سكناهم «ضرورية للحفاظ على تأهيل الجيش»!

قالت جمعية حقوق المواطن، في بيان صدر عنها هذا الأسبوع، إنها قدمت إلى المحكمة الإسرائيلية العليا مؤخرًا التماسا ضد نية سلطات الاحتلال الإسرائيلي نقل نحو ألف شخص من عدة قرى فلسطينية في منطقة يطا، جنوبي جبل الخليل، قسريًا بحجة أن المنطقة التي تقوم فيها هذه القرى عسكرية، وأن سكانها ليسوا دائمين فيها، ولذا يحظر عليهم المكوث في المنطقة العسكرية بدون تصريح، لأنها من الناحية الفعلية منطقة مغلقة.

وجاء في بيان الجمعية، الذي تلقى «المشهد الإسرائيلي» نسخة منه، أنه منذ ما يربو على عقد من الزمن يعيش سكان ١٢ قرية فلسطينيّة تقع في منطقة يطّا، تحت تهديد الهدم والإخلاء والسلب، فقد أعلن الجيش الإسرائيليّ منطقةَ سكناهم منطقةً عسكرية، وفي العام ١٩٩٩ صدرت أوامر بإخلائهم بحجة أنهم ليسوا سكانًا دائمين، وذلك من خلال تجاهل نمط حياتهم الخاص وثقافتهم الزراعية الطويلة الأمد. وتوقف الإخلاء في العام ٢٠٠٠ في أعقاب أمر احترازي للمحكمة العليا، صدر بناء على طلب السكان. ومنذ العام ٢٠٠٥، بعد أن أفضت محاولات التوصل إلى تسوية في هذا الشأن إلى طريق مسدودة، تقدّمت النيابة، على امتداد سبعة أعوام، بطلبات متكرّرة لمنحها مهلة بعد أخرى، وهو ما أبقى الالتماسين عالقين، في حين بقي الأمر الاحترازي ساري المفعول. وفي العام ٢٠١٢، بعد سنوات من الركود، خُدِد موعد لبحث أولي في الالتماس، وأعلنت النيابة قبله أنّ وزير الدفاع قد بلور موقفه إزاء هذه القضيّة. وفي تموز ٢٠١٢، أعلنت الدولة أنه بناء على موقف الوزير المذكور، سيجري تقليص مساحة المنطقة العسكرية قليلاً على نحوٍ يمكّن سكّان أربع قرى من القرى الـ ١٢ من البقاء في مكانهم، بينما يجري ترحيل الباقين. وفي أعقاب إعلان الدولة، قرّرت المحكمة شطب الالتماسات القديمة، وتمكين أصحابها من تقديم التماسات جديدة. وقدمت جمعية حقوق المواطن التماسًا مجدّدًا ضدّ نيّة نقل نحو ألف شخص من المنطقة نقلاً قسريًا، وهدم ثماني قرى، ومحو أسلوب حياة السكّان الفريد الذي صمد طيلة عدّة قرون.

وأضاف البيان أن مساحة هذه المنطقة، التي أعلنها الجيش الإسرائيليّ منطقة عسكريّة رقم ٩١٨، تبلغ نحو ٣٠ ألف دونم، وتضمّ ١٢ قرية أو خربة، وهي منطقة غير مأهولة بالسكان حاليًا، هذا في حين بيّن مسح أجرته منظّمة «بتسيلم»، بالتعاون مع جمعيّة حقوق المواطن، أنّ نحو ١٣٠٠ شخص يعيشون حاليًا في المنطقة.

ويمارس سكّان هذه القرى أسلوب حياة فريدًا من نوعه؛ فالكثيرون منهم يعيشون في مَغاور أو بمحاذاة المَغاور، ويعملون في الزراعة ورعاية الأغنام. وولد معظم السكّان وترعرعوا في هذه القرى لعائلات تسكن في المنطقة منذ عقود طويلة، قبل العام ١٩٦٧ بكثير. ووجود هذه الخرب تاريخيًا موثَّق توثيقًا جيّدًا في مصادر مختلفة، منها بحث كانت قد أجرته وزارة الدفاع.

وفي شهرَي آب وأيلول ١٩٩٩، تلقّى معظم سكّان القرى الـ ١٢ أوامر إخلاء بحجة «الإقامة غير المشروعة في منطقة عسكريّة». وفي ١٦ تشرين الثاني، أجْلت قوّات الجيش قسرًا ما يزيد عن ٧٠٠ من السكّان، وأقدَمت على تدمير بيوت وآبار ماء، وعلى مصادرة الممتلكات.

في شهر كانون الثاني ٢٠٠٠، قدّمت جمعية حقوق المواطن التماسًا إلى المحكمة العليا ضدّ أوامر الإخلاء نيابة عن أربع عائلات، وطالبت المحكمة بإصدار أمر احترازيّ يتيح للعائلات البقاء في بيوتها، ويأمر الجيش بإعادة ممتلكات تلك العائلات أو تعويضها عمّا دُمّر منها. وفي شباط من العام نفسه، قدّم ٨٢ شخصًا آخر من السكّان التماسًا إلى المحكمة بواسطة المحامي شلومو ليكر. وفي تمّوز ٢٠٠١، انضمّ إلى التماس جمعيّة حقوق المواطن ١١٢ ساكنًا آخر، وهو ما يعني، في المحصّلة النهائيّة، أنّ أكثر من مئتي أسرة توجّهت إلى المحكمة ضدّ أوامر الإخلاء. ودمجت المحكمة الالتماسين المذكورين وأصدرت أمرًا احترازيًا سمح بموجبه للسكّان بالعودة إلى بيوتهم مؤقّتًا. لم يكن لدى الكثيرين مكان يعودون إليه، في حين فسّرت قوات الأمن ذلك الأمر تفسيرًا ضيّقًا جدًا فسمحت للملتمسين المسجّلين فقط بالعودة إلى بيوتهم، من دون تمكين أقربائهم من ذلك.

ويقول القرويّون إنّهم سكّان دائمون في المكان، في حين تدّعي قوّات الأمن، في المقابل، أنّهم ليسوا كذلك، وأنّ بعضًا منهم هم سكّان رُحّل موسميّون. وبموجب القانون المعمول به في المناطق المحتلة، يحقّ للجيش الإسرائيليّ إجلاء أشخاص من منطقة عسكريّة أو فرض قيود على حركتهم في المنطقة، إلاّ في حالة كونهم سكّانًا دائمين. وفي الحالة التي نحن بصددها، يحاول الجيش إجلاء السكّان الفلسطينيّين بالاعتماد على حجّة مُفادُها أنّهم ليسوا سكّانًا دائمين. وفي حين أنّ جزءًا صغيرًا من القرويّين يَفلحون أراضيهم مدّة نصف سنة ويقضون سائر الوقت خارج المنطقة، فإنّ قوّات الأمن تتجاهل، على نحوٍ متعمّد، أهمّيّة فلاحة الأرض بصورة متواصلة لمدّة ستّة أشهر. ومن الجدير بالذكر أنّ من شأن هذا التوجّه أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى الإجلاء القسريّ لسكّان القرى الواقعة في المنطقة العسكريّة ٩١٨.

في شهر كانون الأوّل ٢٠٠٢، دخلت الأطراف ذات العلاقة في عمليّة تجسير في محاولة لتحديد مكانة سكّان المنطقة والتوصّل إلى اتّفاق. وفي إطار المفاوضات، اقترحت الدولة نقْل مَن تَوجّهوا إلى المحكمة إلى منطقة أخرى، وهو ما رفضه الملتمسون. في مطلع ٢٠٠٥، بعد عامين من بدء عمليّة التجسير، توقّفت العمليّة من دون التوصّل إلى أيّ نوع من التفاهمات. وتجدر الإشارة إلى أنّه، على امتداد فترة الإجراء القضائيّ، عاش السكّان تحت وطأة التهديد بالإجلاء. في الوقت نفسه، واصل السكّان حياتهم وفلاحة أراضيهم، كما واصلوا التطوّر والتكاثر الطبيعيّ.

علاوة على ذلك، وحسب ما يُستدلّ من تقرير «بتسيلم» من العام ٢٠٠٥، لم يعد الجيش يتدرّب في المنطقة العسكريّة ٩١٨، كما أزيل معسكرا الجيش اللذان أقيما في المنطقة العسكريّة. من هنا، من الصعب تبرير الحاجة العسكريّة للاستيلاء على المنطقة، وطرد سكّانها الفلسطينيّين.

وأشار البيان إلى أنه يُستدلّ من آخر إشعار للنيابة في شهر تمّوز ٢٠١٢ أنّ أهمية المنطقة تتجسّد في أنّها تمكّن من المحافظة على «التأهيل المطلوب لقوات الجيش الإسرائيليّ». إلاّ أنّ استخدام منطقة محتلّة لسدّ حاجات عامّة من هذا القبيل يتجاوز مجال صلاحيّة الحكم العسكريّ في المنطقة؛ فبحسب القانون الدوليّ لا تستطيع القوّة المحتلّة أن تستخدم المنطقة المحتلّة حسب إرادتها، ولا يحقّ لها أن تستخدمها لحاجات عسكريّة عامّة مثل «المحافظة على تأهيل القوات». والقائد العسكريّ ملزَم بالامتناع عن إلحاق الأذى بحقوق السكّان المحلّيّين وبمواردهم، إلاّ إذا كان ذلك حتميًا لضرورات أمنيّة عينيّة محدّدة ذات صلة بالنشاط العسكريّ في المنطقة، والإشعار الذي قدّمته الدولة لم يأتِ على ذكر حاجة عينيّة كهذه.

كذلك، تتأسّس أوامر الإخلاء التي صدرت ضدّ سكّان القرى الفلسطينيّة في المنطقة العسكريّة على ادّعاء الدولة أنّهم ليسوا سكّانًا دائمين في المنطقة، ولذلك يُحظر عليهم المكوث في المنطقة العسكريّة بدون تصريح، إذ إنّها، من الناحية الفعليّة، منطقة مغلقة. ويتجاهل هذا الادّعاء تجاهلاً تامًا توثيقًا تاريخيًا واضحًا، إذ حتّى في منشورات وزارة الدفاع يثبت وجود استيطان فلسطينيّ بالغ القِدم في القرى المذكورة، كان في الماضي في المغاور فقط، ثمّ انتقل خارجها كذلك مع مرور السنين. ولا يلتفت موقف الدولة إلى حقيقة أنّ تهجير سكّان المنطقة يعني تدمير القرى التاريخيّة وترك عائلات بأكملها، مع أطفالها وشيوخها، بدون مأوى، وهو ما يتنافى مع التزامات إسرائيل تجاه السكّان الفلسطينيّين الخاضعين لسيطرتها في المنطقة، سواء أكان ذلك بموجب القانون الدوليّ أم بموجب القانون الإسرائيليّ.

إسرائيل بعد الانتخابات: لا تغيير من حيث الجوهر.

دلالات المظهر والجوهر في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة

بقلم: البروفسور أمل جمّال (*)

كتب كثيرون عن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، ولا حاجة لإعادة طرح كل معانيها؛ خاصة تلك المتعلقة بتوزيع المقاعد في الكنيست. إلا أن السلوك السياسي لبعض الأحزاب خلال تداول إقامة الائتلاف الحكومي، وتراجع هيبة بنيامين نتنياهو السحرية، وتصاعد هيبة شخصيات حديثة العهد في السياسة، له بعض الدلالات المهمة، كونه يعكس ظواهر مركزيةً في المجتمع الإسرائيلي ما زالت كامنةً في الحراك السياسي ولم تطف بشكلٍ واضحٍ على السطح. هذه الظواهر تشير إلى تقاطعات مهمة في الرؤى السياسية والعقائدية والمصلحية في المجتمع الإسرائيلي، وستكون لها انعكاسات إستراتيجية في المستقبل.

تتمثل هذه التقاطعات في الائتلاف غير الرسمي - ولكن القوي - بين قائدين لحزبين جديدين - قديمين، وهما يائير لبيد، رئيس حزب «يش عتيد»، ونفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي». هذا الائتلاف يعكس أحد التحولات الجارية في المجتمع الإسرائيلي بشكلٍ كبير، وهو تصاعد قوة الطبقة الوسطى المعولمة، التي تحاول أن تمزج بين إيمانها العميق بالدولة اليهودية المتطورة تكنولوجيًا والقوية عسكريًا، والقادرة على أن تفرض إرادتها على محيطها بالقوة، وبين عولمة الدولة اليهودية وإظهارها على أنها جزءٌ من العالم الغربي المتطور، الذي «يعاني» من تهديدات قوى متطرفةٍ آخذه في التصاعد في العالم. هذا الائتلاف يعكس عقلية ونفسية «القلعة الما- بعد- حداثية» المتطورة تكنولوجياً إلى درجة قدرتها على إقفال كل مداخلها أمام ما تراه كمحيط يهدد كيانها ويحسد نجاحها.

إن التسميات في السياسة ليست عفوية. لذا فإن المزج بين اسمي الحزبين - «يش عتيد» و«البيت اليهودي» - ينطوي على دلالاتٍ عميقةٍ تعكس مقولةً مركزيةً حول مستقبل المجتمع الإسرائيلي ورؤيته السياسية المستقبلية، وهي: إذا كان هناك مستقبل، فهو بيتٌ يهودي، متعصب لثقافته ومعجب حتى الثمالة بنجاحاته الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. هذا البيت اليهودي ينعكس في التركيبة الديمغرافية للحزبين المذكورين، على مستوى القيادة والمصوتين، حيث أن هناك هيمنة أشكنازية من أصول طبقية برجوازية في الحزبين، تحاول أن تتخلص من أعباء تفرضها الطبقات المستضعفة في المجتمع من خلال فرض انخراطها في سوق العمل، ومقاطعة كل من لا ينضوي تحت راياتها الثقافية المتعجرفة.

إن افتتاح يائير لبيد حملته الانتخابية في مستوطنة «أريئيل» المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وادعاءاته بخصوص الحاجة إلى عملية سلمية من أجل مواجهة موجة مقاطعة إسرائيل في المحافل الدولية، يصب في موقف نفتالي بينيت الذي يدافع عن الاستيطان والمستوطنات، ويريد من الحكومة المستقبلية أن تنعي حل الدولتين، وأن تمضي قدمًا في فرض الإرادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، من خلال عملية تفريغ الدولة الفلسطينية من أي مضمونٍ حقيقيٍّ، وجعل هذه الدولة - في حال لم تستطع الحكومة الإسرائيلية منع إقامتها - مفرغة السيادة. إن ائتلاف بينيت مع لبيد يعطي الفكر الاستيطاني عمقا إستراتيجيا، حيث أنه يفرض نفسه كجزء من معادلة سياسية تتمتع بدعم من جانب كل مركبات الحكومة القادمة وعلى رأسها «الليكود- بيتنا»، والتي تعتمد سياسة فرض الوقائع والترسيم أحادي الجانب لحدود الدولة اليهودية.

من جهةٍ أخرى، فإن كون نفتالي بينيت رجلًا مع خلفية في عالم الحاسوب والمعلوماتية، ومتديّنًا مع إيمانٍ عميقٍ بحق شعب إسرائيل على كل فلسطين التاريخية، وكونه أيضًا يركز على أخوية الشعب اليهودي من دون فارقٍ، إنما يدل على أن مشروعه السياسي ورؤيته الأيديولوجية يتماشيان مع توجهات حزب لبيد الذي صرح أكثر من مرةٍ بأنه يتعلم التوراة منذ زمن، ذلك بأن هوية الدولة اليهودية تشكل قاعدةً أساسيةً في رؤية حزبه، وبأن هاجسه الأقوى هو توفير فرصٍ للإسرائيليين على طرازه كي ينجحوا في حياتهم - كما نجح هو وبينيت، وبأن المسلكين -الإعلامي والمعلوماتي المحوّسب - يتماشيان مع مفهوم الهوية اليهودية الإسرائيلية الحديثة إن كانت مع علامات ظاهرة من التدين مثل «الكيبا»، أو مع ممارسات مخفية من الإيمان.

هذا الائتلاف الذي أتى لأسبابٍ سياسيةٍ هدفها فرض أجندةٍ جديدة على الساحة السياسية الإسرائيلية يستعمل شعار «تقاسم العبء»، من أجل فرض سلم أسبقيات يتماشى مع مصالح الطبقة الوسطى. وشعار «تقاسم العبء» هو دلالةٌ واضحةٌ على أن التوجه المهيمن في المجتمع الإسرائيلي هو الهم الداخلي، وترتيب شؤون البيت وتقوية دعائمه لتحديد هوية المجتمع المستقبلية. وهذه الهوية التي تبحث عن معادلات جديدة مبنية على الرؤيا التي تمزج بين الأيديولوجية القومية الصهيونية المحافظة والمعتقد الديني الصهيوني توفق بين الحياة الغربية الباذخة في مدن الساحل وفي المستوطنات، تلزم فرض الإرادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، من خلال عملية مفاوضات خاوية المضمون تمنح العملية الاستيطانية متسعا كافيا من الوقت للاستمرار في تغيير المعادلات الجغرافية والديمغرافية في مناطق «C» في الضفة الغربية من أجل إجهاض حل الدولتين، من جهة، ومنع نشوء البديل المتمثل في حل الدولة الواحدة، من جهة أخرى. ولن يكون من المستغرب أبداً أن تقوم حكومة نتنياهو وبمصادقة رمزية من حزب «البيت اليهودي» بالموافقة على إجراء محادثات سلام مع القيادة الفلسطينية من جهة، واستمرار الاستثمار في الاستيطان بذريعة النمو الطبيعي أو ذرائع سياسية من جهة أخرى.

إن عدم تداول معنى «العبء» ومن يحدد مضامينه، واقتصار النقاش حوله على المجتمع اليهودي المتمثل في الأحزاب الصهيونية اليمينية، هما أمران يشكلان دلالةً إضافيةً على توجهات قيادات الطبقة الوسطى الأشكنازية في المجتمع الإسرائيلي، التي تُعنى بهمومٍ مصلحيةٍ ذاتيةٍ بعيدةٍ كل البعد عن قضايا العملية التفاوضية وحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. كما أنها بعيدة كل البعد عن قضايا الفقر والإفقار الحقيقية واتساع الهوة في معدلات الدخل في المجتمع وارتفاع تكاليف الحياة واستمرار منح الإعفاءات الضريبية لرؤوس الأموال مقابل تقليص المساعدات والهبات لطبقات آخذة في الاتساع من الذين تمارس تجاههم عمليات إفقار ممنهجة. كذلك هي بعيدة كل البعد عن قضايا المواطنين العرب، الذين يرزحون في دهاليز المقاطعة السياسية ويعاملون كعبء بحد ذاتهم على الاقتصاد الإسرائيلي والديمقراطية اليهودية وذلك بادعاء عدم التزامهم بالمعادلة السحرية للنخب الأشكنازية المتمثلة في روح لبيد المدنية- الاقتصادية ونفسية بينيت الهايتيكية- القومية.

إن مصطلح «العبء» يعود إلى رؤيةٍ جمهورانيةٍ محافظةٍ تضع «الصالح العام» قيمةً أساسيةً في المجتمع، وتحول الولاء الوطني ومدى العطاء لهذا الصالح، من خلال الخدمة العسكرية والانخراط في سوق العمل ودفع الضرائب، مقياسًا أساسيًا للانتماء والهوية المجتمعية. هذه فلسفة واجبات تفرضها الدولة وليست فلسفة حقوق تلزم القيام بواجبات يعرّفها كل من يهنأ منها. عدم تداول مركبات العبء، خاصة تلك التي تنبع من عمليات الاستيطان والتي تفرض منظومة أمنية باهظة التكاليف وبناء بنى تحتية مكلفة جداً، هو انعكاس لتوافق إسرائيلي يضع المجتمع العربي-الفلسطيني خارج اللعبة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية. وقد كانت عبرت عن هذا النوع من التوافق رئيسة حزب العمل، شيلي يحيموفيتش، بقولها إن الادعاء بأن المستوطنات والمستوطنين هما عبء اقتصادي هائل على خزينة الدولة هو ادعاء خاطئ ومبني على مغالطة سياسية المعاني، حيث أن تكاليف البناء والخدمات التي يحتاج إليها المستوطنون في مجال التربية والتعليم والصحة والبنى التحتية ستكون نفسها حتى وإن عاش المستوطنون داخل الخط الأخضر. هذا الادعاء يعكس التوافق بين أغلبية الاحزاب الصهيونية على أن الاستيطان هو جزء لا يتجزأ من الكيان الإسرائيلي وعليه إجماع واسع، وأن الخلاف بين الائتلاف الحكومي بقيادة نتنياهو وليبرمان ولبيد وبينيت وقيادة حزب العمل هو حول توزيعة الكعكة الاقتصادية وليس حول طبيعتها.

إن الدمج بين مواصفات ودلالات حزبي لبيد وبينيت التي توصي بالتقدم، والتكنولوجيا، والعولمة، والثقافة الأوروبية الغربية الأشكنازية، وبين دلالات مصطلح «العبء» الذي يعود إلى الفكر القومي - المحافظ، هو انعكاسٌ للرؤية الأيديولوجية المهيمنة في إسرائيل؛ وبالرغم عن التضاربات الظاهرية القائمة في المجتمع الإسرائيلي بشكلٍ عامّ، إلا أن الانتخابات أفرزت منظومة الأخلاق الأساسية المقبولة بشكلٍ واسعٍ، فباتت المنظومة الوطنية - الدينية - المحافظة بغطاءٍ تكنولوجيٍّ حداثيٍّ مُعَوْلَمٍ، وبقيادةٍ جديدةٍ، تعيد صياغة الهيمنة الأشكنازية على السياسة الإسرائيلية، وما عزل حزب «شاس» خارج الائتلاف الحكومي إلا دلالة على الاستياء العارم في طبقات واسعة من المجتمع الإسرائيلي من نفوذ النخب الشرقية المتدينة في الساحة السياسية، الشيء الذي يحاول حزب بينيت تكريسه لإعادة مواقع القوة الأساسية في المؤسسات الرسمية إلى أيدي قيادات ذات خلفيات دينية- قومية على شاكلته.

إن المنظومة الأخلاقية الآخذة في التبلور في المجتمع الإسرائيلي تدمج بين المستوطن، الذي ينهب الأرض ويعتدي على الأملاك، وبين الإعلامي صاحب المظهر الجميل واللغة الشاعرية الذي يُعنى بالمصالح الضيقة للطبقة الوسطى، والتي همها الأساس هو تحسين مستوى معيشتها، حتى لو أتى ذلك على حساب قطاعاتٍ واسعةٍ من الفقراء والمنسيين في المجتمع، وخصوصًا العرب والمهاجرين من إفريقيا. هكذا كانت الحال على الأغلب في مظاهرات صيف ٢٠١١، إذ وبالرغم عن أن الشعار الأساس للمظاهرات كان «الشعب يريد عدالةً اجتماعيةً»، إلا أن المقولة الأقوى للمظاهرات كانت أنها ليست سياسيةً، وتفترض وجود شعبٍ متآخٍ في الهوية والأعباء القومية. وأتت ترجمة هذه المقولة في نجاح حزب لبيد بالحصول على دعم قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى في مدن الساحل الكبرى، مثل تل أبيب وهرتسليا ورامات هشارون وريشون لتسيون وغيرها، التي كان همها الأساس وما زال قطع الطريق على الأحزاب الحريدية، التي تنعمت بدعم حكومي سخي من خلال وجودها في الائتلاف الحكومي على مدار العقدين الأخيرين وتحويل الموارد لتدعيم التوجهات المدنية الرأسمالية، على حساب ما نجح حزب «شاس» وحزب «يهدوت هتوراه» في اقتطاعه لصالح المجتمع الحريدي الفقير.

إن الائتلاف القائم بين لبيد وبينيت هو دلالةٌ إضافيةٌ على نجاح ائتلاف نتنياهو - ليبرمان في إزاحة الكثير من الموضوعات الشائكة من الأجندة السياسية، خصوصًا تلك المتعلقة بحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والانشغال بما هو داخلي؛ هذه دلالةٌ واضحةٌ على أن السياسة الإسرائيلية باتت مقتنعةً بأن التهديدات الخارجية غير وجوديةٍ رغم أقاويل رئيس الحكومة، وبأن القضية الإيرانية مادةٌ استهلاكيةٌ للإعلام من أجل إزاحة الأنظار عن قضايا شائكةٍ أخرى.

لبيد وبينيت هما مزيجٌ من اتجاهاتٍ تشكل معادلةً تعكس الهوية الإسرائيلية الحالية، التي تريد أن تعيش حياة رفاهيةٍ متقدمةٍ، حتى في المستوطنات، ومن أجل ذلك عليها أن تكون متطورةً تكنولوجيًا ومعولمةً اقتصاديًا. هذه العوامل من شأنها أن توفّر للدولة اليهودية القدرة على فرض إرادتها على محيطها، من دون دفع ثمنٍ يهدد الحلم الإسرائيلي، أو يخدش مصداقيتها أمام نفسها وأمام العالم الديمقراطي، ولذا فإن نتائج الانتخابات هي مرآةٌ للهوية الإسرائيلية الآخذة في التبلور، والتي تبحث عن توازناتٍ «معقولةٍ» تمكنها من توفير غطاءٍ أخلاقيٍّ لواقعٍ فيه الكثير من الغبن والفساد والقمع والاستغلال.

إن التوازنات المنعكسة في نتائج الانتخابات تأتي بائتلاف قومجي رأسمالي تلعب فيه شخصيات تؤمن بالاقتصاد النيو- ليبرالي على حساب دولة الرفاه والخدمات، مثل نتنياهو ولبيد وبينيت وليبرمان، دورا أساسيا. وبالرغم عن الخلافات والمشادات التي نتوقعها بين هذه الشخصيات على تقاسم الموارد وخاصة المقاعد الوزارية في الحكومة، حيث أن لبيد ينافس ليبرمان على مقعد الخارجية وبينيت ينافس لبيد على رئاسة لجنة الاقتصاد في الكنيست والمسؤولة بشكل مباشر عن تحويل الأموال إلى أهدافها، إلا أن هذه المنافسة لن تعيق التعاون في تحديد أجندة سياسية تقوي الطبقات الوسطى التي ينتمي إليها المستوطنون وأصحاب رؤوس الأموال الكبرى الذين يدعمون لبيد، ولن تعيق استمرار التعاون في تقليص التحويلات الحكومية للطبقات الفقيرة وعلى رأسها المواطنون العرب.

لقد أمل الكثيرون بأن تكون الانتخابات الإسرائيلية عملية تصحيحٍ لسياساتٍ تميزت بها حكومة نتنياهو الزائلة، إلا أن الدلالات المنعكسة في الائتلاف المذكور تؤكد أن هذا التصحيح لا يعني تغييرًا في الجوهر، وإنما هو مجرّد تبدلٍ في المظهر.

(*) المدير العام لمركز إعلام - الناصرة

إسرائيل: الولايات المتحدة على أعتاب تغيير؟

بقلم: أنطوان شلحت

وجهة «أوباما الثاني»: ملامح لم تكتمل بعد.

يتصاعد الانشغال في إسرائيل يومًا بعد يوم بالوجهة العامة التي تعتزم الولايات المتحدة أن تسير نحوها في ظل الولاية الثانية للرئيس باراك أوباما التي بدأت للتوّ، ولا سيما في ضوء مؤشرات قوية تدل على أنها على أعتاب تغيير المقاربة المتعلقة بسياستها الخارجية، والانتقال من «مبدأ التدخل» في بؤر التوتر في العالم إلى «مبدأ الانطواء»، وما قد يترتب على ذلك من «وهن الصلة العميقة الأيديولوجية والتاريخية والثقافية» بين «الأمتين الأميركية والإسرائيلية»، والتي شكلت عصب العلاقات الخاصة بينهما على مرّ الأعوام.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط تحديدًا، يعتقد بعض الباحثين أن المسارات المعقدة جدًا التي تشهدها هذه المنطقة في الأعوام القليلة الفائتة منذ تفجّر ثورات «الربيع العربي»، والتي يصعب السيطرة عليها، أو التأثير في تطوّرها، قد أثّرت في سياسة الرئيس أوباما، التي ترى أن للولايات المتحدة قدرة محدودة على معالجة مشكلات العالم عامة، ومشكلات الشرق الأوسط خاصة، إلى جانب المصاعب الداخلية التي تواجهها.

ومن هنا، أشار هذا البعض إلى أن الاتجاه الذي يتبلور في الإدارة الأميركية هو الابتعاد عن حل مشكلات الشرق الأوسط، وسحب القوات الأميركية من العراق وأفغانستان، وإرجاء الخيار العسكري إزاء إيران، والامتناع عن التدخّل في سورية.

ونوّه بعض آخر بأن نقل مركز العلاقات الخارجية الأميركية من أوروبا والشرق الأوسط إلى المحيط الهادئ وشرق آسيا، قد نال اهتماما واسعا في السجال العام في الولايات المتحدة.

وحاول بعض ثالث أن يستشف ماهية هذا التغيير من التعيينات الجديدة في الإدارة الأميركية، مثل تعيين جون كيري في وزارة الخارجية، وتعيين تشاك هيغل في وزارة الدفاع، مشيرًا إلى أنه من المعروف أن هذين الرجلين هما من قدامى المحاربين في حرب الفيتنام، ومن المعارضين لاستخدام أي نوع من العنف للحصول على نتيجة. وفي الماضي عارض هيغل فرض العقوبات على إيران، وكان يرى أن من غير الممكن وقف المشروع النووي الإيراني.

ومن الملاحظ أن كل الباحثين والمحللين الإسرائيليين يجمعهم قاسم مشترك، يتمثل في المطالبة ببلورة إستراتيجيا توافقية للولايات المتحدة ولإسرائيل في مواجهة تحديات الشرق الأوسط، وفي رؤية أن الزيارة التي سيقوم بها أوباما لإسرائيل في ٢٠ آذار الحالي، وتأليف حكومة إسرائيلية جديدة، يشكلان فرصة لتحقيق هذا الأمر.

التلويح بـ «الخدمات الأمنية» الإسرائيلية!

داخل هذا كله، ارتفعت أصوات كثيرة تعرب عن ثقتها بأن الرئيس الأميركي ومستشاريه سيعرفون كيف يفصلون بين الثانوي والأساس، وأنهم حينما سينظرون إلى خريطة المنطقة «سيشاهدون أن هناك دولة واحدة مستقرة وحليفة حقيقية لهم في المنطقة هي دولة إسرائيل»، بحسب ما أكد زلمان شوفال، السفير الإسرائيلي الأسبق لدى واشنطن.

بموازاة ذلك ارتأى دوري غولد، السفير الإسرائيلي الأسبق لدى الأمم المتحدة، أن يشدّد على «المساعدات الأمنية» التي تقدمها إسرائيل إلى الولايات المتحدة، وتعتبر برأيه أفضل ضمان لصيانة «العلاقات الخاصة» بين الدولتين في المدى البعيد.

ومما كتبه غولد في هذا الشأن، أنه بتاريخ ٢٠١٣/١/٨، قدّمت صحيفة «نيويورك تايمز» لمحة خاطفة واستثنائية عن مستوى التعاون الاستخباراتي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك عندما تحدثت عن حصول الجيش الإسرائيلي على معلومات عبر الأقمار الاصطناعية تشير إلى أن القوات السورية بدأت بإعداد قذائف محملة بمواد كيماوية، وأنه يجري تركيب هذه القذائف على مركبات بالقرب من قواعد سلاح الجو السوري. وبحسب التقديرات، فإن هذه القذائف ستكون جاهزة للاستخدام خلال ساعتين من اللحظة التي يصدر فيها الرئيس بشار الأسد أوامره. ووفقاً للصحيفة، فقد نقلت إسرائيل المعلومات التي حصلت عليها إلى البنتاغون، وعلى أساسها بدأ الرئيس أوباما العمل على تشكيل ائتلاف دولي هدفه منع الأسد من استخدام السلاح الكيماوي في الحرب الأهلية الدائرة في سورية. وتوجهت الولايات المتحدة في هذا الخصوص إلى روسيا والصين وتركيا، وإلى بعض الدول العربية التي تشعر بالقلق إزاء ما يمكن أن يفعله الأسد.

وأكد الكاتب: يمكن القول إن ما نشرته الصحيفة يشكل دليلاً على الطابع الخاص للعلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهذا ما يجب تذكره عشية زيارة أوباما لإسرائيل.

وأضاف: خلال الحرب الباردة قدّمت إسرائيل إلى الولايات المتحدة معلومات عسكرية تتعلق بمنظومات السلاح السوفياتي التي حصلت عليها من مستودعات السلاح السورية والمصرية. وفي العام ١٩٦٦ زودت إسرائيل الولايات المتحدة بطائرة «ميغ ٢١»، حصل عليها جهاز الموساد من العراق. وخلال الأعوام التي أعقبت ذلك، أعطت إسرائيل واشنطن منظومة سوفياتية كاملة مضادة للطائرات. وما قول رئيس الاستخبارات الجوية الأميركية السابق، الجنرال جورج كينغ، أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على الحصول على هذه المعلومات الاستخباراتية من هذا المستوى على الرغم من أن لديها خمس وكالات للاستخبارات، سوى دليل على تقدير الولايات المتحدة الكبير للمساعدة الأمنية التي تقدمها إسرائيل. وفي ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بدت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل أوثق من أي وقت مضى، ولا سيما في ظل الخطر الجديد المتمثل في الإرهاب العالمي. فالسبيل إلى تحقيق الانتصار في هذه الحرب هو الحصول على معلومات استخباراتية دقيقة عن التنظيمات، وعن زعمائها. ويتطلب هذا الأمر تعاوناً استخباراتياً كان العديد من الدول في الماضي يرفضه، بما فيها إسرائيل. وفي مقال كتبه رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») يوسي كوبرفاسر في العام ٢٠٠٧، وتناول فيه طبيعة الإصلاحات التي تقوم بها إسرائيل على الصعيد الاستخباراتي، يتضح أن أهم مجال لهذه الإصلاحات كان في مجال التعاون الاستخباراتي الدولي. واستناداً إليه، فإن عمل الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لا يقتصر حالياً على حاجات إسرائيل الأمنية، بل يتناول أيضاً جمع وتحليل المعلومات التي تكون الولايات المتحدة، في كثير من الأحيان، المستفيد الأساس منها.

وختم غولد قائلاً: إن التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل يشمل كثيرًا من المجالات، ويشكل حضور ضباط أميركيين تجربة إطلاق صاروخ «حيتس ٣» الأسبوع الفائت نموذجاً لهذا التعاون. كما أن حجم المناورات العسكرية المشتركة ازداد كثيراً وبلغ حدّه الأقصى. وتأتي بصورة دائمة بعثات من مركز التدريب والعقيدة العسكرية للجيش الأميركي إلى إسرائيل كي تتعلّم دروس العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وجنوب لبنان وقطاع غزة. وليس من المستبعد أن نكتشف أن جزءًا من الخطط، التي استخدمها الجيش الأميركي في الفالوجة في العراق في العام ٢٠٠٤، مأخوذ من المعارك التي دارت في جنين في العام ٢٠٠٢.

ولم تخل عدة تحليلات من التبجّح الإسرائيلي المكرور بأن الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة، لا يعرفان كيفية التعامل مع «أسلوب التفاوض الشرق أوسطي»، وخصوصًا المتبع لدى كل من الفلسطينيين والإيرانيين، كما أكد البروفسور إيتان غلبواع، الباحث في «مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار- إيلان، الذي أشار إلى أنه مما لا شك فيه أن الإيرانيين أكثر مهارة في إدارة المفاوضات من الأميركيين، إذ إن لديهم خبرة طويلة في هذا المجال، ومن هنا يمكن القول إنه إذا ما اتفقت الولايات المتحدة مع الإيرانيين على بدء المفاوضات المباشرة بينهما، فإن النتيجة الحتمية لذلك ستكون لمصلحة الإيرانيين.

وعلى النسق نفسه دعا أودي ديكل، الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إلى أن تتوصل كل من إسرائيل والولايات المتحدة إلى فهم مشترك يقوم على أن «الشرق الأوسط لا يؤمن بالأقوال»، وإنما بالأفعال. وبالتالي، فإن المطلوب هو إظهار الإصرار على تحقيق الأهداف، بما في ذلك الاستعداد لاستخدام القوة.

وتشف عن هذا التبجح أيضًا التصريحات المتكررة على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الآونة الأخيرة، والتي يؤكد فيها أن إيران تواصل خداع المجتمع الدولي، ولا يبدو أنها معنية بإيقاف برنامجها النووي العسكري، شأنها شأن كوريا الشمالية.

الإستراتيجيات المشتركة المطلوبة

ما يمكن استنتاجه من آخر الأبحاث والتحليلات الإسرائيلية المتعلقة بالعلاقات الإسرائيلية- الأميركية هو أن الإستراتيجيا المشتركة المطلوبة للجانبين يجب أن تتضمن تفاهمات تتعلق بالتحديات التالية: البرنامج النووي الإيراني؛ الساحة الفلسطينية؛ الإعداد لليوم التالي لما بعد نظام بشار الأسد في سورية؛ الاستقرار في مصر والسيطرة الحكومية على شبه جزيرة سيناء.

ويشير ديكل، وكذلك عوديد عيران، الرئيس السابق لـ «معهد دراسات الأمن القومي»، إلى تحد خامس لا يقل أهمية، هو استقرار الحزام الذي يحيط بسورية من أجل تقليص خطر الآثار السلبية على الدول المجاورة لها. وينوهان بأنه يجب توجيه انتباه خاص إلى بقاء واستقرار المملكة الهاشمية الأردنية التي تواجه خطرًا بسبب ضعفها الاقتصادي، وذلك في ضوء دورها الخاص كمرساة للاستقرار الإقليمي، وكحليف مخلص للولايات المتحدة ولإسرائيل، ومحافظتها على اتفاق السلام مع إسرائيل. كما يشيران إلى دور تركيا المهم في بناء استقرار سورية ما بعد الأسد، ولذا يتعين على إسرائيل الاستجابة للطلب الأميركي وإيجاد صيغة للاعتذار من أنقرة. ويؤكدان الحاجة إلى مسعى غربي، ربما بقيادة فرنسا، من أجل تغيير موازين القوى الداخلية في لبنان لمصلحة الأطراف المعتدلة والمعارضة لحزب الله.

وبرأي ديكل، فإن المبادئ الأساسية التي على إسرائيل أن تسعى إليها فيما يتعلق بالإستراتيجيا الإقليمية المشتركة لها وللولايات المتحدة هي:

أولاً، ألاّ تنقطع الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط، وأن تتعهد بالحؤول دون سقوطه في يد الإسلام المتطرف.

ثانيًا، تعزيز العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومواصلة تعميق العلاقات الأمنية الخاصة.

ثالثًا، الشفافية التامة بين زعامة البلدين، والامتناع عن اتخاذ خطوات قد تفاجئ الطرف الآخر.

رابعًا، امتناع الولايات المتحدة عن تحدي حكومة إسرائيل من خلال مطالبتها بوقف أعمال البناء في القدس، الأمر الذي يتعارض مع «الإجماع الوطني» في إسرائيل. وفي المقابل، فإن المطلوب من إسرائيل هو وضع سياسة منضبطة تحصر أعمال البناء في الكتل الاستيطانية فقط.

خامسًا، إجراء حوار مستمر من أجل بلورة تصوّر مشترك ومتفق عليه للوضع، وتحديد سلّم الأفضليات والأولويات في بلورة رد مشترك على التحديات السياسية والأمنية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية.

تقدّم تدريجي في «العملية السلمية»

وبخصوص «العملية السلمية» بين إسرائيل والفلسطينيين، يرى ديكل أنه يتعين على رئيس حكومة إسرائيل أن يتعهد أمام الرئيس أوباما بأنه سيبذل الجهود اللازمة كلها لتحريك المسيرة السياسية مع السلطة الفلسطينية، لكن في الوقت نفسه عليه أن يوضح ضآلة حظوظ التوصل إلى تحقيق تسوية دائمة في الوقت الحالي. إلى جانب ذلك، على رئيس حكومة إسرائيل أن يضع على طاولة المفاوضات اقتراحاً يتضمن ثلاثة خيارات: الأول، استمرار السعي لتسوية دائمة، والاستعداد للعودة إلى طاولة المفاوضات من دون شروط مسبقة، والبحث في المسائل كافة؛ الثاني، إجراء مفاوضات على مجموعة من التسويات المرحلية التي تستند إلى خطوات مدروسة تمهيداً للتسوية الدائمة، في ظل قاعدة «كل ما يُتفق عليه يُطبّق»؛ الثالث، في حال فشل جميع الإمكانات يجب طرح الخيار الأحادي الجانب، وفحواه أنه في ظل غياب شريك فلسطيني من أجل التسوية الدائمة، فإن إسرائيل ستصمم بنفسها الواقع، وفقاً لمفهوم الانفصال، مع الاستعداد لإخلاء مناطق في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وإعادة الانتشار على طول خط الجدار الفاصل وفي غور الأردن، مع الحفاظ على حرية عمل الجيش الإسرائيلي في أنحاء الضفة الغربية كافة، ومع المحافظة على منع انهيار السلطة الفلسطينية (اقتصادياً، وأمنياً، ومؤسسات حكم). ويجب أن تبقى غزة خارج التسويات، ما دامت حركة «حماس» ترفض الشروط الثلاثة للجنة الرباعية الدولية.

أمّا شوفال فيرى أنه إذا كانت في الماضي أوساط في واشنطن وخبراء في الشرق الأوسط قد أخطأوا في تضخيم أهمية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني واعتبروه سبب جميع المشكلات في المنطقة وبصورة خاصة سبب المشكلات التي تصطدم بها الولايات المتحدة، فإن الفوضى السائدة اليوم من الجزائر وحتى أفغانستان، غيرت وجهة النظر هذه.

ويعتقد عيران، في الفصل الخاص الذي يحمل العنوان «الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، والذي كتبه لتقرير «التقويم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢- ٢٠١٣» الصادر أخيرًا عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أنه منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، صار مستقبل هاتين المنطقتين مصدر عدم اتفاق وخلاف رأي بينها والولايات المتحدة. وولاية الرئيس باراك أوباما الأولى لم تكن استثناء لهذه القاعدة في هذا الشأن، على الرغم من أن البعض رأى فيها الفترة الأسوأ في تاريخ العلاقات بين الدولتين، ذلك بأن تاريخ العلاقات لا يدعم ذلك بالضرورة.

وبرأيه، مر الشرق الأوسط بتغيرات دراماتيكية منذ دخول الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض. وما بدا قابلا للتحقيق العام ٢٠٠٩ ليس قابلا لذلك الآن. والمحاولات السابقة لإنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبالتأكيد تلك الضالعة فيها الولايات المتحدة، استندت إلى فرضية أساس بأن النتائج النهائية ينبغي أن تكون حلا شاملا لكل القضايا الجوهرية، أي القدس والحدود واللاجئين. وكانت هذه الفرضية التي وجهت الجهود في الولاية الأولى لأوباما، الذي لم يبحث عن خيارات أخرى. وبعد عامين من العلاقات الشخصية المتوترة بين القيادتين السياسيتين لإسرائيل وأميركا في قضايا تجميد الاستيطان، أهملت العملية من جانب اللاعبين الثلاثة: أميركا وإسرائيل والفلسطينيين. ولم ينشأ هذا الوضع فقط جراء الطريق المسدودة بين الجانبين الضالعين، وإنما، وربما أساسا، جراء التطورات الإقليمية. في ضوء المخاوف المتزايدة من صعود أنظمة إسلامية إلى الحكم في عدد من الدول العربية، لم يكن منطقيا توقع أن يتبنى رئيس الحكومة الإسرائيلية قرارا يتعلق بالحدود النهائية لإسرائيل مع الأردن والضفة الغربية أو أن يسمح بعودة لاجئين فلسطينيين إلى إسرائيل - وهما القراران الأصعب اتخاذهما حتى في ظروف أوضح وأكثر استقرارا.

ومن وجهة نظره، فإنه في وضع كهذا بوسع إدارة أوباما في ولايتها الثانية أن تقرر إهمال العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، على أمل العودة إليها عندما تهدأ عواصف الغبار التي تمر في المنطقة، وحين تحل قضية الزعامة في المعسكر الفلسطيني باتفاق وتنتهي القطيعة بين القطاع والضفة، وحين تجد إسرائيل نفسها بعد انتخابات ٢٠١٣ مع حكومة جديدة مستقرة، ترغب وقادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بعلاقة بعيدة المدى بين إسرائيل والفلسطينيين. وليس منطقيا الافتراض أن الغبار السياسي في المنطقة سيهدأ في العامين القريبين، لذلك يبدو أن التحفظات الإسرائيلية على اتخاذ قرارات بعيدة المدى ستبقى.

مع ذلك، فهو يؤكد أنه إذا أرادت إسرائيل الحفاظ على حيوية خيار حل الدولتين، ينبغي لها أن تستنتج أن الوضع القائم هو بديل لا ينبغي التسليم به، لسبب بسيط وهو أنه مجرد وهم، فالسيرورات التي تجري، مثل العدد المتزايد من المستوطنين، وخصوصا في المناطق التي من غير المنطقي أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية في إطار اتفاق مع الفلسطينيين، أو التطرف المتزايد في أوساط الفلسطينيين، ستجعل حل الدولتين ميتا. والحكومة الإسرائيلية الجديدة التي ستعقب انتخابات ٢٠١٣ ستفعل الصواب إذا ما درست وبدأت مقاربة ومبادرة بديلة تعرضهما على الرئيس الأميركي وتعمل من أجل كسب تأييده لها. والمبدأ الأساس الموجه لمبادرة إسرائيلية كهذه ينبغي أن يكون الرغبة في مواصلة العملية تدريجيا، بشكل متزايد، نحو حل الدولتين. ويمكن أن تتضمن مبادرة كهذه انسحابا إسرائيليا جزئيا من أجزاء من المنطقة «ج» وأيضا منح صلاحيات إضافية للفلسطينيين هناك وفي المنطقة «ب». بالإضافة إلى أن على إسرائيل أن تظهر استعدادا لوقف النشاط الاستيطاني في مناطق معينة، خصوصا شرقي الجدار الفاصل. في النهاية، عليها أن تكون مستعدة لتغيير الاتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات المياه مع الفلسطينيين. والفلسطينيون من جانبهم يستطيعون اتخاذ خطوات بناء ثقة، مثل اعتراف مشروط بإسرائيل كوطن للشعب اليهودي. والطرفان يلتزمان بالنتيجة النهائية للعملية- أي للدولتين. وخطة العمل هذه، المتوافقة مع خريطة الطريق من العام ٢٠٠٣، ستنال دعم الرباعية الدولية ومجلس الأمن الدولي. وإذا ما أقرت فبوسعها أن تشمل إضافة إلى ذلك اتفاقا إسرائيليا- أميركيا على عدم عرقلة عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة في موعد متفق عليه بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية.

ويؤكد عيران أن على إسرائيل أن تعرض مبادرة كهذه على الرئيس الأميركي، كي تتجنب سلفا مماحكات وسوء فهم تكون نتائجه توترات جديدة بين الدولتين. فالمسألة المركزية والأشد إلحاحا في العام ٢٠١٣ ستكون، من شبه المؤكد، البرنامج النووي الإيراني. وبغية وضع حد لها بشكل ناجح، ثمة حاجة حاسمة لأن تتوصل إسرائيل والولايات المتحدة إلى أعلى مستوى من التنسيق بينهما. ولا يمكنهما السماح لنفسيهما باحتكاكات مشابهة لما جرى في العام ٢٠١٢. والتقدم في الجبهة الإسرائيلية - الفلسطينية يساعد كثيرا في هذا الاتجاه.

إلى أين المسير؟

تتفق معظم القراءات الإسرائيلية على أنه من السابق لأوانه ما يلي:

أولاً، التكهن باتجاه تطوّر الأمور فيما يتعلق بوجهة سياسة الولايات المتحدة الخارجية؛

ثانيًا، الاستنتاج بأن الولايات المتحدة على وشك التخلي عن الشرق الأوسط.

وكان بعض الخبراء الإسرائيليين قد لمّح، قبل نحو عقد، إلى أن «أزمة العراق» تشكل اختبارًا لـ «مبدأ التدخل»، وأشار إلى أنه في حال نجاح الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في العراق، فستعزز مكانتها، وترسخ النظام العالمي الخاضع لوصايتها، وفي حال فشلها ستترتب على ذلك نتائج قاسية وخطرة بالنسبة إلى المنطقة برمتها، وستتعرّض مكانتها الإمبريالية للاهتزاز. ولذا، كما أكد هذا البعض في حينه، فإن المعركة في العراق لا تدور فقط على التهديد الذي يشكله كـ «دولة مارقة تتزود بأسلحة غير تقليدية»، وإنما هي أيضًا معركة على مكانة الولايات المتحدة.

ومع أنه لا توجد لدى الخبراء أنفسهم إجابات واضحة تتعلق بفرص نجاح التغيير الذي تلوح علائمه في الولايات المتحدة أو إخفاقه، إلا إنه يسود بينهم إجماع على أن هذه العلائم تنطوي على رسالتين:

الأولى، أن إصرار الحكومة في إسرائيل على استخدام سياسة القوة العارية، وشن الحروب الدائمة، قد يضعها في تناقض مع سياسة إدارة أوباما؛

الثانية، أن هذه الإدارة لا تنوي أن تسمح لإسرائيل أن تشن بمفردها أي هجوم عسكري على إيران، من شأنه أن يجرّها إلى التورّط في حرب لا ترغب فيها.

إعـداد: برهوم جرايسي

تراجع طفيف في البطالة ومؤسسة التأمين الوطني تحذّر من قلة المخصصات!

*البطالة في الشهر الأول من العام الجاري ٦ر٥٪ مقابل ٦ر٨٪ في الشهر الأخير من العام الماضي *بحث رسمي يؤكد أن الفترة الزمنية لتلقي مخصصات البطالة قصيرة *عاطلون عن العمل في عمر متقدم يستصعبون إيجاد مكان عمل ويتحولون إلى حالة اجتماعية بسبب البطالة المستمرة*

عاطلون عن العمل أمام أحد مكاتب التشغيل- تقارير جديدة تحذّر من تداعيات قلة مخصصات البطالة.

قال مكتب الإحصاء المركزي، في تقرير له في نهاية الأسبوع الماضي، إن البطالة في إسرائيل سجلت في شهر كانون الثاني الماضي تراجعا طفيفا، وبلغت ٦ر٥٪ مقابل ٦ر٨٪ في الشهر الأخير من العام الماضي، كانون الأول، في حين حذر تقرير لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) من قلة الفترة المسموح فيها للعاطل عن العمل تلقي مخصصات بطالة، خاصة لمن هم في جيل من الصعب استيعاب عاملين منه، مثل من تجاوز سن ٥٠ عاما.

وقال تقرير المكتب إن عدد من هم في جيل العمل من عمر ١٥ عاما وحتى ٦٤ عاما، بلغ في الشهر الأول من العام الجاري ٣ر٦٣٣ مليون نسمة، من بينهم أقل بقليل من ٣ر٤ مليون نسمة منخرطون في سوق العمل، من بينهم ١ر٨١ مليون من الرجال، و١ر٥٨٣ مليون من النساء.

ويظهر في إسرائيل تقريران عن البطالة، الأول صادر عن مكتب الإحصاء المركزي، ويعتمد على اجراء استطلاع يشمل الآلاف، ويفحص نسبة المنخرطين في سوق العمل، أما التقرير الثاني، فإنه يعتمد على أعداد المسجلين في مكاتب سلطة التشغيل، رغم انه ليس كل العاطلين عن العمل يتوجهون إلى مكاتب التشغيل، وخاصة أولئك الذين لم تعد تشملهم شروط الحصول على مخصصات البطالة، أو انهم يئسوا من البحث عن عمل من خلال مكاتب التشغيل.

ويذكر ان البطالة بين العرب في إسرائيل تتراوح ما بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪، بينما البطالة بين اليهود تدور حول نسبة ٤ر٥٪، ويشكل العرب في إسرائيل قرابة ١٤٪ من القوى العاملة في إسرائيل، ولكنهم يشكلون قرابة ٥٠٪ من العاطلين عن العمل.

تقرير مؤسسة الضمان

وفي موازاة ذلك، فقد نشرت مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التامين الوطني) تقريرا حذرت فيه من قِصَر المدة التي يجوز للعاطل عن العمل الحصول على مخصصات البطالة، خاصة لأولئك الذين يستصعبون الحصول على مكان عمل، وصدر التقرير عن مديرية الابحاث التابعة للمؤسسة.

وبحسب القانون، فإن الفترة المسموح بها تلقي مخصصات بطالة تبدأ من ٥٠ يوم عمل، أي ما يعادل شهري بطالة، وحتى ١٧٥ يوما، اي سبعة اشهر بطالة، وتكون الفترة القصيرة، لمن اتموا عمر ٢٧ عاما، وتبدأ في الارتفاع تدريجيا، بحيث تسري الفترة الاطول على من تجاوزوا عمر ٣٥ عاما وكانوا من المتزوجين، أو يعيشون بمفردهم، في حين ان مخصصات البطالة مرتبطة ايضا بالمدخول الشهري للعاطل عن العمل في العام الذي سبق إنهاء عمله.

ويشير التقرير إلى أن العاطلين عن العمل المتقدمين في السن يجدون صعوبة بالغة في الحصول على مكان عمل، والانخراط من جديد في سوق العمل، وان هذه الظاهرة تشتد أكثر لدى جمهور النساء. ويقول التقرير إنه في العام الماضي، ٢٠١٢، طرأ ارتفاع على نسبة متلقي مخصصات البطالة بنسبة ٨٪، وأن ٥٣٪ من العاطلين عن العمل الذين يستحقون مخصصات البطالة هن من النساء، في حين أن معدل مخصصات البطالة للنساء أقل بنسبة ٢٠٪ من معدل مخصصات البطالة لدى الرجال.

ويقول التقرير إنه في سوق العمل تتجذر ظاهرة، وهي أن النساء تتضرر مرتين، أولا في مكان العمل، حيث يتم تقدمهن في العمل بشكل بطيء، وخاصة في اتجاه الوظائف الكبيرة، ونرى أن رواتبهن أقل بنسبة ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من معدل رواتب الرجال، وثانيا، حينما يخرجن من العمل وتتحولن إلى عاطلات عن العمل، فهن يتلقين مخصصات بطالة ادنى من الرجال.

ويؤكد التقرير أن المدة الزمنية التي يسمح بها للعاطل عن العمل تلقي مخصصات بطالة قصيرة، وبسرعة يتحول العاطل عن العمل إلى حالة اجتماعية، وهذا ليس بذنبه، وإنما بسبب صعوبة انخراطه مجددا في سوق العمل.

ويقول البحث إن ٣٢٪ من العاطلين عن العمل وجدوا مكان عمل خلال الفترة الزمنية المسموح فيها تلقي مخصصات بطالة، وأن ٢٥٪ من العاطلين عن العمل لم يجدوا مكان عمل حتى بعد مرور عام كامل على خروجهم من العمل، ما يعني بعد عدة اشهر من توقف تلقيهم مخصصات بطالة.

وحتى قبل سنوات كانت الفترة الزمنية التي يحصل فيها العاطل عن العمل على مخصصات بطالة تسعة أشهر، وفي حالات معينة تقارب العام الواحد، ولكن في العقد الأخير أقدمت الحكومات الأخيرة على تشديد شروط الحصول على مخصصات البطالة.

وتقول المؤسسة إنها في العام الماضي دفعت مخصصات بطالة بقيمة ٧٦٤ مليون دولار، وهذا بزيادة بنسبة ١٣٪ عما تم دفعه في العام قبل الماضي- ٢٠١١.

ويذكر أن القانون القائم يقتطع شهريا نسبة تقارب ٥ر٥٪ من راتب العامل لصالح مؤسسة الضمان الاجتماعي، وجزء من هذه النسبة يتجه لتأمين البطالة المستقبلية.

بنك إسرائيل يتخوّف من «فقاعة عقارية»!

*الفائدة البنكية تبقى عند ١ر٧٥٪ للشهرين الجاري والمقبل * فيشر يفرض قيودا على القروض الاسكانية «كي يحافظ على استقرار البنوك» * ويدعو إلى رفع الضرائب بالإضافة إلى تقليص الميزانية منعا لزيادة العجز*

عبر محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر، مجددا، عن تخوفه من نشوء ما يسمى بـ «فقاعة عقارية» في إسرائيل، على شاكلة تلك التي ظهرت في الولايات المتحدة وتفجرت في العام ٢٠٠٧، وكانت سببا مركزيا في اندلاع الأزمة الاقتصادية، بمعنى ارتفاع غير مبرر في اسعار البيوت، ما يرفع قيمتها بشكل غير واقعي أمام بنوك القروض الإسكانية. وعبّر بنك إسرائيل المركزي عن هذا التخوف بقرار عدم تخفيض الفائدة البنكية الاساسية للشهر الجاري، لتبقى عند ١ر٧٥٪.

وكان بنك إسرائيل قد أعلن عن تجميده للفائدة البنكية في الشهر الجاري، آذار، ما يعني تلقائيا عدم تغيير الفائدة أيضا في شهر نيسان المقبل، استنادا إلى ما قاله ستانلي فيشر قبل نحو ثلاثة أسابيع، وهو أن البنك لن يجري أي تغيير في شهري الأعياد العبرية، في الربيع والخريف، ويصادف في النصف الثاني من الشهر الجاري عيد الفصح العبري.

وكانت هناك توقعات بأن يخفض بنك إسرائيل الفائدة البنكية، على خلفية تراجع التضخم المالي في الشهر الأول من العام الجاري بنسبة ٢ر٠٪.

وقال البنك، في شرحه لقرار تجميد الفائدة، إنه قلق من استمرار ارتفاع أسعار البيوت في إسرائيل، ففي العام الماضي- ٢٠١٢، وعلى الرغم من أن التضخم المالي ارتفع بنسبة إجمالية ٦ر١٪، إلا أن أسعار البيوت وحدها سجلت ارتفاعا بأكثر من أربعة اضعاف معدل التضخم، بنسبة ٦ر٧٪، وسط مؤشرات لاستمرار ارتفاع البيوت ايضا في العام الجاري- ٢٠١٣.

وقال فيشر، في محاضرة أمام طلاب جامعيين في الأسبوع الماضي، إنه فرض في الأشهر الأخيرة قيودا كثيرة على القروض الاسكانية، بهدف الحفاظ على استقرار البنوك، وأيضا من اجل حماية الجمهور من أزمة اقتصادية قد تنشأ في إسرائيل على شاكلة ما نشأ في الولايات المتحدة، حسب رؤية فيشر.

ويقول الخبير الاقتصادي شموئيل بن آرييه، لصحيفة «ذي ماركر»، إن أكثر ما يقلق بنك إسرائيل في هذه المرحلة هو خطر نشوء «فقاعة عقارية»، واكثر من القلق من التباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي، وينضم اليه في هذه التحليل الخبير الاقتصادي ينيف باغوت، الذي قال «إن الخطر المتعاظم من احتمال نشوء فقاعة عقارية، يفرض ضرورة الحذر من جانب بنك إسرائيل، ولهذا كان جيدا أن ينتظر بنك إسرائيل قبل أن يقرر مجددا تخفيض الفائدة البنكية».

وما يزيد من القرارات «الحذرة» التي يتخذها بنك إسرائيل في الأيام الأخيرة، هو معطيات النمو الاقتصادي في الربع الأخير من العام الماضي، بحسب ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي، إذ قال هذا المكتب إن نسبة النمو بلغت ٢ر٥٪، مقابل ٣ر٥٪ في الربع الأخير من العام ٢٠١١، وتعتبر الأوساط الاقتصادية أن نسبة النمو في الربع الأخير من كل عام هي مؤشر لنسب النمو، على الأقل في النصف الاول من العام التالي.

إلى ذلك، فقد قال فيشر في المحاضرة إياها إن الأوضاع الاقتصادية في العام الجاري، ٢٠١٣، لن تكون سهلة، وهذا بعد عدة سنوات ممتازة للاقتصادي، فمنذ منتصف العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١١ كان معدل النمو السنوي ٥٪، على الرغم من الركود الاقتصادي في العالم، كما أن البطالة في سنوات النمو لم تقفز عن نسبة ٦ر٩٪ وهي تعتبر نسبة جيدة.

وقال فيشر إن مؤشرات الأزمة في العام الجاري ظهرت في العام الماضي، ٢٠١٢، فالنمو كان منخفضا مقارنة مع التوقعات التفاؤلية السابقة، ومقارنة أيضا مع ما كان في العام ٢٠١١، ولأول مرّة منذ سنوات صرفت الحكومة أكثر مما خططت له.

ودعا فيشر الحكومة إلى رفع ضرائب، ما يؤمن لها زيادة مداخيل بقيمة ٦ مليارات شيكل، أي ما يعادل ١ر٦٢ مليار دولار، وهذا عد التقليص المخطط في الميزانية الذي قد يصل إلى ٤ مليارات شيكل. وأكد فيشر أنه من دون هذا، فإن العجز في الميزانية العامة قد يصل إلى ٩٪، بدلا من ٤ر٢٪ في العام الماضي.

أزمة الصحف الإسرائيلية تتفاقم والممولون يبحثون عن حلول!

*انتشار الصحف اليومية المجانية يضرب مداخيل الصحف اليومية التي تباع *صحف تبحث عن حلول ومنها بيع الصحف إلكترونيا*

أفادت سلسلة من التقارير الجديدة أن الأزمات المالية في كبرى الصحف الإسرائيلية تتفاقم، وهذا على ضوء تطور وسائل الإعلام الالكترونية، ولكن بشكل خاص، على ضوء انتشار الصحف اليومية المجانية، التي منها ما يحمل رسائل سياسية موجهة، وخاصة اكبر تلك الصحف «يسرائيل هيوم»، التي قاربت على انهاء عامها السادس، وباتت الأكثر انتشارا في إسرائيل، رغم انها لا تعد مصدرا اعلاميا، مثل الصحف الثلاث اليومية الكبرى، التي تواصل بيع نسخها يوميا، وترتكز على الاشتراكات.

وقال آخر استطلاع نشر في الأيام الأخيرة، إن صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية والمؤيدة لبنيامين نتنياهو، وبدأت في الصدور في منتصف العام ٢٠٠٧، بات يقرأها ما يقارب ٤٠٪ من قراء الصحف اليومية، بعد أن كانت عند نصف هذه النسبة في العام ٢٠٠٨، في حين أن صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصحيفة الأكبر في إسرائيل يقرأها قرابة ٥ر٣٧٪ من قراء الصحف اليومية، بينما صحيفة «معاريف» انهارت إلى نسبة ١١٪، مقابل ٥ر٧٪ لصحيفة «هآرتس»، التي تبقى صحيفة النخبة في إسرائيل.

وتنقلب المعطيات في نهاية الأسبوع، إذ ترتفع نسبة قراءة «يديعوت أحرونوت» إلى أكثر من ٤٣٪ مقابل ٣٢٪ لصحيفة «يسرائيل هيوم»، و١٥٪ لصحيفة «معاريف» وأكثر من ٨٪ لصحيفة «هآرتس».

وقد تلقت الضربة الأكبر، بسبب الصحف المجانية، صحيفة «معاريف» التي انخفض انتشارها بنسبة ٥٠٪ مقارنة مع كان في العام ٢٠٠٥، وكادت الصحيفة تغلق أبوابها في العام الماضي، إلى أن تم بيعها لمستثمر جديد، ولكن ليس قبل فصل مئات العاملين من أقسام التحرير والإخراج والتوزيع والمطابع.

ومنذ أن بدأ يتسع انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي يملكها الثري الأميركي شلدون أدلسون، وتظهر استطلاعات الرأي تباعا، لتشير إلى تراجع نسبة قراء الصحف الثلاث الكبرى التقليدية، بدأت هذه الصحف تقلل من شأن الاستطلاعات، خاصة ذلك الذي يجريه معهد TGI، إذ اعتبرت «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«هآرتس»، أنه من غير الممكن مقارنة صحيفة مجانية بصحف تباع ولها اشتراكات بأثمان ليست قليلة، وقال استطلاع سابق إنه في حال عرضت «يسرائيل هيوم» نفسها للبيع في الأسواق، فستنهار نسبة قرائها إلى ٥٪.

ويتخوف ممولو الصحف من أن هذه الاستطلاعات ستنعكس سلبا على ميزانيات الإعلانات من كبرى الشركات المعلنة، ولهذا فهي تبحث عن طرق وقنوات أخرى لسد خسائرها المالية الناجمة عن تراجع المداخيل المالية.

فإلى جانب صحيفة «معاريف»، أقدمت صحيفة «هآرتس» في العام الماضي على تقليصات، طالت أيضا اقسام التحرير، ولكن من دون ضجة، كما أن التقليصات تطال مواقع انترنت اخبارية وترفيهية تابعة للصحف الثلاث.

«هآرتس»- اشتراكات إلكترونية

وأعلنت صحيفة «هآرتس» أنها ستبدأ بالانتقال تدريجيا لبيع النسخة المطبوعة عبر شبكة الانترنت، بعد تقليص المواد المنشورة في الصفحة المفتوحة للصحيفة، وتطمح الصحيفة إلى الوصول إلى عدد مشتركين كبير عبر الانترنت، يقلص من حجم تراجع الاشتراكات في النسخة المطبوعة ورقيا، ولكن أصحاب الصحيفة ليسوا متأكدين بعد من نجاح هذا المشروع.

وعلى الرغم من أن صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، التابعة لمجموعة «هآرتس»، اعتبرت الأمر نقطة تحول كبيرة في الصحافة الإسرائيلية، إلا أن «هآرتس» لم تكن الصحيفة الأولى التي تقدم على هذه الخطوة، بل صحيفة «معاريف» التي انتقلت منذ ما يربو على ست سنوات إلى بيع نسختها المطبوعة عبر شبكة الانترنت، إلا أن الأزمة المالية التي هددت بقاء الصحيفة في العام الأخير اضطرت الصحيفة إلى إزالة الرسوم عن الاشتراك في الصحيفة عبر الانترنت، بهدف توسيع قاعدة جمهور القراء.

كذلكفإن موقع الانترنت «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» حاول تسويق نسخته باللغة الانكليزية مقابل رسوم اشتراك، وكذا الأمر بالنسبة للغة العبرية في الخارج، ولكن هذه المحاولة فشلت، ثم صحيفة «هآرتس» ذاتها التي تبيع نسختها باللغة الانكليزية في الخارج عبر الانترنت، وبحسب الصحيفة فإن المحاولة نجحت، وأن عدد المشتركين بالنسخة الانكليزية عبر الانترنت أكبر من المشتركين في النسخة المطبوعة.

وتقول «هآرتس» إنها لن تبادر إلى وقف القراءة المجانية المباشرة لكل الأخبار والتقارير والمقالات التي تنشرها عبر موقع الانترنت، وإنما للأخبار والتقارير الخاصة بالصحيفة، وترى الصحيفة أن هذه التقارير تميزها عن باقي الصحف الإسرائيلية.

وقالت «ذي ماركر» إن قرار «هآرتس» أثار «عاصفة» في سوق الإعلام الإسرائيلية، كون القرار كشف أكثر حجم الخسائر التي تسبب بها انتشار الصحف المجانية، وأولها «يسرائيل هيوم». ويرى مراقبون أن خطوة «هآرتس» وغيرها من الصحف الإسرائيلية قد لا تأتي بالمردود المتوخى، لأن هذا قد يؤدي إلى تراجع عدد القراء، ومن ثم تراجع الاعلانات في الصحيفة.

في المقابل، نقلت «ذي ماركر» عمن وصفته بخبير «كبير» في عالم الانترنت، من دون ذكر اسمه، قوله إن لصحيفة «هآرتس» قدرة مميزة على جباية رسوم الاشتراكات من النسخة «الديجيتالية» لأن لديها كما يوميا من الأخبار الخاصة بها.

موجز اقتصادي

مراقب الدولة سيفحص العجز في الميزانية

أعلن مكتب المراقب العام للدولة يوسيف شبيرا أنه سيفحص الأسباب التي أدت إلى عجز كبير في الميزانية العامة، للعام الماضي- ٢٠١٢، والذي وصل إلى حد ٢ر٤٪ من الناتج العام، وهو ما يساوي ٥ر١٠ مليار دولار، رغم أن التوقع كان بنسبة ٢٪ من الناتج العام، وهذا القرار ينضم إلى قرار صدر قبل ايام، ويقضي بفحص جدوى نظام إقرار ميزانيتي عامين في آن واحد في الحكومة والكنيست، وهو النظام الذي فرضته حكومة بنيامين نتنياهو، مع بدء ولايتها المنتهية في النصف الأول من العام ٢٠٠٩.

وقال مكتب المراقب العام إنه تلقى توجهات عديدة، بينها توجهات من أعضاء كنيست جدد، يطلبون فحص الأسباب التي أدت إلى عجز في الميزانية العامة، إضافة إلى فحص جدوى نظام إقرار ميزانية عامين في آن واحد، وهذا قبل ان تقرر الحكومة المقبلة الاستمرار بالنظام ذاته، وإقرار ميزانية العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ في آن واحد.

ومن الجدير ذكره أنه في السنوات الأربع الماضية، كانت فجوة واسعة جدا بين التقديرات التي تم على أساسها إقرار الميزانيات المزدوجة، والواقع الاقتصادي على الارض، ولم تأت الحكومة، إلا في ما ندر، بطلب اجراء تعديلات كبيرة في الميزانية، على ضوء تناقض المعطيات.

كذلك، فإن أوساطا مناصرة للديمقراطية، تعتبر أن اتباع نظام إقرار ميزانية مزدوجة لعامين، يضرب جوهر العمل البرلماني، إذ أن عملية إقرار الميزانية العامة، هي مراقبة سنوية على عمل الحكومة، وليس فقط في الجانب المالي الاقتصادي، ولهذا، فإن إقرار ميزانية مزدوجة، يعني إبعاد الكنيست عن هذه الرقابة ليجعلها مرة كل عامين.

وعلى الرغم من النظام الذي وضعه نتنياهو، ويقضي بعدم إقرار ميزانية مزدوجة في عام انتخابات، إلا أن نتنياهو يسعى إلى إقرار ميزانية العام الجاري ٢٠١٣ مع ميزانية العام المقبل ٢٠١٤، بزعم ان ميزانية العام الجاري ستقر في منتصف هذا العام، ما يعني قرب موعد إقرار الميزانية التالية- ٢٠١٤.

وكانت تقارير صحافية اقتصادية في إسرائيل قد قالت إن محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر «قلق جدا» من احتمال أن يسجل العجز في الميزانية العامة للعام الجاري ذروة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، بنسبة ٥٪ من الناتج العام، إذا ما لم تتخذ الحكومة سلسلة من الاجراءات التي وصفها بـ «المسؤولة»، مثل التقليصات ورفع الضرائب.

ويعود هذا «القلق» لدى فيشر من الارتفاع الحاد في عجز ميزانية العام ٢٠١٢ الذي وصل إلى ٤ر٢٪ من الناتج العام، على الرغم من أن الهدف الأول للعجز كان ٢٪، ثم رفعته حكومة بنيامين نتنياهو إلى ٣٪، ولكنها لم تنجح في الوقوف عند النسبة الجديدة، التي عارضها اصلا فيشر، وطالب أن لا تتجاوز نسبة ٥ر٢٪.

ويقول فيشر في أبحاث داخلية إن مقترحات الصرف الحكومية لميزانية العام الجاري أعلى بنسبة ٩٪ عما تم صرفه في العام ٢٠١٢، وهذا ما سيرفع تقديرات العجز إلى نسبة ٩ر٤٪ من الناتج العام، خاصة على ضوء توقعات «تشاؤمية» بشأن حجم جباية الضرائب في العام الجاري.

نتنياهو «يحب» الآيس كريم!

تحول «عشق» رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للآيس كريم، إلى فضيحة من الدرجة الأولى، وصلت إلى أروقة الكنيست، وحتى إلى مشروع قانون. وتعود الحكاية إلى ما كشفت عنه الصحافة الإسرائيلية، بأن عائلة بنيامين نتنياهو التي تقيم في البيت الرسمي لرؤساء حكومات إسرائيل في القدس، تصرف على حساب الخزينة العامة سنويا ما قيمته ٢٧٠٠ دولار على شراء الآيس كريم للبيت.

وقادت هذه المعلومة إلى كشف المزيد من المعلومات، ومنها أن نتنياهو بادر في العام الماضي إلى رفع ميزانية البيت الرسمي من ٥٩٠ ألف دولار إلى ٨٨٧ ألف دولار سنويا، وهناك بنود تم رفعها بشكل حاد، مثل المدفوعات لمختصة التجميل من ٢٧٠٠ دولار سنويا إلى ٩٥٠٠ دولار، وهذه كلها مصاريف للبيت تشمل أيضا الطعام والألبسة لرئيس الحكومة وزوجته، ولا علاقة لها بالراتب الشهري الذي يتقاضاه نتنياهو ويصل إلى قرابة ١١ ألف دولار غير صاف، وحوالي ٦٥٠٠ دولار صاف بعد الخصم الضريبي والضمانات الاجتماعية وغيرها.

وبادرت رئيسة حزب «ميرتس» زهافا غالئون، إلى مشروع قانون يلزم الحكومة بعرض الميزانية السنوية لبيت رئيس الحكومة على الكنيست، وألا تبقى سرية كما هي الحال الآن.

٦٨٪ من رواتب شركة «طيفع» تمولها التسهيلات الضريبية

قال تقرير جديد إن ٦٨٪ من رواتب شركة الأدوية الإسرائيلية «طيفع» في مصانع ومكاتب إسرائيل تمولها التسهيلات الضريبية، التي بلغت في السنوات الأخيرة مجتمعة نحو ١ر٣ مليار دولار.

وتعتبر شركة «طيفع» واحدة من أكبر شركات الأدوية في العالم، وكانت تدرج في المرتبة السابعة حتى قبل عامين، وللشركة مصانع منتشرة في العام.

وقال التقرير المذكور إن ٦٨٪ من الرواتب التي تدفعها الشركة للعاملين في إسرائيل، تمولها التسهيلات الضريبية التي تحصل عليها الشركة من الحكومة الإسرائيلية.

ويعمل في الشركة في إسرائيل قرابة ٧٤٠٠ عامل، ويصل معدل الرواتب، من دون رواتب ١٦ مسؤولا كبيرا، إلى نحو ٤٦٤٠ دولارا شهريا، غير صاف، أي أكثر من ٣١٠٠ دولار شهري صاف.

وتزعم الشركة، في ردها على الانتقادات بسبب حجم التسهيلات الضريبية، أن الضرائب التي دفعت من رواتب العاملين لديها بلغت في العام الماضي قرابة ٨٥ مليون دولار.

ويتركز أساس التسهيلات الضريبية في قسم من أرباح الشركة في إسرائيل، وأرباح الشركة في أنحاء العالم.

منظمة «إيباك» تعقد مؤتمرها السنوي في ظل تصاعد القلق إزاء مكانتها!

*المنظمة قلقة من تداعيات سلسلة صدامات حصلت مع الإدارة الأميركية في الأشهر الأخيرة *رئيس «إيباك» يحذر من التغيرات في السياسة الأميركية ويطالب اليهود بزيادة دعمهم المالي للأحزاب والسياسيين في الولايات المتحدة*

تختتم منظمة «إيباك» الأميركية اليهودية غدا الأربعاء مؤتمرها السنوي، الذي افتتحته يوم الأحد الأخير في أجواء من القلق وعدم وضوح الرؤية إزاء استمرار مكانة المنظمة، بحسب ما أفادت تقارير إسرائيلية، وهذا لكون المنظمة قد أوقعت نفسها في عدد من المطبات في العلاقة مع الإدارة الأميركية، منها دعم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية ميت رومني، الذي خسر أمام باراك أوباما، وأيضا المعركة التي شنتها منظمات يهودية يمينية متطرفة ضد تعيين وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل، وهي أيضا معركة فشلت فشلا ذريعا، ولكن كل هذا لم يمنع «حجيج» كبار القيادات الأميركية للظهور أمام المؤتمر، وخاصة نائب الرئيس جون بايدن.

ويشارك في المؤتمر ما بين ١٠ آلاف الى ١٢ ألف عضو، من مختلف الولايات الأميركية الخمسين، وبغالبيتهم الساحقة جدا من اليهود، اضافة الى أعضاء من أصول يهودية.

وقال تقرير لصحيفة «هآرتس» إن مؤتمرات منظمة «إيباك» تحولت الى التظاهرة السنوية الأكبر والأضخم في الولايات المتحدة تأييدا لإسرائيل، ومن أجل تعزيز العلاقات بين الدولتين.

إلا أن المؤتمر في هذا العام، بحسب «هآرتس»، عقد في ظل عدم وضوح رؤية، وقدر غير قليل من القلق، ففي إسرائيل لم تتشكل الحكومة بعد، في حين أن الإدارة الأميركية شبه مشلولة، على خلفية الأزمة الاقتصادية، كذلك فإن المنظمة كانت تهتم بصدور عناوين سياسية من مؤتمراتها السنوية، ولكن المؤتمر الحالي ينعقد في ظل التحضيرات لزيارة الرئيس أوباما الأولى الى إسرائيل في العشرين من الشهر الجاري، وأيضا في ظل زيارة وزير الدفاع إيهود باراك إلى واشنطن، والذي سيلتقي نظيره تشاك هيغل اليوم الثلاثاء.

وأعلن منظمو المؤتمر أن «إيباك» تحمّل الرئيس أوباما رسالة في زيارته الى اسرائيل، مفادها أن عليه الضغط في اتجاه إيران، ومعالجة الشأن السوري، أما في الملف الفلسطيني فإن على أوباما أن يضغط على الرئيس محمود عباس وليس على نتنياهو.

لكن ما يقلق «إيباك» بشكل خاص، هو الانطباع الحاصل في واشنطن وخارجها، حسب «هآرتس»، وهو أن المعركة التي شنتها منظمات يمينية أميركية يهودية، لها ارتباط بمنظمة «إيباك»، ضد تعيين هيغل وزيرا للدفاع في إدارة أوباما، بسبب موقفه من إيران، «لن تزيد من هيبة المنظمة ومكانتها، خاصة قدرتها على إخافة نواب أميركيين» في قضايا لاحقة، إذ أن ضغوطهم لم تُفشل تعيين الجمهوري هيغل في المنصب الجديد.

وحسب ما جاء، فإن منظمة «إيباك» قررت بداية عدم التدخل في مسألة تعيين هيغل، الذي واجه انتقادات من إسرائيل مباشرة، ولكن منظمات يمينية أميركية يهودية قامت هي بالدور المعارض، مثل «لجنة الطوارئ من أجل إسرائيل»، و«التحالف اليهودي الجمهوري»، وهي منظمات شنت معركة عنيفة ولكن فاشلة، وحصلت على دعم من أوساط داخل «إيباك» ولكن ليس منها رسميا.

وتشير أوساط أميركية الى أن ما حصل في مسألة تعيين هيغل قد يكون مؤشرا للمستقبل، بمعنى أن لا تستطيع «إيباك» الاستمرار في نهجها المنضبط، وأن تنعكس تصرفات منفلتة من منظمات يمينية متشددة على صورتها أمام الرأي العام الأميركي.

وتقول «هآرتس» إن تصرفات هذه المنظمات الصغيرة المتطرفة (الأميركية اليهودية) ظهرت أيضا خلال الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني، وهذا كما يبدو اشارة الى الحملات الخاصة التي شنتها مثل هذه المنظمات في احياء الأميركان اليهود، لحثهم على تأييد المرشح الجمهور ميت رومني، ورفعت شعارات مثل: «رومني جيد لليهود وأوباما سيء لإسرائيل». وكما نذكر، فإن الممول الأبرز لهذه الحملات، كان الصديق الشخصي لرئيس الحكومة الإسرائيلية، الثري شلدون أدلسون، الذي يصدر في إسرائيل صحيفة «يسرائيل هيوم»، ويرتكز في ثرائه على قطاع المراهنات والقمار، وقد دعم الحزب الجمهوري ومرشحيه بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، بدءا من الانتخابات الداخلية للحزب، ومن ثم في حملة الانتخابات العامة.

وكل هذا ينضم، من ناحية «إيباك»، الى التعقيدات الكبيرة التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، حسب «هآرتس»، وبشكل خاص مفاجأة حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد. وقالت الصحيفة إنه ليس فقط الخبراء الأجانب لا يعرفون تفسير ظاهرة لبيد، بل في إسرائيل أيضا، وأن هذه الظاهرة فاجأت الأميركيين، وخاصة الخبراء منهم في الشأن الإسرائيلي.

وما زاد هذه التعقيدات، هو التحالف القائم بين يائير لبيد، وبين رئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، رغم أن الأخير يمثل مواقف المستوطنين. ويذكر أنه في اليوم التالي للانتخابات الإسرائيلية صدرت تصريحات رسمية في واشنطن، تعبر عن تفاؤل الإدارة الأميركية من امكانية حدوث اختراق في العملية التفاوضية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بعد أن توهم كثيرون أن لبيد سيعطي هذا الملف أولوية.

وحذر رئيس «إيباك» مايكل كاسان في كلمته الافتتاحية من نهج «الانعزالية» في السياسة الأميركية، حسب وصفه، وقال إن الأمر قد يقود الى «خطر كبير على أمن اسرائيل ومستقبل علاقاتها مع الولايات المتحدة». واعتبر صحافيون في المؤتمر أن خطاب كاسان كان مفاجئا بمدى صراحته، إذ قال إنه يجري في السياسة الأميركية في هذه المرحلة «انقلاب يغير جذريا أصول اللعبة في تجنيد التأييد التقليدي لإسرائيل».

وأشار إلى وتيرة تغير الأعضاء في الكونغرس ومجلس الشيوخ الأميركيين، والتغيرات الديمغرافية المستمرة في جمهور الناخبين الأميركيين، ما يتطلب زيادة في جهود «إيباك» وتغيير أساليب العمل لضمان استمرار التأييد لإسرائيل، مشيرا الى ارتفاع التكلفة المالية لهذا الغرض.

وقال كاسان إنه حينما يتغير نصف أعضاء الكونغرس مرة كل أربع سنوات، سيكون من الصعب الوصول الى جميعهم، وكثير منهم لم يزوروا إسرائيل، وحتى أن قسما منهم لم يخرج من حدود الولايات المتحدة الأميركية، ولكن الأهم من ناحيته، أن كثيرا من الأعضاء لم يعايشوا أزمة العام ١٩٧٩ مع إيران، وعدد الذين لديهم ذاكرة قيام إسرائيل يتراجع، وكثير من أعضاء اللجان الأهم بالنسبة لإسرائيل (أمن وخارجية ومالية) ليست لديهم خبرة بالسياسة الخارجية.

وأضاف كاسان أن «إيباك» تبدو من عام إلى آخر «مثل أميركا كلها»، لكنه أوضح أن على اليهود أن يزيدوا التبرعات المالية للأحزاب والسياسيين، من أجل زيادة تأثير النواب الجدد المؤيدين لإسرائيل، وقال: «علينا توسيع الدعم أكثر من مجاله التقليدي القائم».

تقليص المساعدات

وتتجه أنظار منظمة «إيباك» أيضا الى تقليص الميزانية الأميركية للعام الجاري ٢٠١٣، وبشكل خاص تقليص المساعدات الخارجية، التي كما يبدو ستطال المساعدات لإسرائيل.

وتتوقع مصادر إسرائيلية أن يتقلص الدعم الأميركي للعام الجاري بنحو ٧٥٠ مليون دولار من أصل ٣٫١ مليار دولار من المفترض أن تحصل عليها إسرائيل.

وتحصل إسرائيل على دعم أميركي عسكري سنوي ثابت بقيمة ٣ مليارات دولار، بموجب اتفاق ينتهي مفعوله في العام ٢٠١٨، لكن في العامين الأخيرين حصلت إسرائيل على دعم اضافي، من بينه ٢١٠ ملايين دولار لدعم مشروع تطوير منظومة الصواريخ «الدفاعية»، التي يطلق عليها اسم «القبة الحديدية»، إضافة الى ٢٩٠ مليون دولار لدعم تطوير مشروع الصاروخ الإسرائيلي «حيتس».

وتتوقع إسرائيل أن يتم تقليص الدعم العسكري الثابت لهذا العام بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، وتجميد الدعم الاضافي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. وقالت مصادر إسرائيلية إن التقليص الحاصل في الميزانية العامة الأميركية وانعكاسه المتوقع على الدعم الأميركي لإسرائيل جاء في وقت تضطر فيه الحكومة الإسرائيلية الى إجراء تقليص في ميزانيتها لهذا العام، ومن المفروض أن يطال ميزانية وزارة الدفاع ببضع مئات ملايين الدولارات، من أصل أكثر من ١٦ مليار دولار.

ولا تستبعد أوساط إسرائيلية أن تنشط «إيباك» في أروقة الإدارة الأميركية من أجل تحييد الدعم لإسرائيل من مسألة التقليصات، أو جعل التقليص في حده الأدنى.

منظمة «إيباك»

تأسست «إيباك» في العام ١٩٥١ كلوبي من الأميركيين اليهود، وتهدف بالأساس الى دعم المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة، وكانت على مدى أربعة عقود ذات تأثير محدود على دوائر القرار في الولايات المتحدة، إلا أنه في العقدين الأخيرين، حصل ما يمكن وصفه بالانقلاب في مكانتها في الإدارة الأميركية والكونغرس ومجلس الشيوخ الأميركي، وبشكل خاص في فترة الرئيس جورج بوش الابن ٢٠٠١- ٢٠٠٩.

وتترأس المنظمة هيئة من ٥٠ شخصية من ذوي التأثير الكبير في الحزبين الأميركيين الديمقراطي والجمهوري، وتعتمد المنظمة في تمويلها على التبرعات، وتقدر ميزانيتها السنوية بنحو ١٠٠ مليون دولار.

وتقول المنظمة إن من أبرز أهدافها الاهتمام والعمل والدفاع عن المساعدات الحيوية التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأميركية، كي تبقى إسرائيل قوية وآمنة، كذلك تعمل المنظمة من أجل تعزيز التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، بما في ذلك تبادل المعلومات التكنولوجية في ما يتعلق بمشاريع تطوير الأسلحة والمعدات العسكرية، كذلك فإن المنظمة تحث الإدارة الأميركية على صد ما يتم وصفه بأنه «تهديد على إسرائيل»، مثل المشروع النووي الإيراني.

وفي سنوات الثمانين الأولى، برزت «إيباك» لأول مرة كمجموعة ضغط (لوبي) في الإدارة الأميركية لمنع بيع السعودية طائرة إيواكس التجسسية، تمشيا مع مطلب إسرائيل في حينه، ومنذ ذلك الحين بدأت المنظمة تتغلغل أكثر في أروقة الحكم الأميركي، متبنية مواقف يمينية كانت تزداد تشددا مع السنين، ولكن في خريف العام ١٩٩١ اصطدمت المنظمة مع إدارة جورج بوش الأب، حينما بعثت بنحو ١٢٠٠ عنصر من أعضائها، ليضغطوا على أعضاء الكونغرس الأميركي، ليتبنوا مشروع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، إلا أن هذه المحاولة فشلت، في أعقاب رفض حاد عبر عنه جورج بوش الأب، الذي قال في حينه إن «إيباك» لا تعمل من أجل المصالح الأميركية، وفي أعقاب هذا الموقف نجحت الادارة الأميركية في خصم أموال من الدعم الأميركي السنوي لإسرائيل، بقيمة الأموال التي تصرف على الاستيطان.

وكانت شخصيات بارزة في منظمة «إيباك» قد تورطت بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ بتحقيقات خطيرة أجراها جهاز التحقيقات الفيدرالي الأميركي «إف. بي. آي»، بشأن شبهات بأن شخصيات كبيرة فيها كانت تنقل لإسرائيل معلومات سرية وخطيرة، طُرحت خلال أبحاث في مجلس الأمن القومي الأميركي، وأجهزة سرية أخرى.

«جي ستريت»- المنظمة النقيض

وفي العام ٢٠٠٨ أقيمت في الولايات المتحدة الأميركية منظمة «جي ستريت» التي تعتبر ذاتها النقيض لمنظمة «إيباك»، وأسسها عدد من دعاة السلام من الأميركيين اليهود، وجوبهت بهجوم ومعارضة شديدين من قوى اليمين في إسرائيل، ومع وصول بنيامين نتنياهو الى الحكومة في النصف الأول من العام ٢٠٠٩، قررت الحكومة الإسرائيلية مقاطعتها.

وأسس هذه المنظمة جيرمي بن عامي، الذي كان مستشارا سياسيا في إدارة بيل كلينتون، ومعه عدد من الشخصيات التي تحمل مواقف تؤيد السلام في الشرق الأوسط. وتقول المنظمة، في أهدافها، إنها تطمح إلى تغيير الموقف الأميركي إزاء الشرق الأوسط، وأن تكون «مؤيدة لإسرائيل- مؤيدة للسلام»، وتعلن أنها تؤيد دولة إسرائيل و«حقها في الأمن»، وأيضا «حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة».

لكن المنظمة لا تزال محدودة التأثير والحجم، وتبلغ ميزانيتها السنوية ما بين مليونين الى ثلاثة ملايين دولار، مقابل ١٠٠ مليون دولار لمنظمة «إيباك».

«إيباك»: من النفوذ الراسخ.. إلى القلق.

عن أحدث فضيحة مناوبة في إسرائيل:

«رسالة ساعر» - بين التزوير وإشكاليات التعامل الإعلامي والقانوني!

بقلم: سليم سلامة

لم تهدأ الساحتان السياسية والإعلامية في إسرائيل بعد، من مفاعيل فضيحة مناوبة جديدة لم يتبدّد غبارها، يقف في مركزها، هذه المرة، وزير شاب من حزب «الليكود»، هو غدعون ساعر، الذي تدرج في سلم قيادة الحزب والدولة بسرعة فائقة حتى فاز بالمركز الأول في قائمة مرشحي الليكود لانتخابات الكنيست، مرتين على التوالي: في انتخابات الكنيست الـ ١٨ (٢٠٠٩) وفي انتخابات الكنيست الـ ١٩ (٢٠١٣)، وهو الذي انتخب لعضوية الكنيست للمرة الأولى في العام ٢٠٠٣ (الكنيست الـ ١٦) ممثلا عن منطقة تل أبيب. وعلى خلفية هذا التقدم السريع، فاز ساعر بمنصب وزير التربية والتعليم في الحكومة الإسرائيلية الأخيرة ويعتبر، الآن، المرشح الأقوى لتولي منصب وزير المالية في الحكومة الإسرائيلية المقبلة، التي يعكف بنيامين نتنياهو على تشكيلها هذه الأيام، بل ويُطرح اسمه منافسا أساسيا لنتنياهو على منصب رئيس الليكود ومرشحه لرئاسة الحكومة في الانتخابات البرلمانية القادمة، أو التي تليها.

رسالة... كاتبة مجهولة وفضيحة متشعبة

وكانت هذه الفضيحة الجديدة، التي تؤكد أوساط إعلامية وسياسية مطلعة أنها بعيدة جدا عن نهايتها، قد تفجرت في أوائل شهر شباط الأخير، حين نشرت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن رسالة وُجهت إلى رئيس «الليكود» والمكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، بنيامين نتنياهو، ووزعت نسخ منها على جميع أعضاء مركز حزب «الليكود»، تطالبه بعدم تعيين ساعر وزيرا للتربية والتعليم في الحكومة الجديدة، على خلفية توجيه اتهامات خطيرة له باستغلال منصبه، مسؤولا في «الليكود» ثم وزيرا، لإقامة علاقات جنسية مع موظفات يعملن تحت إمرته، كانت كاتبة الرسالة إحداهن.

وجاء في الرسالة، التي نشر أحد مواقع الانترنت الإسرائيلية صورة عنها: إن ساعر أقام، حين كان لا يزال متزوجا، علاقات جنسية مع نساء أخريات، من بينهن أعضاء في الكنيست، لم تذكر منهنّ بالاسم سوى زعيمة حزب «العمل»، شيلي يحيموفيتش - وهذا ما تكشف خلال تحقيق صحافي أجرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» حول موضوع علاقات الوزير ساعر الجنسية المتشعبة من خلال استغلال منصبه الرسمي والوزاري، لكن الصحيفة قررت، في نهاية المطاف، عدم نشر التحقيق.

وقالت كاتبة الرسالة: «بعد أن تيقنت أن غدعون ساعر يحظى بحماية ودعم وسائل الإعلام، وبعد أن أذلّوني وسببوا لي معاناة كبيرة باللقاءات العديدة التي أجروها معي وقرروا عدم النشر، قررت أنا أن أحاول لأواصل حياتي»!

وأعلن، لاحقا، أن كاتبة الرسالة، التي وقعت عليها بالحرفين الأولين من اسمها «م. ك»، هي الموظفة التي أشغلت وظيفة مستشارة سياسية لساعر خلال توليه منصبه الوزاري. لكن هذه الموظفة نفسها سارعت إلى نفي هذه المعلومات جميعها، فنفت أن تكون هي التي كتبت الرسالة، كما نفت المعلومات التي تخصها في الرسالة مؤكدة أنها «مختلقة ولا أساس لها من الصحة». وأعلنت في رسالة نَصيّة، قالت صحيفة «غلوبوس» إن الموظفة وجهتها إليها مباشرة: «لست أنا التي كتبت هذه الرسالة. مضمونها مختلق وكاذب وما ورد فيها لا أساس له من الصحة، إطلاقا».

وأيا تكن الهوية الحقيقية لكاتب/ة هذه الرسالة، فهي تثير فضيحة متشعبة في غاية الحساسية والخطورة، تتجاوز حدودها كثيرا مسألة «الحياة الشخصية» لهذا الوزير أو ذاك، علاقته بزوجته وعائلته وعلاقاته الرومانسية والجنسية. وتتعلق هذه الفضيحة بمستويات بنيوية متعددة، ليس أهمها «أخلاقيات السياسة والسياسيين» أو «المعايير الإنسانية والأخلاقية»، التي يتوجب على المسؤول السياسي، الرسمي، الجماهيري، «منتخب الجمهور» أن يلتزم بها ويخضع لها في ممارسة مهام منصبه، وهو ما يتصل بمسألة تفشي الفساد الرسمي في جميع مستويات هرم السلطة الإسرائيلية، مؤسساتها وأذرعها وتحوله إلى وباء مستفحل، يكشف التعامل مع هذه الرسالة، عينيا، جانبا مركزيا من القصور والتقصير الرسميين في محاربته.

ساعر يحتمي بالتستر الإعلامي!

وتبرز إشكالية التعامل مع الرسالة ومحتواها في مجالين اثنين، أساسا: الإعلامي والتنفيذي القانوني - وهما اللذان يشكلان اثنين من «السلطات الأربع» في المجتمعات الديمقراطية الحديثة (إضافة إلى السلطتين التشريعية والقضائية).

ففي الجانب الإعلامي، أكد تعامل وسائل الإعلام الإسرائيلية، بوجه عام (وليس تعميميا)، مدى الدرك الذي قد ينحدر إليه الإعلام في التواطؤ مع ذوي السطوة والنفوذ، دفاعا عنهم وحماية لهم، بما يجسد خيانة الأمانة والثقة والمسؤولية والدور المناط بها. فقد أكدت وسائل الإعلام، في سلوكها إزاء الرسالة ومحتواها، ما قالته كاتبتها من أن الوزير غدعون ساعر «يحظى بحماية ودعم وسائل الإعلام»، إذ امتنعت الأغلبية الساحقة من وسائل الإعلام الإسرائيلية عن التعرض للرسالة أو النشر عنها، طيلة بضعة أيام. ولئن كان من الممكن فهم المنطق في هذا التصرف الذي يعتمد الحيطة والحذر اللازمين في التعامل مع رسالة مجهولة هوية صاحبها، في المرحلة الأولى، يصبح من الصعب جدا فهم وتبرير الاستمرار في تجاهلها ومنع أي نشر عنها، حتى بعد كسر طوق التعتيم الإعلامي المطبق و«تسرب» النبأ إلى صفحات بعض وسائل الإعلام.

وكان من تأثيرات تواطؤ أغلبية وسائل الإعلام الإسرائيلية ما تجاوز مجرد التكتم على الرسالة وموضوعها والاعتداء على حق الجمهور في أن يعرف، إذ أتاحت للوزير ساعر نفسه، أيضا، التزام الصمت والتجاهل بعدم الإدلاء بأي موقف أو تعقيب على رسالة توجه له اتهامات خطيرة. ولم ينبس الوزير ساعر نفسه ببنت شفة في الموضوع الملتهب إلا بعد نحو شهر كامل، وبعد إعلان المفتش العام للشرطة بأن «الرسالة مزورة»! وادعت بعض المصادر الصحافية بأن التكتم الإعلامي، شبه التام، حصل بقرار مباشر من بعض الناشرين وبعض الصحافيين الكبار، بل ذهب محرر أحد المواقع الإسرائيلية («نيوز ١») إلى حد القول إن الناشرين والصحافيين الكبار إنما فعلوا ذلك «نتيجة للتدخل المباشر من ساعر ومقربيه»!

وحتى حين عادت وسائل الإعلام هذه ونشرت عن الرسالة، مضطرة، بعد أن لم تعد تستطيع التستر، لجأت إلى النقل عن «مقربين»، مجهولي الهوية أيضا، أن «الحديث يدور على تزوير غايته، على ما يبدو، المس بوزير التربية والتعليم على الصعيد السياسي» وأن «المرتبة الأولى في البرايميرز (الانتخابات التمهيدية في الليكود) تنتج غير قليل من الأعداء»، موجهين الاتهام المباشر بأن «المسؤول عن ذلك هو وزير كبير في الحزب (الليكود) معنيّ بالقضاء على حياة ساعر السياسية».

أما ساعر نفسه، فلم يدل بأي تصريح، كما ذكرنا، سوى غداة إعلان المفتش العام للشرطة، يوحنان دانينو، أن الفحص الذي أجرته الشرطة بيّن أن «الرسالة مزورة». واكتفى ساعر، في نهاية شباط (٢/٢٧)، بعد نحو شهر من النشر الأول عن الرسالة، بالقول إن القضية سببت له ولأفراد عائلته «أذى كبيرا لا يوصف»، مضيفا أنه يأمل في «أن نبلغ أياما تعود فيها كرامة الإنسان لتكون قيمة مُصانَة في دولة إسرائيل»!

وكان ملفتا للانتباه أن ساعر لم يتطرق في تعقيبه الأول، مطلقا، إلى الرسالة بحد ذاتها أو إلى محتواها، كله أو بعضه، ولم يردد حتى ما أعلنه مفتش الشرطة قبل ذلك بيوم واحد من أن الرسالة مزورة، كما كان مقربو ساعر قد قالوا من قبل. والسؤال الذي يبرز هنا هو: إذا كانت الرسالة مزورة حقا، فلماذا لم يتقدم ساعر نفسه، أو الموظفة التي قيل إنها هي كاتبة الرسالة، بأية شكوى رسمية إلى الشرطة للتحقيق في الأمر والكشف عن صاحبها الحقيقي وأهدافه؟

وكان ملفتا للانتباه، أكثر، أن «بيان» المفتش العام للشرطة، دانينو، حول الموضوع جاء عَرَضيا على هامش نشاط أقيم في تل أبيب (مساء ٢/٢٦) واقتصر («البيان») على جملة واحدة فقط: «الرسالة بشأن الوزير ساعر كانت مفبركة. لم يتضح لنا بعد هوية الجهة التي تقف من ورائها والشرطة ستواصل فحص الموضوع».

ولم يدل مفتش الشرطة بأية تفاصيل أو معلومات حول «الفحص» الذي أجرته الشرطة والأطراف التي طالها «الفحص» وهوية الأشخاص الذين استجوبتهم أو حققت معهم. كذلك الجهة التي طلبت من الشرطة إجراء «الفحص» لم تدل بأية معلومات أو تفاصيل. وهذه الجهة هي المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، الوحيد المخوّل، قانونيا، صلاحية إصدار تعليمات بشأن التحقيق في موضوع يخص أحد الوزراء. غير أنه من الجدير التذكير بأن فاينشتاين حاول التزام الصمت ودفن الرأس في الرمل مثلما فعل ساعر نفسه وعدد من وسائل الإعلام، لكن محاولته باءت بالفشل، إذ اضطر إلى ذلك اضطرارا في أعقاب توجه «الحركة من أجل جودة الحكم» إليه مطالبة إياه بالتحقيق في القضية. وهذا هو الجانب التنفيذي القانوني، فضلا عن الإعلامي، الذي يجسد، كما ذكرنا آنفا، إشكالية التعامل مع الرسالة ومحتواها.

ففي يوم ٢/١١ توجهت هذه الحركة إلى فاينشتاين ودانينو وطالبت بإجراء «تحقيق جنائي حازم وسريع في كل ما يتصل بفحوى الرسالة، وخاصة مسألة صدقيتها وظروف كتابتها». وتطرقت الحركة إلى ما نقلته بعض وسائل الإعلام من اتهامات بأن «الرسالة مزورة»، فقالت إن التحقيق في هذه القضية «يصبح أكثر إلحاحا وحيوية على خلفية قضية هارباز (الوثيقة التي زورت لتعزيز فرص تعيين الجنرال يوآف غالانت رئيسا لهيئة أركان الجيش - س. س.) والتخوف من أن كتابة الرسائل المزورة أصبحت وسيلة شرعية لتصفية حسابات مع خصوم سياسيين أو آخرين. وإذا ما تبين أن هذه الظاهرة قد حدثت هنا أيضا فمن المتوجب معالجتها بأقصى الصرامة، سعيا إلى اجتثاثها من جذورها»!

ويبدو أن فاينشتاين ومستشاريه أيقنوا بأنهم إذا لم يستجيبوا لطلب «الحركة من أجل جودة الحكم» هذا، فسيضطرون إلى مواجهته أمام المحكمة العليا في إطار التماس لا بد من أن يقدم إليها، وعندئذ سيتعرضون هناك إلى أسئلة ومساءلات أكثر خطورة وإحراجا. وعليه، فقد أصدر فاينشتاين تعليماته إلى الشرطة بإجراء «الفحص» لتبيان ما إذا كانت الرسالة مزورة أم لا.

لكن آلية «الفحص» هذه هي الوجه الأخر من إشكالية التعامل على الصعيد التنفيذي القانوني. ذلك بأنها، أولا، آلية غير قانونية، ليس ثمة نص قانوني في إسرائيل يحدد هذه الآلية وينص عليها. ومن المبادئ القانونية الأساسية، البديهية والمعروفة أن السلطة التنفيذية، أو أيا من أذرعها المختلفة، مخولة صلاحية تنفيذ ما نص عليه القانون، صراحة، فقط! وبمعنى آخر: لا تستطيع السلطة التنفيذية القيام إلا بما خوّلها صلاحيته نص قانوني صريح. هذا أولا. وثانيا، ليس ثمة في القانون الجنائي في إسرائيل آلية «فحص» لاستيضاح قضايا تحمل أبعادا جنائية أو ذات جوانب جنائية، إنما الآلية الوحيدة المتاحة، قانونيا، هي «التحقيق» (الجنائي).

وقد كان إجراء التحقيق الجنائي متوجبا في هذه الحالة، لا مجرد «فحص» لا قواعد له ولا ضوابط ولا استحقاقات متعارف عليها، نظرا لأن الرسالة، حتى لو كانت مزورة من حيث هوية كاتبها وسلامة التوقيع عليها، تتضمن معلومات عن إقامة علاقات جنسية بين «رجل جمهور» وبين موظفات / عاملات يخضعن لسلطته، مباشرة، وهو ما يمكن أن يشكل مخالفة جنائية وخيانة للأمانة، طبقا للقانون الجنائي الإسرائيلي، حتى لو كانت تلك العلاقات «مجرد علاقات رومانسية» وحتى لو تمت «بموافقة» (الموظفة / العاملة) لأن الأمر ينطوي، نظريا ومنطقيا، على استغلال «رجل الجمهور» لمنصبه وسلطته. لا بل، من المحتمل أن تفضي مثل هذه العلاقات إلى توجيه تهمة الرشوة (الرشو والارتشاء) لكلا طرفيها: الوزير بتهمة «الحصول على الرشوة» والموظفة بتهمة «تقديم الرشوة» مقابل ترقية أو غيرها. وهذا ما يحتّم إجراء تحقيق جنائي، خاصة وأن تجربة «وثيقة هارباز» التي ذكرت آنفا قد أثبتت أنه حتى الوثيقة المزورة قد تتضمن معلومات صحيحة وغير مزورة.

أما «الفحص» فأقصى ما يمكن أن يوصل إليه هو «بيان» كالذي تلاه دانينو: الرسالة مزورة! وهو ما سارعت بعض وسائل الإعلام إلى الانقضاض عليه لإشاعة الانطباع وكأن ساعر قد بَرّئ من أية شبهات أو مخالفات. وهو أمر غير صحيح، على الإطلاق، طالما لم يتم التحقيق الجنائي الجدي والحازم في محتوى الرسالة وما تضمنته من معلومات. وبينما يظهر أن ساعر قد حقق النجاة والفوز، ظاهريا، فإن الحقيقة هي أن هذه «النهاية» يمكن أن تكون وبالا عليه، إذ تخلق الانطباع بوجود محاولة متعددة الأطرف للتستر والتمويه، وهو ما يبعث على الشعور بأن «ثمة شيئا معفنا في مملكة ساعر»، الأمر الذي قد يسبب له ضررا سياسيا وشخصيا فادحا على المدى البعيد.

والمفارقة، إذن، أن مصلحة ساعر الحقيقية - إن كان واثقا من نقاء ممارساته واستقامة مسلكه - تقتضي استكمال التحقيقات الشاملة في القضية حتى تبيان الحقيقة كاملة وإضاءة جميع زواياها، وهو ما يلتقي، نظريا وتحصيليا، مع مسعى الجهات التي تشدد على أن القضية لا تزال «بعيدة عن نهايتها» مدفوعة بنوايا ومصالح متعارضة مع مصلحة ساعر.

رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» في إجماله تقرير «التقويم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢- ٢٠١٣»:

الأغلبية الساحقة التي صادقت على رفع مكانة دولة فلسطين في الأمم المتحدة شكلت الهزيمة الدبلوماسية الأبرز التي منيت بها إسرائيل مؤخرًا!

عــدد رئيس «معهد أبحــاث الأمن القومــي» في جامعة تل أبيب، عاموس يادلين، فــي تلخيصه لتقرير «التقويم الاســتراتيجي لإســرائيل ٢٠١٢ - ٢٠١٣»، خمسة تحديات مركزية في مجال الأمن القومي كانت ماثلة أمام إســرائيل في العام ٢٠١٢، وهي: البرنامــج النووي الإيراني، والحفاظ على اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن على ضوء التغيرات في العالم العربي، ووجود حرب أهلية في ســورية والخطر بأن تؤدي إلى اشــتعال الجبهة الشــمالية لإســرائيل مع ســورية ولبنان، والعلاقات مع الفلسطينيين في بعديهما – محاولات اســتئناف المفاوضات والتحدي العسكري في غزة، والتحــدي الخامس هو الحفاظ على مكانة إســرائيل الدولية.

ووفقا ليادلين فإن «ميزان العام ٢٠١٢ مختلط، لكن يغلب فيه الإيجاب على السلب. فحكومة إسرائيل التي اختارت موقفا جامــدا، موقف الانتظار الذي يقلــل الأخطار، عبرت العام الماضي مــن دون وقوع أحداث أمنية درامية منوطة بتغيير وضــع إســرائيل الجيو سياســي. وفضّل موجهو الأمن القومي الإســرائيلي التركيز علــى القضية النووية الإيرانيــة، ووضعها كموضوع أســاس موجود في أفضلية وأولويــة أعلــى من أي قضيــة أخرى. والردع الإســرائيلي القوي ضمن ســنة أخرى من الهدوء عند حدود إســرائيل مقابل أعدائها المحتملين. وســمح هذا الهدوء لإسرائيل باستمرار اســتقرارها الاقتصادي، والانشغال في مواضيع داخلية أثارت اهتمام الجمهور والحكومة أكثر من قضايا الأمن الخارجي».

وأشــار يادليــن إلى اســتمرار الجمــود فــي العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وكتب أنه «مقابل ســلطة فلســطينية ضعيفة من الناحيتين السياســية والاقتصاديــة، ولكنها تضع تحديات أمام إســرائيل في الحلبــة الدولية ومن خلال المصالحــة مع حماس، اختارت حكومة إسرائيل موقفا خاملا يعاقب السلطة الفلسطينية بقدر معتدل ووفقا للقيود الدولية، ومن خلال توجه بعدم التســبب بانهيارها. ولا شك في أن الهزيمة الدبلوماسية الأبرز التي منيت بها إسرائيل هي الأغلبية الساحقة التي صادقت على رفع مكانة دولة فلسطين في الأمم المتحدة، وعدم القــدرة على بلورة ‘أغلبية أخلاقية’ [الدول الغربية] ضد هذه الخطوة».

«تأثير الاعتراف الدولي بفلسطين محدود»

ورأى يادلين أنــه «على خلفية التقلبات في العالم العربي، تعمق الجمود السياســي الإســرائيلي – الفلسطيني» وأنه «على مــا يبدو لا فائدة من محاولات إحيــاء المفاوضات التي غايتهــا التوصل إلى اتفاق دائم». وحــذر من أنه «في غياب بدائل لتســوية دائمــة، تتزايد مميزات انعدام الاســتقرار وانعــدام اليقين أيضا في الحلبة الفلســطينية. وقد ضعف نظام الرئيــس محمود عباس في رام اللــه. والمحاولات لرفع مكانته بواسطة الإنجاز المتمثل بالاعتراف بدولة فلسطينية كمراقبة في الأمم المتحدة ســيكون لــه تأثير قصير الأمد وحســب، لأنه مع مــرور الوقــت يتوقع أن يــدرك الجمهور الفلسطيني أن لا شيء جوهريا قد تغير».

وأضاف يادلين أن «كل ما حققته الســلطة الفلســطينية بواسطة اعتراف الأمم المتحدة بها كدولة غير عضو هو قدرة معينة للتنغيص على إسرائيل في هيئات دولية. وستكون النتيجة، كما يبدو، تزايد الإحباط لدى الجمهور الفلسطيني. وهذا التطور قد يؤدي إلى تلاشــي مطلــق لاحتمال التوصل في المســتقبل إلى تطبيق ‘حل الدولتيــن’، خاصة إذا أدى ذلك إلــى تغيير الحكــم الحالي فــي رام الله، وهــو محاور معروف لإسرائيل ويتطلع إلى حل سياسي للصراع ويتعاون مع إســرائيل أمنيا، وحــل مكانه حكم مريح أقل لإســرائيل. ويرافق ذلك تهديد آخر وهو إعــادة اندلاع أعمال عنف بين إسرائيل والفلسطينيين، التي باتت تظهر مؤشراتها الأولى. وبصورة متناقضة، وفــي مقابل ذلك، يبدو في هذه المرحلة أنه في حدود إســرائيل مع قطاع غزة يسود استقرار معين، نتيجة لجولة القتال بين إسرائيل وحماس، في عملية «عمود الســحاب» العســكرية، والتغيرات التي طــرأت في القيادة المصريــة، والــدور الكابح الذي تلعبه مصــر في حلبتي غزة وشبه جزيرة سيناء».

وشــدد يادليــن علــى أن «المؤشــر الأكثر إشــكالية في الميــزان الســنوي هو اســتمرار تراجــع مكانة إســرائيل الدولية وشرعيتها، وتراجع تســامح العالم تجاه سياستها الاســتيطانية. ورغم أن الولايات المتحدة، وهي حليف هام وأساس، استمرت في منح إســرائيل دعما أمنيا ودبلوماسيا كبيــرا، وأبدت الإدارة الأميركية التزاما بالغا بأمن إســرائيل، كما دعمت دول كثيرة إســرائيل فــي خطواتها ضد حماس في غزة، والاعتراف بحق إســرائيل في الدفاع عن نفسها، إلا أنه لا يمكن تجاهل استمرار التراجع في مكانة إسرائيل في أوروبا، وحتى بين أوســاط تقليدية من مؤيديها في الولايات المتحــدة. والتنديــد ضد البنــاء في [مســتوطنات] يهودا والســامرة وحتى في القــدس، أدى، لأول مرة منذ ســنوات طويلة، إلى احتمال القيام بخطوات عملية ضد إســرائيل في أعقاب البناء في المناطق [المحتلة]».

ورأى يادلين أن بين التهديدات التي تواجهها إســرائيل هو أن «سياســتها تجاه الفلســطينيين إضافة إلى الشعور بأن إسرائيل على وشك العمل ضد إيران، وهو عمل قد تكون لــه عواقب خطيرة على المنطقة والمنظومة الدولية، يلحقان ضررا شديدا بمكانة إسرائيل السياسية في الحلبة الدولية. ويتطور التقدير أن حكومة إســرائيل تحاول إحباط احتمال تطبيق ‘حل الدولتين’، وليســت مســتعدة للمســاهمة في استقرار الشرق الأوســط ومنع تطورات ستمس بشكل كبير بمصالــح العالم الغربــي في المنطقة. وإلــى جانب التفكير بهذه المصطلحات، ثمة خوف شــديد مــن تصعيد انعدام الاســتقرار الإقليمي، ومن الانعكاســات الدولية، في أعقاب هجــوم إســرائيل أحادي الجانــب في إيران أو جــر الولايات المتحدة إلى حرب كهذه».

وأكد يادلين على عزلة إســرائيل الدولية وأنه تم التعبير عــن ذلك من خلال الاعتراف بفلســطين فــي الأمم المتحدة بأغلبيــة كبيرة وأنه تم هذا الاعتراف «بدعم جارف من جانب دول لديها صداقة تقليدية مع إسرائيل، وبالتنديد الشامل لقرار حكومة إســرائيل بالرد على الخطــوة الأحادية الجانب للسلطة الفلســطينية بأعمال بناء واسعة في المستوطنات وبضمن ذلك في مناطق حساسة مثل إي\١».

وحذر من أن «الانطباع هو أن الاتحاد الأوروبي يوشــك على فرض عقوبات على إســرائيل من خــلال الفصل بين منتجات تصنع في المستوطنات في الضفة الغربية ومنتجات تصنع داخل إســرائيل». ورأى أن «الأمــر الأخطر هو تراجع العلاقات بين إســرائيل وإدارة أوباما خلال ولايته الثانية. وفي نهاية العام ٢٠١٢ برزت الحقيقــة بأنه بعد الانتخابات في الولايات المتحدة امتنعــت الإدارة عن القيام بجهد من أجل منع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الموضوع الفلســطيني، والامتناع عن الســعي لجعل رد الفعــل الأوروبي على توجه الســلطة الفلســطينية إلى الأمــم المتحدة أكثــر اعتدالا، وذلك خلافا لسياســة الولايات المتحــدة في العام الماضي، عندما سعى الفلســطينيون لطرح طلب الاعتراف بفلسطين للتصويت في مجلس الأمن».

التخوف من سيطرة حماس على الضفة مبالغ فيه

استبعد يادلين تحقق ما تروج له إسرائيل بشكل متواصل بأن حماس ستسيطر على الضفة الغربية مثلما سيطرت على قطــاع غزة. وكتب في هذا الســياق «يبــدو أن التخوفات من ســيطرة حماس على الضفة الغربية مبالــغ فيها. وذلك لأن الجيش الإســرائيلي يســيطر على الضفة، ولأن نشاط قوات الأمن الإســرائيلية وتلك التابعة للسلطة الفلسطينية تمنع حماس من أن تطور هناك قاعدة عســكرية تستند إلى خلايا إرهابيــة تابعة لها في الضفة، وأن تبني لنفســها منظومة عســكرية كالتي كانت لديها في غزة عشية سيطرتها على القطاع».

رغم ذلك أضــاف يادلين أنه «بالإمكان أن تنجح حماس في الســيطرة على الضفة من الناحية السياسية، نتيجة تطبيق خطــط المصالحة بين فتح وحماس واتحاد سياســي متجدد لكلتــا المنطقتين [الضفة والقطاع]، لكن احتمال تحقق هذا الســيناريو ضئيل. والسيناريو الأكثر واقعية هو تطور حالة فوضى في أعقاب انهيار السلطة الفلسطينية نتيجة لفقدان شرعيتها ووضع اقتصادي صعب وتجدد اندلاع العنف».

وأشــار يادلين إلى تأثيــر «الربيع العربي» على الأنشــطة العســكرية الإســرائيلية ضد الفلســطينيين. ولفت إلى أن «الحساســية المتزايدة في أوساط الحكم في الدول العربية لردود فعل ‘الشارع’ ومواقفه تفرض قيودا صعبة على حرية العمل الإســرائيلية. وباتت إســرائيل مضطرة إلى دراســة عواقــب عملياتها وانعكاســها على علاقاتهــا مع مصر، في كل مــرة تجري فيهــا مواجهة عند الحدود مع ســيناء وفي جبهــة قطاع غزة. وكان واضحا خلال عملية ‘عمود الســحاب’ العســكرية أن الرأي العــام في الدول العربيــة، وخاصة في مصر، يضع قيودا كبيرة على قرار إســرائيل بشأن شن عملية عســكرية برية خلال ‘عمود السحاب’ وأدى إلى منعها. وهذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في مصداقية التهديد الإسرائيلي بتوسيع العملية العســكرية بواسطة إدخال قوات برية إلى قطاع غزة».

وأضاف يادليــن أن «الجمود في القناة الفلســطينية، إلى جانب الانتقادات الدولية الشــديدة ضد إسرائيل في أعقاب عمليــة ‘الرصاص المصبــوب’، وخاصة تقرير غولدســتون، تفرض قيودا أخرى على حرية العمل العســكري الإسرائيلي. وتم تجســيد هذه القيود خلال عملية ‘عمود السحاب’. فقد تــم إلغاء قصف عدد كبير جدا مــن الأهداف، وربما أكثر مما هو ضروري، تحســبا من رد فعل دولي شديد وتسريع عملية نزع الشرعية [عن إسرائيل]».

احتمالات استئناف العملية السياسية

رأى يادليــن أن «جزءا مــن التطورات الإقليمية من شــأنه أن يخفف مــن احتمال اســتئناف العملية السياســية مع الفلســطينيين. والاعتــراف بدولــة فلســطينية غير كاملة العضويــة فــي الأمــم المتحــدة يشــكل إنجازا للســلطة الفلسطينية، قد يسمح للرئيس عباس باستئناف المفاوضات مع إسرائيل من دون شروط مسبقة، مثلما تطلب إسرائيل، أو بشروط أقل صرامة من تلك التي وضعها ورفضتها إسرائيل. كذلك فــإن مكانة مصــر التــي ازدادت قوتها فــي الحلبة الإقليمية قد تسمح لها بدعم عودة السلطة الفلسطينية إلى طاولة المباحثات».

وأضاف أنه «بالنســبة لإســرائيل، فإن التفويض المتجدد بتنفيــذ خطــوات سياســية الذي ســيتم منحــه للحكومة الجديدة التي ســيتم تشكيلها من شأنه هو أيضا أن يشكل فرصة لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الفلســطينيين، واســتئناف الحوار مع الســلطة الفلســطينية. واستئناف المفاوضات سيسمح بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا وتعزيز مكانة إسرائيل الدولية».

وشــدد يادلين على أنه «سيكون من الصعب على إسرائيل أن تحســن علاقاتها مع العالم العربــي والتعاون الفعال من أجل مواجهة تحديات مثل البرنامج النووي الإيراني، من دون تحريك العملية السياســية مع الفلســطينيين. واستئناف الحــوار مع الســلطة الفلســطينية مهم من أجــل تقويتها وعدم تزايــد قوة حماس على حســابها، وخاصــة في وضع تتبلور فيه مصلحة إســرائيلية موازية بتسوية العلاقات مع حكومة حماس في غزة. واستعداد إسرائيل لدفع ثمن مقابل تحريــك العملية السياســية مع الفلســطينيين بإمكانه أن يغير الحراك السلبي الحالي في المحيط القريب من إسرائيل والمحيط البعيد عنها».

الفصل الخاص بالعملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين في تقرير «التقويم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢- ٢٠١٣»:

حل الدولتين لم يفقد صلاحيته!

تدلّ جميع المؤشرات، حتى الآن، على أن رئيس الحكومة الإســرائيلية، بنيامين نتنياهو، المكلف حاليا بتشــكيل حكومة جديدة بعد الانتخابــات العامة، التي جرت في ٢٢ كانون الثاني الفائت، لن يغيّر الخطوط العامة لسياســته تجاه الفلسطينيين، والتوصل إلى تسوية للصراع. وما زال نتنياهو يعتبر أن القضية الأولى التي يتعين عليه، وعلى حكومته المقبلــة إذا نجح في تشــكيلها، التعامل معها هي إيــران وبرنامجها النووي. بينمــا القضية الثانية من حيث الأهمية، بالنســبة له، هي الوضع في سورية وما قد يــؤول إليه. وصرح بأن القضيــة الثالثة (والأخيرة) تتعلق بـ «الموضوع الفلســطيني»، وتتمثل بإجــراء اتصالات مع الفلســطينيين، بوســاطة أميركية، من أجل الاتفاق على العــودة إلى طاولة المفاوضات. هكذا درّج نتنياهو أهمية القضايا التي ســتتعامل معها حكومته، عندما تحدث عن زيارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى إســرائيل في ٢٠ آذار الحالي.

ويبدو من سلم الأولويات هذا، أن نتنياهو لا يولي أهمية كبيرة لتســوية الصراع، أو حتى لإدارة الصراع، رغم تراجع، أو تدهور، مكانة إسرائيل الدولية بسبب الجمود السياسي مع الفلسطينيين، المستمر منذ أربع سنوات، أي منذ بداية ولايته في رئاسة الحكومة السابقة.

وخصص معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، في تقريره الســنوي «التقويم الاســتراتيجي لإســرائيل ٢٠١٢ - ٢٠١٣» فصــلا للعملية السياســية بين إســرائيل والفلسطينيين، أعده الباحثان عنات كورتس وأودي ديكل.

وأشــار كورتــس وديــكل إلــى أن التوجه الإســرائيلي الســائد حاليا حيال اســتئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، مثلما يتم التعبير عنه في تصريحات رسمية وفي النقاش العام، يعكس تقييما مفاده أنه «في الظروف الحالية السائدة في إســرائيل والحلبة الفلسطينية، فإن محاولة إحداث انطلاقة نحو تسوية دائمة لن يعود بفائدة. فبعد ســنوات من الفشل في دفع تســوية، التي تعمقت خلالهــا الفجوات فــي مواقف الجانبيــن وتصاعد تطرف انعــدام الثقة المتبــادل، اصطدمت العملية السياســية بحاجز شروط صارمة وعدم اتفاق بشأن أجندة المداولات».

واعتبــر الباحثــان أن «الجمود السياســي يرجئ اللحظة التي ســتطالب فيها القيــادة والجمهور في إســرائيل، والقيادة والجمهور الفلسطيني أيضا، باتخاذ قرارات ذات أهميــة اجتماعيــة وانتخابية فورية وانعكاســات أمنية طويلة المدى، لكنه يشــكل خلفية لتزايد التهديدات في المحيطين القريب والبعيد أكثر من إسرائيل ولا يساعدها على أن تبلور لنفســها بيئة استراتيجية مريحة للاحتواء. إلــى جانب ذلك فإن واقع حلبة الصراع يبعد إســرائيل من تطبيق حلــم الدولة اليهوديــة – الديمقراطية. وانطلاقا من ذلك فإنه ثمة أهمية، بــل وحاجة أيضا، لبلورة مبادرة إســرائيلية، التي حتــى بعدم وجود حوار حول تســوية، تجســد التمســك بحل الدولتين، أي الانفصال عن معظم مناطــق الضفــة الغربية وســكانها. ومن شــأن خطوات تهدف إلى تحســين إدارة الصراع بالتنســيق مع السلطة الفلســطينية، أو بدلا من ذلك مبادرة لإعادة الانتشــار في الضفــة الغربيــة، تصيغهــا وتنفذها إســرائيل بصورة أحادية الجانب، أن تخدم هذه الغاية».

مبادرات نية حسنة غير مشروطة

وأضافا أن «تراجع مكانة السلطة الفلسطينية وتزايد قوة حماس، لعدة أســباب بينها تزايد قوة الإســلام السياسي في الشرق الأوسط، والاعتراف بفلسطين كدولة غير كاملة العضويــة فــي الأمم المتحــدة وكذلك مخاطر اشــتعال المواجهة الإسرائيلية – الفلسطينية والتهديد بتصعيد عنيــف يؤدي إلى تصاعد التوتر بين إســرائيل وجاراتها، ويجــر ضغطا دوليا متزايــدا عليها من أجــل التقدم نحو تســوية، كل هذه الأمور تزيد من الإلحاح بأن على حكومة إســرائيل أن تولي أهمية مجددا لســبل الخروج من الباب المسدود».

ورأى كورتــس وديــكل، اللذان صدر بحثهمــا بعد بروز براعم توتر أمني في الضفة وبدء موجة مواجهات بشــكل صغيــر بيــن المواطنين الفلســطينيين وقــوات الجيش الإســرائيلي، أنه «مــن أجل خفض احتمــالات تفجر جولة عنف جديدة، فإن على إسرائيل أن تعيد البحث في عناصر الإدارة الحاليــة للصراع. وإســهامها في دفع هذه الغاية، التي تشــكل مصلحة مشتركة لها وللسلطة الفلسطينية، ينبغي أن يتركز في مبادرات نية حسنة تمنحها للسلطة وبصورة غير مشــروطة أيضا. فتحرير أسرى، تقليص عدد الحواجز وتســهيل التنقل، مســاعدة اقتصادية موسعة، وبضمن ذلك تشــجيع إقامة مشاريع في مناطق ج، وحتى نقل مناطق أخرى إلى السيطرة الأمنية للسلطة، سيساعد على تهدئة الوضع في الضفة الغربية، خاصة إذا ما رافقت ذلك رســائل واضحة حول التزام إســرائيل بحوار يهدف إلى التوصل إلى تسوية متفق عليها. والنجاعة المتوقعة لمبادرات نية حســنة كهذه ليست خافية عن أعين صناع القرار في إسرائيل».

ووفقا للباحثين فإن «حالة الغليان التي حدثت في الضفة الغربية في أيلول العام ٢٠١٢، دفعت حكومة إسرائيل إلى بلورة خطة تهدف إلى منع انهيار الســلطة الفلسطينية، وفي مركزها توسيع تحويل أموال وعدد التصاريح لدخول عمال فلسطينيين إلى إسرائيل ولمشاريع بناء في الضفة. وقبول السلطة كمراقبة في الأمم المتحدة، رغم الصعوبات القانونية والسياســية التي قد يضعها تطور كهذا أمام إســرائيل، لا يناقــض المنطق الذي كان في أســاس هذا التوجه».

تهدئة طويلة الأمد مع حماس

في مقابل «الجهود لتعزيز اقتصاد السلطة الفلسطينية وربما اســتقرار مكانتها السياســية»، دعــا الباحثان إلى «البحث في طرق من أجل اســتقرار تهدئة طويلة الأمد مع حماس»، ولفتا في هذا الســياق إلى أنه «خلافا للســلطة، التــي رفضت بشــدة فكرة تســوية مرحلية تــم طرحها على الأجندة السياســية والعامة في إسرائيل، فإن قيادة حماس عبرت عن استعدادها لوقف إطلاق نار طويل الأمد، أي هدنة».

واعتبر الباحثــان أنه «على الرغم من أنه تم طرح الهدنة [من جانب حماس] مقابل انســحاب إسرائيلي إلى خطوط العــام ١٩٦٧، إلا أنها لن تكون مقبولة على إســرائيل حتى مقابل تســوية دائمة مع الســلطة، لكن بالإمــكان النظر إلى هــذا الاقتراح على أنه اســتعداد للتوصل إلى اتفاق، ومحاولــة اســتيضاح تفاصيله فــي مفاوضــات لا تكون مرفوضــة من جانب قيادة حماس. وعلى ضوء مخاطر إعادة اشــتعال الجبهة مع قطاع غزة، بالإمكان التركيز في هذه الأثناء، واستمرارا لتفاهمات ســمحت بالتوصل إلى وقف إطلاق النار في تشــرين الثاني الماضي، على اســتئناف مبادئ التهدئة».

وتابعــا أن «تهدئــة أمنية متفقا عليهــا في جبهة غزة يمكنها أن تحث الســلطة الفلســطينية علــى أن تدرس بجديــة العودة إلى طاولة المباحثــات كمخرج محتمل من الطريق المسدود الذي وصلت إليه في المستوى الثنائي مع إســرائيل. ومن شأن مبادرات نية حسنة تمنحها إسرائيل للســلطة أن تزيد مــن احتمالات حدوث ذلــك. إضافة إلى ذلك، فإنه من الجائز أن تفاهمات بين إســرائيل وحماس سيتم اكتشــافها مع الوقت على أنها جسر بين إسرائيل وقوى إســلامية شعبية وســلطوية في المنطقة. والهدوء الأمنــي في جبهة القطاع ســتعود بالفائدة خصوصا على تهدئة التوتر بين إسرائيل ومصر».

وأضاف الباحثــان أن «تخفيف المعارضة الإســرائيلية لتشكيل حكومة وحدة فلســطينية ينبغي أن يكون جزءا من السياســة المتكاملــة الرامية إلى دفــع التهدئة في جبهة غزة والضفة الغربية على حد سواء ولجم التراجع في مكانة المعسكر الفلسطيني الملتزم مبدئيا بالمفاوضات، أي السلطة الفلســطينية. ومن أجل التأثير على الخطوات في الحلبة الفلســطينية باتجاه الوحدة، بإمكان إسرائيل أن تطــرح، منــذ بــدء مراحــل الاســتعداد لانتخابات في الســلطة الفلســطينية، مطالب متدرجة تعبــر عن النية في التمهيد لاســتئناف المحادثات من أجل التوصل إلى اتفاق. ويجــب أن يكون المطلب الأول الالتزام المشــترك من جانب المنظمات الفلســطينية بوقف النضال العنيف والحفاظ على الاتفاقيات الموجودة، بينما مطلب الاعتراف الفلسطيني الجارف بإسرائيل كدولة يهودية يتم إرجاؤه إلى مرحلة أكثر تقدما من المفاوضات، كشــرط لا غنى عنه في الاتفاق الدائم. وحتى ذلك الحين، ومن أجل عدم إلحاق أضــرار باحتمالات تشــكيل حكومة وحــدة وإبقاء المجال مفتوحا أمام قبول رســمي من جانب حماس في المستقبل بوجود إسرائيل، سيكون بالإمكان الاكتفاء باعتراف واقعي من جانبها».

وأشارا إلى أنه «سواء كانت حكومة الوحدة الفلسطينية مشــاركة فــي العمليــة السياســية أو اســتمر الجمود السياســي، فإنها ســتكون العنوان بالنســبة لإسرائيل والمجتمع الدولي. وإذا عارضت مفاوضات من أجل التوصل إلى تســوية دائمة، فــإن الاتهامات الموجهة لإســرائيل دائما بأنهــا الوحيدة المســؤولة عن الجمود السياســي ستفقد صحتها».

خطوات إسرائيلية لدفع الاستقلال الفلسطيني

رأى كورتس وديــكل أن «الجهود الرامية إلى تحســين إدارة الصــراع وتقوية المعســكر الفلســطيني الملتزم بالمفاوضــات ســتكون ذات أهميــة محــدودة إلا إذا تم دعمها بخطوات تجســد نية إســرائيلية بدفع اســتقلال فلسطيني. ويتعين على إسرائيل، لكي تعبر عن تمسكها بفكرة الدولتين، أن تغير قبل أي شــيء سياسة البناء في [مستوطنات] الضفة الغربية. والفرق بين النظري والعملي في هذا الســياق واضح. فالبناء يهدد بوضع صعوبات أمام الفصل السياســي – الإقليمي الذي يمكن اعتباره نتيجة للروح الشعبية المؤسسة لدولة إسرائيل، ويمس بالمكانة الإقليمية والدولية ويســاعد الســلطة الفلسطينية على إقناع المجتمع الدولي بأن إســرائيل مســؤولة عن الطريق المســدود. ومن أجل ترجمــة مبدأ الفصل بشــكل فعلي، سيتوجب على إســرائيل أن تبطئ بشــكل ملموس البناء في المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، وإخلاء بؤر اســتيطانية عشــوائية تم تعريفها كغيــر قانونية، والاســتعداد لإخلاء مســتوطنين يتعاونون بموجب بلورة خطة منظمة. وينبغي تنفيذ ذلك في حال عدم التقدم في عملية سياســية أيضا، أو في حال عدم حدوث انطلاقة في المفاوضات إذا ما تم استئنافها».

وأضافا أن تغيير السياســة الاســتيطانية في الضفة «ينبغي أن يكون جزءا من مبادرة مؤلفة من بديلين ويتم طرحهــا على الســلطة الفلســطينية والمجتمع الدولي. البديل الأول يتركز في النية بدفع تسويات انتقالية نحو إقامة دولة فلسطينية، يتم الاتفاق حولها بين إسرائيل والســلطة. وخلافا للمبــدأ الذي وجه جــولات مفاوضات ســابقة، وبموجبه لاشــيء متفقا عليه حتى يتم الاتفاق على كل شــيء، فــإن أي تفاهم يتم تحقيقــه في هذا الإطار يدخل حيز التنفيذ ويُطبّق فورا. وفي موازاة إخلاء بؤر استيطانية عشــوائية ومستوطنات معزولة، تسعى إســرائيل إلى إعلان دولة فلســطينية في حدود مؤقتة بالاستناد إلى معادلة إســرائيلية – فلسطينية والتزام متبادل بالتقدم نحو الغاية المشتركة بواسطة محادثات متواصلة. والبديل الثاني يُطرح في موازاة ذلك، كطريق ينبغــي المضي فيهــا إذا رفضت الســلطة العودة إلى المفاوضــات. ويتركز هــذا البديل في قيام إســرائيل بصورة أحادية الجانب بإخلاء مســتوطنات والاســتقرار عند مســار الجــدار الأمني مــن أجل تحديــد حدودها، وبضمن ذلك الحفاظ على حرية عمل الجيش الإسرائيلي فــي الحيز كله، وفي المنطقة التي يتم إخلاء المواطنين الإسرائيليين منها أيضا. ويتعين تنفيذ هذه الخطة من دون علاقة بموافقة فلســطينية وكــرد فعل على رفض فلســطيني بقبولها مبدأ التسويات الانتقالية. وتتقدم إسرائيل في إطارها نحو انفصال سياسي – إقليمي، ومن خلال اختبار الانعكاســات الأمنية لكل خطوة قبل تنفيذ الخطوة التي تتلوها».

وخلص الباحثان إلى اعتبار أن «حل الدولتين لم يفقد صلاحيته. والتقدير بأنه من دون الانفصال عن السكان الفلســطينيين في الضفة الغربية لن تتمكن إسرائيل من ضمان مستقبلها كدولة يهودية وديمقراطية تعزز في الســنوات الأخيرة، سواء بين أوســاط في إسرائيل لم تــول إلحاحا زائدا في الماضي لدفع حل بهذه الروح. كذلك فإن الجمهور الفلسطيني، بغالبيته العظمى، لم يتخل عن فكرة الاســتقلال إلى جانب دولة إســرائيل. والسلطة الفلسطينية من جهتها تسعى إلى استقلال سياســي، يتــم تحقيقــه إن لــم يكــن بالمفاوضات، فبواسطة اعتراف دولي واسع. وحل الدولتين، كنتيجة لمفاوضات بين إســرائيل والســلطة، في لب المفهوم الأميركي والأوروبي للقضية. ولكن، الظروف السياسية السائدة في الحلبتين الإســرائيلية والفلسطينية على حد ســواء أفشــلت الجهــود التي بُذلت في الســنوات الأخيرة من أجل إحداث انطلاقة في العملية السياسية وأوصلتها إلى طريق مسدود».

تـقـاريـــر خاصـة

الموقف من تجنيد الحريديم يفجر جدلا داخل «التيار الديني الصهيوني»!

رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينيت ينقلب على موقف «التيار الديني الصهيوني» التقليدي بعدم المواجهة مع الحريديم ويصر على فرض الخدمة العسكرية عليهم *كتاب وسياسيون بارزون من التيار ينتقدون بينيت ويقولون: هذا ليس شأننا *في حال تفجرت الأوضاع مع الحريديم فستنعكس على وحدة كتلة «البيت اليهودي» *الفضائح بدأت تعصف بكتلة «البيت اليهودي» ومنها أن بينيت استعان بالحريديم لينتصر على منافسه أورليف

كتب برهوم جرايسي:

يقود رئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت موقفا متشددا في مطالبته فرض الخدمة العسكرية على الشبان اليهود المتدينين المتزمتين الحريديم، بخلاف الموقف التقليدي للتيار الديني الصهيوني الذي كان يسعى الى لغة توافق مع الحريديم، وعدم المبادرة للصدام معهم، ما خلق جدلا كبيرا في أوساط التيار الديني الصهيوني، المسيطر على المستوطنين في الضفة الغربية.

ولم تكن هذه الخطوة الوحيدة التي انقلب فيها بينيت على المواقف التقليدية للتيار الديني الذي يمثله، فقد أقدم على تحالف بعد الانتخابات مع كتلة العلمانية الأكبر في الكنيست «يوجد مستقبل»، برئاسة يائير لبيد، ظاهرها الموقف من تجنيد الحريديم، ولكن كما يبدو فإن التحالف هو أبعد من ذلك، ما فرض علامات سؤال واستفهام على حقيقة مواقف لبيد السياسية، خاصة وانه متحالف مع كتلة يشكل المستوطنون ركيزة اساسية في قوتها السياسية.

وأدى الموقف المتشدد الذي يتبناه بينيت ولبيد بشأن تجنيد الحريديم الى عرقلة تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو، الذي حصل في مطلع الاسبوع على مهلة زمنية اضافية لتشكيلها، فالقضية لا ترتبط بموقف الليكود من تجنيد الحريديم، بقدر ما أن هذا الموقف سيبعد كتلتي الحريديم عن الحكومة، لتبقى حكومة نتنياهو في حال تشكيلها مع ٦٤ نائبا الى ٧٠ نائبا، من أصل ١٢٠ نائبا، في حال بقيت «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني في الحكومة.

وهذا يعني إبقاء كتلتي الحريديم- «شاس» التي لها ١١ مقعدا، و«يهدوت هتوراة» التي لها ٧ مقاعد- خارج الحكومة، وهذا ما حدث آخر مرة في حكومة أريئيل شارون الثانية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، لكن حينها كان حزب الليكود وحده يرتكز على ٤٠ مقعدا في الكنيست، وكان قادرا على تشكيل الائتلاف من دون الحريديم كما حصل، بينما يرتكز حزب الليكود وحده الآن على ٢٠ مقعدا، من أصل ٣١ مقعدا في الكتلة البرلمانية التي تضم «الليكود» وإسرائيل بيتنا» لكن هذا التحالف ليس مضمونا استمراره.

وقاد الأمر الى اندلاع جدل كبير في أوساط المستوطنين وممثليهم، وبين فرق التيار الديني الصهيوني، وهناك دعوات واضحة لبينيت بأن يتراجع عن مواقفه، وعن تحالفه مع لبيد، إلا أن الملفت للنظر أن بينيت يلقى دعما من شخصيات بارزة في كتلته البرلمانية، وبشكل خاص من النائبين أوري أريئيل وأوري أورباخ.

ومن أبرز منتقدي نهج نفتالي بينيت وقيادة كتلة «البيت اليهودي» كان الحاخام يعقوب شابيرا، مدير المعهد الديني «مركاز هراف»، وهو أبرز معهد ديني للتيار الديني الصهيوني، والبيانات والمواقف الصادرة عنه لها أثر كبير بين جمهور هؤلاء المتدينين. وقال شابيرا في مقابلة مع صحيفة «بكهيلا» التي توزع بين جمهور الحريديم، إن المعهد الديني الذي يقوده، «يقف في جبهة واحدة مع كل عالم التوراة ومعاهد الحريديم، يجب عدم المس بطلاب التوراة، لا من خلال تحديد عدد الطلاب، ولا من خلال فرض عقوبات على الطلاب الذين لا يتجندون».

ويتابع شابيرا قائلا: «يجب السماح لكل من يتوق لتعلم التوراة أن يؤجل خدمته العسكرية»، وعبر في ذات الوقت عن تأييده لتجنيد شبان الحريديم في الجيش، ولكنه قال إن هذا يجب ان يكون بالتوافق مع قادة الحريديم وجمهورهم، وليس من خلال فرض أوامر عليا، وهذا هو الموقف التقليدي للتيار الديني الصهيوني الذي كان قائما حتى ظهور بينيت بعد الانتخابات بهذه المواقف الحاسمة من مسألة تجنيد الحريديم.

«هذا ليس شأننا»

ونشر الحاخام يسرائيل روزين، وهو من أبرز الحاخامين بين المستوطنين في الضفة الغربية، وايضا على مستوى التيار الديني الصهيوني، مقالا في موقع الانترنت «القناة السابعة» الذي يُعَد وسيلة الإعلام الأبرز لليمين المتشدد والمستوطنين، وكان تحت عنوان: «مسار التجنيد ليس شأننا»، وينتقد فيه بشدة بينيت، والقيادة الحالية لكتلة «البيت اليهودي».

ويقول روزين في مقاله: «إن موقفنا يجب أن يُسمع بصوت جهوري في الحلبتين الأيديولوجية والاجتماعية فقط، وعلى التيار الصهيوني الديني السياسي أن يتخذ موقفا محايدا من مسألة تجنيد الحريديم: فلترتب الأطراف أمورها لوحدها، وما يتم الاتفاق عليه بينها يكون مقبولا علينا، نحن الآن لسنا في وضعية «تربية الحريديم»، وإذا كانت المحكمة العليا قد القت حجرا، فليرتبوا أوراقهم من دوننا».

وانتقد روزين الشعار الذي انتشر على مدى السنوات، وهو أن التيار الديني الصهيوني جسر بين العلمانيين والحريديم، وقال إن قادة المعسكرين لا يتبنون هذا الشعار، ولا أعلم من أتى به، وليس صحيحا أننا قادرون على أن نقرّب المواقف بين الجمهورين. وتابع يقول إنه يؤيد خدمة الحريديم في الجيش، ولكن من دون إكراه، وفرض قانون من فوق عليهم.

ويطرح الدكتور تسفي موزس، وهو مختص في علم النفس، ومن الوجوه البارزة بين المستوطنين، رؤية التيار الديني الصهيوني للدولة والحريديم، ويقول «إن الجمهور الديني القومي يؤمن بضرورة الانصياع للدولة وسيادتها، ليس من منطلقات سيادية بحد ذاتها، بل كجزء من الإيمان اليهودي». ويضيف «هذه أيديولوجيا صهيونية دينية متجذرة، وليست نابعة من توجهات انسانية علمانية ديمقراطية، فالقبول بالديمقراطية كنظام بموجبه تدار شؤون المملكة اليهودية الإسرائيلية، نابع من وجهة نظر مفادها أن هذا هو النظام المفضل في العالم المعاصر، ولكنه ليس نظاما مقدسا كما يظهر في خطاب الغطرسة في حزب يوجد مستقبل».

ويتابع موزس منتقدا فرض تعاليم مدنية علمانية على الحريديم، مثل موضوع «من هو الحاكم» (من هو السيد- حسب النص)، ويقول إن هذا ليس فقط خطأ تكتيكي في قاموس المصطلحات، وإنما خطأ قيمي أيديولوجيا، كما هي الحال في تدريس موضوع «المدنيات» (المواطنة) الذي تم فرضه على جهاز التعليم من قبل اليسار.

ويرى موزس أن ما ساهم في بقاء «الشعب اليهودي» هو التيار الأرثوذكسي (أحد تسميات تيار الحريديم)، الذي كان وجوده حيويا خاصة في ما يسميه الكاتب «المهجر الذي لم ينته بعد». ويختتم موزس قائلا إنه محظور على نفتالي بينيت و«البيت اليهودي» مواصلة هذه التوجهات التي يتبعانها في كل مسألة الحريديم.

سياسيون متدينون ينتقدون

وتلقى بينيت انتقادات من شخصيات قيادية سابقة وحالية في حزب «المفدال» والتيار الديني الصهيوني وايضا بين المستوطنين، ومن بينهم رئيس لائحة «البيت اليهودي» في انتخابات ٢٠٠٩، وزير العلوم دانيئيل هيرشكوفيتش، الذي قال إن «البيت اليهودي» خاض الانتخابات في ظل شعار واضح، وهو أنه يدعم بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة، وكان هذا عاملا مساهما في ارتفاع نسبة التأييد للائحة في الانتخابات الأخيرة، كما قال، وأضاف: ما يبدو الآن من تصرف ونهج، هو خرق للوعود التي قطعت للناخبين.

وانتقد هيرشكوفيتش بشدة التحالف الحاصل مع يائير لبيد، وقال «إن المشكلة تبدأ بالتكتيك لتتحول مباشرة وتصبح استراتيجيا». وأضاف: «أنا لا اذكر أن البيت اليهودي اتجه الى الانتخابات حاملا البرنامج الانتخابي لحزب يوجد مستقبل، ونحن صرنا حزبا تابعا له، وأرى أن بيننا فوارق في الموقف من مسألة تقاسم العبء، ففي الماضي أسقطت أحزاب اليمين حكومات يمينية، وعلينا أن لا نتجه في هذا الاتجاه».

وانضم الرئيس السابق لمجلس المستوطنات، بنحاس فالرشتاين، الى ما قاله هيرشكوفيتش، من حيث العلاقة بين «البيت اليهودي» والليكود، وقال إنه ليس صحيحا أن نتخاصم مع إيلي يشاي (أحد قادة «شاس» السياسيين)، كشرط من أجل دخول يائير لبيد الى الحكومة، و«على الحكومة أن تكون أولا وقبل كل شيء يمينية، وبعد ذلك يتم توسيعها بقدر الامكان، فنحن لم نصل من أجل صدور أصوات تدعو إلى حكومة ذات توجهات يسارية».

وتابع فالرشتاين قائلا: «لا يمكن أن نخلق جسما مانعا لرئيس الحكومة، فليبد وبينيت يعتقدان أنه بوسعهما ادارة شؤون الحكومة، ولكن نتنياهو ليس ألعوبة». وحذر فالرشتاين من أن يتسبب «البيت اليهودي» بانتخابات جديدة، «لأن الليكود قد يخسر الانتخابات، ما يعني انتصار اليسار، ونكون بذلك كسرنا تكتل اليمين بأيدينا، والويل لنا إذا كنا شركاء في اسقاط اليمين».

فضائح

إن لم يكن يكفي هذا الجدل، فخلال أسبوع واحد تفجرت ثلاث فضائح، ترتبط كلها بنزاهة الانتخابات الداخلية في «البيت اليهودي». وأولها أن نفتالي بينيت بعث بمحققين سريين ضد النائب نيسان سلوميانسكي، بحجة معرفة ما إذا دفع «رشاوى» لمقاول أصوات، في الانتخابات الداخلية للحركة، والقضية في طريقها الى التحقيق الجنائي.

وفور تفجر هذه الفضيحة، كشف النائب السابق زبولون أورليف، الذي نافس بينيت على رئاسة «البيت اليهودي»، عن أنه في شهر تشرين الأول الماضي، جاء شخص الى مكتبه في الكنيست، وادعى أنه يريد دعمه في الانتخابات الداخلية، إلا أن تصرفاته أثارت الشبهات، وقدم أورليف ضده شكوى لدى ضابط أمن الكنيست، ليتبين أن الشخص هو أيضا محقق خاص، وبحسب الشبهة فقد أرسله بينيت.

بينيت: تحويل الكراهية إلى سياسة.

والقضية الثالثة متورط فيها بينيت ذاته، فقد كشفت القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي في برنامجها الإخباري الأسبوعي يوم الجمعة الماضي، عن أن طائفة كاملة من الحريديم وتدعى «مكارطشنيف» انتسبت الى «البيت اليهودي» لغرض المشاركة في الانتخابات الداخلية، ودعمت بينيت مقابل أورليف، وتم هذا بأمر مباشر من الحاخام الأكبر لهذه الطائفة، رغم أن الطائفة صوتت في الانتخابات البرلمانية لصالح حزب «يهدوت هتوراة».

ويظهر من التحقيق أن بينيت جند هذه الطائفة لصالحه، رغم أنه يشن حاليا معركة على الحريديم، ولكن الأمر الأخطر في هذه القضية يتعلق بالجانب المالي، إذ يبدو أن «جهة ما» دفعت رسوم الاشتراك عن مئات الحريديم الذي انتسبوا صوريا لـ «البيت اليهودي»، لغرض دعم بينيت فقط. وقال القاضي المتقاعد الياهو ماتسا، في البرنامج الإخباري ذاته، إن الأمر يتطلب تحقيقا جنائيا، لأن الإفادات خطيرة ويجب فحصها.

أوهام تجنيد الحريديم

ما من شك في أن نفتالي بينيت ويائير لبيد وحزبيهما، ومعهما رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحزبه، وكل المؤسسة الحاكمة، يعرفون تماما، أنه لا يمكن فرض التجنيد العسكري حتى بقوة القانون على الحريديم، ويستطيع نتنياهو أن يبرم كل اتفاق يقبل به، ومن ثم اقرار أي قانون مع شركائه، ولكن إذا كل هذا لم يحصل على موافقة قادة طوائف الحريديم وأحزابهم، فإن فرص تطبيقه على أرض الواقع ضعيفة، والتجربة تساند هذا الاستنتاج.

فالحريديم لم يقولوا كلمتهم ميدانيا، وهم ينتظرون بصبر ما ستؤول اليه المفاوضات الائتلافية، التي تقود حتى مطلع الاسبوع الجاري الى ابقاء كتلتي الحريديم خارج الحكومة، إلا إذا حدثت مفاجأة في هذا الاتجاه. فإذا ما أنصتنا الى قادة الحريديم وما كان يصدر عنهم تباعا على مدى الأشهر الماضية، سنرى أنهم لا يستبعدون المواجهة ميدانيا، لصد كل قانون تجنيد عسكري يرفضونه.

والذي ذاكرته قصيرة في إسرائيل، عليه أن يتذكر ما جرى في صيف العام ٢٠٠٩، حينما تظاهر أكثر من مزة عشرات آلاف الحريديم في القدس المحتلة احتجاجا على قرار يسمح بفتح موقف سيارات كبير أيام السبت، ويقع قرب أحد أحيائهم في المدينة، ونجحوا. وقبل ذلك بسنوات، شهدت القدس أعنف المظاهرات والمواجهات من يهود، على خلفية فتح شارع «بار إيلان» أمام حركة السير أيام السبت في المدينة، فإذا هذا هو ما كان، فكيف ستكون الحال إذا ما فرضوا قانونا يرفضونه أيديولوجيا وعقائديا؟.

وفي حال تفجرت الأوضاع مع الحريديم بهذا السيناريو، فحينها سيطرح السؤال: من المسؤول عما حصل؟، وحينها ستوجه أصابع الاتهام الى داخل المعسكر «الديني الصهيوني» وفي حالة كهذه، ستكون علامة سؤال على استمرار التحالف الجديد الذي أطلق عليه اسم «البيت اليهودي». قريبا ستتضح طبيعة تركيبة حكومة بنيامين نتنياهو، وإذا ما تم فعلا إبقاء الحريديم خارج الحكومة، فإن نتنياهو يعرف أنه متجه الى حكومة قلاقل لأن التجربة أثبتت دائما أن حكومات اليمين تكون أكثر ثباتا مع الحريديم.

تحليلات صحافية:

التحالف بين لبيد وبينيت يقوم على كراهية الحريديم والعرب!

وقعت كتلة «الليكود- بيتنا»، التي حصلت على ٣١ مقعدا في الكنيست الحالي، على اتفاق ائتلافي واحد حتى الآن، وهو الاتفاق مع حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، الذي حصل على ٦ مقاعد. والصعوبات التي يواجهها نتنياهو من أجل تشكيل حكومته تكمن في الحلف بين رئيسي حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد (١٩ مقعدا) وحزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت (١٢ مقعدا).

ورغم أن لبيد وبينيت أعلنا مرارا وتكرارا عن رغبتهما في الانضمام إلى حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، إلا أنهما اتفقا على أن يشكلا «كتلة مانعة» ضد الحزبين الحريديين، شاس (١١ مقعدا) و«يهدوت هتوراة» (٧ مقاعد)، خاصة فيما يتعلق بتجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية.

كذلك يطالب حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف بعدم تولي ليفني، التي تم الاتفاق على توليها حقيبة العدل، المسؤولية عن العملية السياسية والمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، إذ يعتبر «البيت اليهودي» أن مواقف ليفني يسارية في هذا السياق.

نتنياهو يليّن موقفه إزاء موضوع تجنيد الحريديم

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الأسبوع الماضي، إن نتنياهو قد يكون مضطرا إلى تليين موقفه حيال مطالب لبيد وبينيت، من أجل أن يتمكن من تشكيل حكومة ومن استقبال أوباما في موعد زيارته المحدد (٢٠ آذار الحالي). كذلك أفادت صحيفة «معاريف» بأنه ربما حدث تقدم في المفاوضات الائتلافية بين مندوبي «الليكود- بيتنا» وبين مندوبي «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي».

ونقلت «معاريف» عن جهات داخل طواقم المفاوضات للأحزاب الثلاثة قولها إنه على ما يبدو سيتم الاتفاق على الخلافات بين هذه الأحزاب بشأن سن تجنيد الشبان الحريديم، وأنه سيكون ٢١ عاما، بدلا من ١٨ عاما. وكانت كتلة «الليكود- بيتنا» قد طالبت بأن يكون سن تجنيد الحريديم ٢٤ عاما، بينما طالب «يوجد مستقبل» بأن يكون سن التجنيد ١٨ عاما. وأعلن «البيت اليهودي» أنه يدعم مطلب «يوجد مستقبل».

وتحدثت الصحف الإسرائيلية أيضًا عن أن نتنياهو يقترب من اتخاذ قرار بتشكيل حكومة من دون الحريديم. ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن القيادي في حزب شاس، عضو الكنيست أرييه درعي، قوله: «نتنياهو تنازل عنا... ونحن نعتزم الجلوس في المعارضة، وسوف نحارب، مع حزب العمل، ضد الضربات الاقتصادية» المتوقع أن تقرّها الحكومة الجديدة بعد تشكيلها.

ويشار إلى أن قضية تجنيد الحريديم للجيش ودمجهم في سوق العمل كانت إحدى القضايا التي تمحورت حولها الانتخابات العامة الأخيرة للكنيست، تحت شعار «تقاسم العبء». وتعتبر هذه القضية واحدة من القضايا الهامة التي تم ترحيلها من الحكومة السابقة إلى الحكومة المقبلة، وذلك بعد أن ألغت المحكمة العليا سريان «قانون طال»، الذي كان يمنح الحريديم إعفاءات وامتيازات في الخدمة العسكرية، وأن يستمروا في المسار المعروف باسم «توراته حرفته»، الذي يتيح للحريديم الدراسة في «اليشيفاه»، أي المعهد الديني اليهودي، مقابل الحصول على مخصصات شهرية تدفعها خزينة الدولة لكل طالب في «اليشيفاه». وقد ألغت المحكمة سريان «قانون طال» ابتداء من مطلع آب الماضي.

وتحدثت تقارير إعلامية في الأسبوعين الماضيين عن أن نتنياهو يحاول تفكيك الحلف بين لبيد وبينيت، لكن يبدو أنه فشل في ذلك. لكن قياديين في حزب «يوجد مستقبل» قالوا لـ «معاريف» إن على نتنياهو أن يقرر أن يفاوض بينيت ولبيد سوية، وأن الاقتراح المطروح على الطاولة الآن هو اقتراح «يوجد مستقبل».

من جهة ثانية قالت مصادر في «الليكود- بيتنا» إنه «في هذه المرحلة تجري مفاوضات مع كلا الحزبين («يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي») وكأنها تجري مع جسم واحد».

إلى جانب ذلك، ذكرت «معاريف» أن «الليكود- بيتنا» أبلغ مندوبي حزب شاس بأنه لن يتم منح هذا الحزب حقيبتي الداخلية والإسكان، اللتين كان يتولاهما وزيران من شاس في الحكومات الأخيرة. ومن شأن هذا الأمر أن يشير إلى تقدم نتنياهو خطوة في اتجاه «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» من أجل انضمامها إلى حكومته.

«لبيد وبينيت يمثلان الاحتجاجات ولا خيار أمام نتنياهو إلا ضمهما إلى حكومته»

إن ظاهرة التحالف بين حزبين، أحدهما ينتمي إلى الوسط - اليمين والآخر ينتمي إلى اليمين المتطرف الاستيطاني، مثلما هو حاصل في التحالف بين «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي»، هي ظاهرة غير مألوفة في إسرائيل. لذلك سعى محللون بارزون إلى تفسير هذه الظاهرة، وهو ما سنستعرضه في السطور المقبلة.

واعتبر المحلل السياسي في «معاريف»، شالوم يروشالمي، أن على نتنياهو دعوة لبيد وبينيت إليه والتوقيع معهما على اتفاق ائتلافي وفي المقابل إلغاء الاتفاق الائتلافي مع ليفني. وبرر المحلل خطوة كهذه بأنه «خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة تجري هنا عمليات احتجاجية لجمهور بأكمله، يعد بمئات الآلاف... وصوت في الانتخابات الأخيرة لصالح لبيد وبينيت وموفاز (رئيس حزب كديما) وشيلي يحيموفيتش (رئيسة حزب العمل). وهؤلاء الأشخاص هم الأغلبية وهم يريدون التأثير من الداخل. ومطلب العدالة الاجتماعية يجب أن يتحول الآن إلى عدالة سياسية وواقع بديل، ولا توجد طريق أخرى».

وأضاف يروشالمي أنه «لو أن رئيس الحكومة كان منصتا للشعب ومهتما بالدولة، لانفصل عن الحريديم لولاية واحدة. فمنذ قيام الدولة شارك الحريديم في معظم الحكومات. بالإمكان أخذ إجازة لعدة سنوات، وتجربة شيء ما جديد، وضخ قوى أخرى إلى داخل الحكومة وتنفيذ سلم أولويات مختلف».

وتابع يروشالمي «لو أن رئيس الحكومة كان منصتا للشعب ومهتما بالدولة، لعيّن لبيد وزيرا للخارجية ولما احتفظ بهذه الحقيبة لصالح أفيغدور ليبرمان، حتى انتهاء محاكمته الجنائية. فالدولة لا يمكن أن تسمح لنفسها بهذه المهانة».

ورأى المحلل أن على نتنياهو التوقف عن مطالبة يحيموفيتش بالانضمام إلى حكومته «لأنه لا توجد أية إمكانية أو أي احتمال بأن تنضم إلى حكومته، لأنها لا تريد أن تنهي حياتها السياسية مثل ليفني. وعلى نتنياهو أن يدرك، كرئيس للحكومة، أن حكومته بحاجة إلى معارضة قوية. وربما هذه ليست مصلحته، لكنها مصلحة وطنية وواجب أي دولة ديمقراطية».

«حلف البرجوازيين»

أشار الكاتب في «يديعوت أحرونوت»، أفيعاد كلاينبرغ، إلى أن «الحلف بين يوجد مستقبل والبيت اليهودي هو من ناحية معينة حلف طبيعي. وعلى مر السنين، أظهرت النقاشات حول مصير المناطق (المحتلة) أوجه الشبه العميقة بين النخب الصهيونية في جانبي الخط الأخضر... إذ توجد على جانبي هذا الخط نخب أشكنازية وبرجوازية ومثقفة. وتوجد في جانبيه رؤية للدولة وأجهزتها على أنها أداة، إشكالية، لإعادة تعريف اليهودي الجديد واليهودية الجديدة. وتميل هذه النخب في جانبي الخط الأخضر إلى التعامل باستعلاء مع أولئك الذين لا يشاركونها في الحلم الصهيوني، أي العرب والحريديم، أو من يعتبرون كمادة بأيدي صانعها، كمادة بأيدي الصانع السياسي، أي سكان الأطراف اليهود (الذين ينتمون للشرائح الضعيفة). وتشعر النخب في جانبي الخط أن الدولة 'خاصتهم' موجودة في خطر التعرض لسيطرة معادية».

ورأى كلاينبرغ أن «الضعف الكبير الذي أصاب الحلم المسياني لدى اليمين الاستيطاني يسمح بوجود لغة مشتركة وحلف سياسي ضد القوة التي شخصتها البرجوازية على أنها تهديد لحلم الشراكة الصهيونية. وهذا التهديد يشكله الحريديم أكثر من العرب. فالأوائل (الحريديم) تعتبرهم المجموعتان على أنهم «منا» بالمفهوم العميق. ويأملون بأن نشاطا سياسيا سيدفعهم كي يتحولوا إلى جزء من المشروع الصهيوني المشترك. والعرب أصلا لا يمكنهم أن يكونوا جزءا من هذا المشروع ودورهم في الحلف الجديد محدود. وفي أي سيناريو عليهم أن يشكلوا الأقلية التي توافق على قواعد الأغلبية».

وأضاف كلاينبرغ أن «الحلف بين بينيت ولبيد يستند إلى أن كليهما يشخّصان الحريديم كتهديد حقيقي على رؤيتهما. والحريديم يصرون على أن يكونوا جزءا من النخبة، وخلافا للعرب، هم جزء لا يتجزأ من الحكم في إسرائيل، من دون أن يكونوا شركاء في رؤيتها ومن دون دفع الثمن الذي ينبغي أن يجبيه أعضاء في النخبة، مثل توجيه قسم من الموارد المادية والبشرية للمصلحة العامة... وما يقلق حقا البرجوازية داخل الخط الأخضر هو أن يتوقف الحريديم عن العيش على حسابهم. ومصوتو يوجد مستقبل لا يريدون رؤية الحريديم بالزي العسكري حصرا، بل يريدون أن يروهم ينزلون عن ظهورهم، كي يتمكنوا من العيش 'في هذه البلاد'».

ورأى كلاينبرغ أن الحلف بين لبيد وبينيت «هو حلف مؤقت، إذ أنه رغم كل الشبه الاجتماعي - الاقتصادي بين المعسكرين، فإن الفروق الأيديولوجية بينهم ما زالت سحيقة. والحديث لا يدور فقط على المناطق (المحتلة)، وإنما يدور أيضًا على رؤية شاملة تفصل بين دولة تل أبيب ودولة يهودا. وهذا لا يعني أن هذا الحلف المؤقت مرفوض من أساسه».

«حلف بين كارهي العرب والحريديم»

وفي مقال بعنوان «حلف كارهي الأقليات»، كتب رئيس تحرير «هآرتس»، ألوف بن، أن تحالف لبيد وبينيت موجه بالأساس ضد العرب والحريديم. وأشار إلى أن هذا الحلف معاد لهاتين المجموعتين بسبب فقرهما، مشيرا إلى أنه في الأعوام الأخيرة تغلغلت هذه الفكرة إلى الوعي الشعبي «وتم التعبير عنها بالإعلان أنه من دون العرب والحريديم سيكون وضعنا الاقتصادي ممتازا. وقد اخترق هذا الإعلان الاحتجاجات الاجتماعية في صيف العام ٢٠١١، والتي أخرجت إلى الشوارع مئات آلاف المواطنين. وهؤلاء احتجوا على غلاء الشقق السكنية وجبنة الكوتيج، لكنهم كانوا يقصدون أن دولتهم أفلتت من بين الأصابع، وهم يريدون استعادتها».

وأضاف بن أن «لبيد وبينيت فهما الرسالة، واقترحا على الناخبين كسر الحواجز القديمة بين اليسار واليمين. وبدلا من بغض أقلية واحدة، كما هي حال السياسة القديمة، أظهرا للناخبين أنه بالإمكان كره العرب والحريديم على حد سواء. وبدلا من مهاجمة الأقليات كخونة وطفيليين، كما كان مقبولا في الخطاب السياسي السابق، اختار لبيد وبينيت التحريض بصورة معتدلة وأبرزا الخدمة في الجيش الإسرائيلي على أنها قيمة عليا. وهكذا كسبا الانتخابات ووضعا وزنا مضادا لبنيامين نتنياهو، الذي يواجه صعوبة مع توأمه الأيديولوجي (بينيت) ومع توأمه التلفزيوني (لبيد)».

ورأى بن أن «جيش بينيت ولبيد ليس منظمة للدفاع عن الدولة، بل هو ديانة. وفي النقاش حول 'المساواة في تحمل العبء' لم يتم طرح الادعاء بأن تجنيد آلاف الحريديم للجيش، وتجنيد آلاف آخرين من الحريديم والعرب لأعمال سخرة، أي لـ 'الخدمة المدنية'، سيساهم في أمن إسرائيل. لكن هذا ليس الهدف، وإنما حشر الأقليات غير الصهيونية في الزاوية وتصويرهم ككفرة. فبينيت يطالب الحريديم بالصلاة من أجل سلامة جنود الجيش الإسرائيلي، وهم يرفضون. والجيش مقدس بالنسبة له، وهو ليس كذلك بالنسبة لهم. و'المساواة في العبء' يمكن تحقيقها من خلال إلغاء تدريجي للخدمة الإلزامية وتحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش مهني. لكن هذا ليس هدف لبيد وبينيت. بل على العكس، إنهما يريدان الحفاظ على 'العبء' كأداة لتبرير امتيازات اجتماعية في مقابل الأقليات التي لا تخدم والتي سيتساوى وزنها الديمغرافي مع الأغلبية بعد قليل».

البروفسور دانيئيل بار- طال لـ «المشهد الإسرائيلي»:

البحث حول كتب التدريس الإسرائيلية والفلسطينية استقبل بترحاب في معظم أنحاء العالم باستثناء إسرائيل!

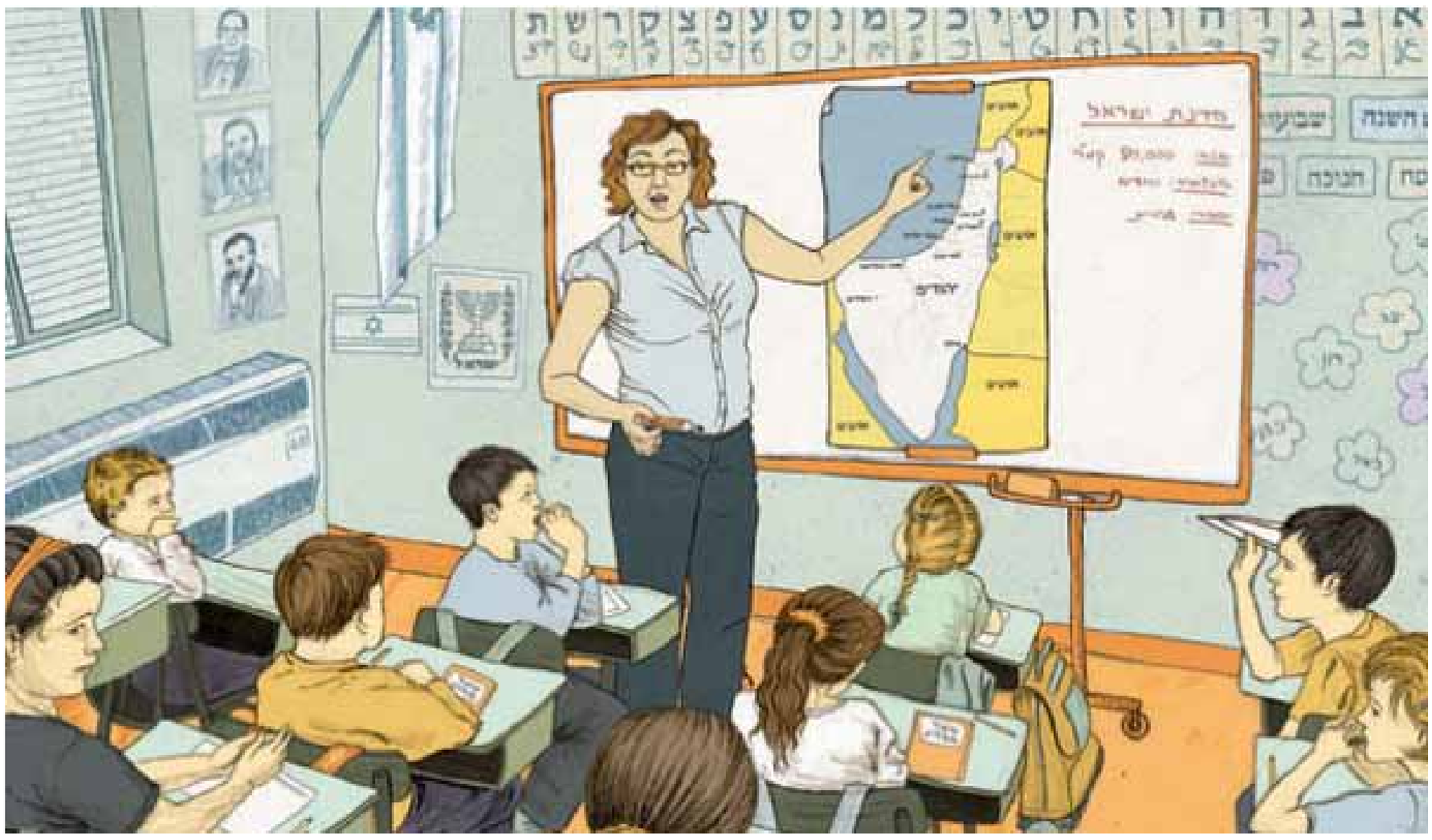

كتبت هبة زعبي:

أظهر بحث أكاديمي دولي جديد أجري بتمويل من وزارة الخارجية الأميركية ونشرت نتائجه في مطلع شهر شباط ٢٠١٣، أن الادعاء الإسرائيلي القائل بأن كتب التدريس الفلسطينية مليئة بالتحريض الذي يغذي ثقافة الكراهية، هو ادعاء عار عن الصحة تمامًا.

وأعد هذا البحث، الذي أجري على مئات كتب التدريس الإسرائيلية والفلسطينية، كل من البروفسور سامي عدوان من جامعة بيت لحم، والبروفسور دانيئيل بار- طال من جامعة تل أبيب، والبروفسور باروس وكسلر من جامعة ييل الأميركية.

ورفضت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية نتائج البحث وشككت فيها ووصفتها بأنها غير موضوعية ومنحازة، في حين رحب رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض بنتائج البحث لدى استقباله للباحثين، ورأى أنه يثبت عدم وجود تحريض في مناهج التعليم الفلسطينية.

من جهته رد البروفسور دانيئيل بار- طال على موقف وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية من خلال رسالة شديدة اللهجة موجهة إلى المديرة العامة للوزارة، داليت شطاوبر، أرسلت عن طريق محاميه.

وقد أعرب خلالها عن انزعاجه من رد الوزارة الرسمي على البحث، واعتبر أنه يشهر به باعتباره أحد الأكاديميين البارزين في إسرائيل وفي العالم.

وذكر المحامي أن بار- طال أعد ونشر مئات الأبحاث الهامة، ونال العديد من جوائز الامتياز وعلامات المديح، ولم يشكك أحد في استقامته ومهنيته.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع البروفسور بار- طال:

(*) س: كيف تمت المبادرة إلى إجراء البحث؟

بار- طال: أجري هذا البحث بمبادرة «مجلس المؤسسات الدينية للأراضي المقدسة»، ونطاق عمل هذه المؤسسة يتركز في منطقتنا، ويضم رؤساء الديانات المختلفة، وهم من قرروا القيام بهذا البحث لفحص كيف تقوم كتب التدريس الإسرائيلية والفلسطينية بوصف الآخر في كلا المنهجين التدريسيين بما يخص الصراع السياسي والسلام، وعلى ما يبدو فإن من دعم إقامة هذه المجموعة هي وزارة الخارجية الأميركية وهي بدورها قامت بتمويل البحث، من جهة أخرى أسست إدارة خاصة للبحث قامت بدعوتي ودعوة الباحث سامي عدوان للمباشرة في تخطيط وتنفيذ البحث.

(*) س: هل كان أحد أهداف البحث فحص وجود تحريض في مناهج التدريس، فعلى مدار سنوات هناك تبادل اتهامات حول وجود هذا التحريض في المنهاجين الإسرائيلي والفلسطيني؟

بار- طال: بالتأكيد كنا واعين ومطلعين على هذه الاتهامات المتبادلة، لكننا لم نبحث بصورة محددة عن تحريض، بل أردنا هنا معرفة كيفية قيام كتب التدريس باستعراض «الصراع» وعرض «الآخر»، وفحص كيفية عرض قيم ومصطلحات معينة مثل «السلام والحرب» أو «السلام والصراع»، ورغبنا في فهم ومعرفة ما تنقله هذه الكتب من فحوى ومضمون.

(*) س: كيف ترد على موقف وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية إزاء نتائج البحث ورفضها لنتائجه؟

بار- طال: لا أستطيع أن أفهم هذا الموقف، وأشعر بخيبة وإحباط وألم جراء هذا. نحن أمام بحث أجري على عدة مستويات، ونفذ من خلال آليات وطرق بحث متطورة تكاد تكون ثورية، وأشعر بمس وإهانة شخصية لي بسبب عرضي كشخص هدفه المساس بدولة إسرائيل.

(*) س: ذكر في أحد التقارير الصحافية أنك تنوي رفع دعوى قضائية ضد وزارة التربية والتعليم بسبب القذف والتشهير بك، هل هذا صحيح؟

بار- طال: إن خوض غمار مثل هذه القضية يستغرق وقتا طويلا ويحتاج للكثير من التحمل والصبر، بكل تأكيد لدينا هنا قضية لكن خوضها يحتاج للكثير من الطاقة والمال، وأيضا هناك بعض المحامين الذين نصحوني بعدم خوضها، وبشكل شخصي لا أحبذ أن أنشغل أكثر في قضية شكل تعامل الوزارة مع نتائج الأبحاث، أرغب في طي هذا الملف والمضي قدما.

(*) س: هل تتوقع تبني توصيات البحث خصوصا فيما يتعلق بإقامة لجنة مشتركة؟

بار- طال: أوصينا أولا أن يقوم كل طرف بتأمل ومعاينة ما يجري عنده، وإقامة اللجنة المشتركة هي أمر يمكن أن ينجز في مستوى مرحلي أعلى، ونحن بنفس الوقت نأمل كحد أدنى أن ينظر كل جانب إلى ما يجري عنده في هذا الخصوص وأن يتأمل في ما يمكن أن يهمه من التقرير وأن يبدأ التفكير بأنه يمكن إحداث تغيير، لكن هذا السؤال بحد ذاته هو سؤال سياسي فمن يقرر مثل هذا الأمر هم رجال السياسة وليس الأكاديميا، ونحن الآن في مرحلة سياسية انتقالية ومن الممكن أن يجد وزير التربية والتعليم القادم أن مثل هذه الخطوة مهمة ويبادر لها، لكن من تجربتنا فيما يتعلق بمثل هذه القضايا فإن رجالات السياسة الإسرائيليين لا يتطرقون إليها بتاتا، لذا لا أدرك ماذا يمكن أن يجري.

(*) س: هل شمل بحثكم فحص المناهج التي يدرسها الفلسطينيون في إسرائيل؟

بار- طال: لم يشملهم ولكنه لمح إلى أن مناهج التعليم الخاصة بالعرب يشرف عليها اليهود بشكل تام وأنه من غير المجدي فحصها، وهي مراقبة من قبل اليهود الذين يحرصون على عدم إدخال أي صورة سلبية عنهم في الكتب.

(*) س: هل أنت مطلع على الإشكاليات التي تعاني منها مناهج التدريس العربية في إسرائيل؟

بار- طال: عندي إطلاع ومعرفة بها، وأدرك جيدا وجود إشكاليات فيها، قمت بالاطلاع على مجموعة من الأبحاث التي قامت بفحص هذه المناهج وأفهم جيدا أن الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل لا تنال إمكانية التعبير عن نفسها على الأصعدة الثقافية والقومية والتاريخية الخاصة بها.

(*) س: ما هي الردود على الصعيد الدولي؟

بار- طال: سوف يتم نشر البحث تقريبا في كل أنحاء العالم، ولقد تم قبوله في أغلب الأماكن، عدا نشر مقال أو مقالين في إسرائيل انتقاده بشدة، وقد اعتبر بحثا رياديا ومثيرا للاهتمام ومحدثًا استخدمت فيه أكثر الآليات البحثية تطورا.

(*) س: ذكرت بعض التقارير أن الخارجية الأميركية لم تصدر أي رد حيال نتائج البحث، ما رأيك؟

بار- طال: أنا شخصيا سمعت أن بعض الصحف ذكرت أن وزارة الخارجية الأميركية تنكرت للبحث، لكن هذا الأمر غير صحيح، فهي لم تتنكر له وموقفها حيادي يميل نحو الإيجابية. سمعت أيضا أنهم يأملون بأن يستخدم البحث كقاعدة لخطوات مستقبلية .

(*) س: أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض أن البحث يثبت عدم وجود تحريض في المناهج الفلسطينية، ما رأيك؟

بار- طال: نعم، هذا صحيح، توجد نسبة قليلة جدا، وتكاد لا تُذكر.

مصادر اقتصادية:

الجمهور الإسرائيلي سيدفع ثمنًا باهظًا جراء تقليص الميزانية العامة في الولايات المتحدة!

توقعت مصادر اقتصادية إسرائيلية أن يدفع جمهور المواطنين في إسرائيل ثمنًا باهظًا جراء تقليص الميزانية العامة في الولايات المتحدة.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، نقلا عن مصادر اقتصادية رفيعة المستوى، أنه وفقًا لحسابات جرى إعدادها في نهاية الأسبوع الفائت، فإن إسرائيل ستخسر نحو ٧٥٠ مليون دولار من المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة إليها، والتي يُصرف معظمها على الحاجات الأمنية. وهذا المبلغ يعادل ٢٫٨ مليار شيكل. بناء على ذلك، ستكون الحكومة الإسرائيلية مضطرة إلى إجراء تقليصات في الميزانية العامة للدولة أكثر مما هو مقرّر، وإلى رفع نسبة الضرائب العامة.

وقال مصدر رفيع المستوى في وزارة المالية الإسرائيلية للصحيفة إن جزءًا كبيرًا من التقليص المتوقع سيطول الميزانية الأمنية، لكن الجزء الأكبر سيتحمله الجمهور العريض من خلال تقليص ميزانيات وزارات الخدمات، ورفع نسبة الضرائب. وأضاف المصدر نفسه أنه يتعين على إسرائيل الآن أن تقلص الميزانية العامة للدولة للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ بـ ٢٢ مليار شيكل، وأن تجبي ضرائب إضافية بقيمة ١١ مليار شيكل.

وقال غاد ليئور، المحلل الاقتصادي للصحيفة، إن الولايات المتحدة بدأت بتقديم مساعدات مالية إلى إسرائيل في العام ١٩٤٩، وازداد حجم هذه المساعدات كثيرًا بعد حرب يوم الغفران (حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣). وبلغ الحجم الإجمالي للمساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل حتى الآن ٦٠ مليار دولار. وحتى العام ١٩٩٦ بلغ حجم هذه المساعدات ٣ مليارات دولار سنويًا، لكن منذ ذلك العام فصاعدًا انخفض حجمها إلى ٢٫٤ مليار سنويًا. وخلال الأعوام القليلة الفائتة تقرر زيادة حجم المساعدات لدعم إنتاج منظومة «القبة الحديدية» المضادة للصواريخ قصيرة المدى، ومنظومات أخرى مضادة للصواريخ طويلة المدى.

وأشار المحلل نفسه إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أقام مؤخرًا طاقمًا خاصًا لدراسة الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، وقرّر هذا الطاقم أنه لا مناص من تقليص الميزانية العامة للدولة بقيمة ٢٠ مليار شيكل، ومن رفع نسبة الضرائب العامة وإلغاء عدة إعفاءات ضريبية بما يعود على خزينة بـ ١٠ مليارات شيكل. ومن المتوقع أن يُضاف إلى هذه المبالغ الآن مبلغ ٣ مليارات شيكل بسبب تقليص المساعدات الأميركية.

وكانت تقارير اقتصادية سابقة قد أشارت إلى أنه جرت في وزارة المالية الإسرائيلية في شهر شباط الفائت مداولات مكثفة بشأن آخر الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، عرضت خلالها الخطة الاقتصادية التي أعدت في الأسابيع الأخيرة ومن المتوقع أن تُعرض على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وتهدف الخطة أساسًا إلى كبح العجز في الميزانية العامة للدولة والذي بلغ في نهاية العام الفائت (٢٠١٢) ٣٩ مليار شيكل، أي أكثر بنحو ضعفين من العجز الذي توقعته الوزارة وكان بقيمة ٢٠ مليار شيكل.

وقال عدد من المحللين إنه يبدو أن طرح هذه الخطة في أوج المفاوضات الدائرة لتأليف الحكومة المقبلة يهدف إلى تحديد الشركاء الذين سيضمهم ائتلاف هذه الحكومة، وسيكونون على استعداد لقبول المبادئ العامة التي ستستند إليها ميزانية العام ٢٠١٣ الحالي.

ووفقًا لخطة وزارة المالية، ستبلغ نفقات الحكومة الإسرائيلية خلال العام الحالي (٢٠١٣) ٢٨٤ مليار شيكل، وسترتفع في العام المقبل (٢٠١٤) إلى ٣٠٠ مليار شيكل. وسيبلغ العجز في الميزانية العامة في غضون العامين المقبلين ٤٠ مليار شيكل، الأمر الذي يتطلب إجراء تقليصات بمبلغ لا يقل عن ٢٠ مليار شيكل، إلى جانب رفع مدخولات الضرائب بمبلغ لا يقل عن ١٠ مليارات شيكل.

ولا تنص الخطة على إجراء تقليص أفقي في ميزانيات الوزارات، ولا على رفع نسبة الضرائب العامة، وبدلا من ذلك تنص على توجيه ضربات قاسية إلى الجمهور العريض، مثل تقليص مخصصات التأمين الوطني للأولاد دون سن ١٨ عامًا، وتقليص رواتب الموظفين في القطاع العام، وإلغاء عدد من الإعفاءات الضريبية مثل الإعفاء على مخصصات التقاعد والاستكمال المهني، وفرض ضريبة القيمة المضافة على الفواكه والخضراوات.

كما تنص الخطة على تقليص الميزانية الأمنية الإسرائيلية بمبلغ يتراوح بين ٤- ٥ مليارات شيكل، غير أن القرار الحاسم المتعلق بهذا التقليص يعود إلى رئيس الحكومة.

ويأمل كبار الموظفين في وزارة المالية بأن يؤدي تقليص وزراء الحكومة المقبلة إلى إغلاق عدد من الوزارات، الأمر الذي سيترتب عليه تقليص نصف مليار شيكل من الميزانية العامة. ويؤكد هؤلاء أنه في حال تنفيذ هذه الخطة بحذافيرها، فإن العجز في الميزانية العامة سيعود إلى حجمه الطبيعي لكن بعد عامين.

تحليلات صحافية:

الظروف الحالية غير مهيأة بعد لعودة العلاقات الإسرائيلية- التركية إلى مجراها الطبيعي

شجب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، والتي وصف فيها الصهيونية بأنها جريمة ضد الإنسانية.

وجاء ذلك في بيان أصدره ديوان رئيس الحكومة، وأكد فيه نتنياهو أيضاً أن تصريحات أردوغان آثمة وكاذبة.

وقد وردت تصريحات أردوغان في سياق خطاب ألقاه أمام مؤتمر للأمم المتحدة عُقد الأسبوع الفائت في العاصمة النمساوية فيينا، وأشار فيه إلى أن هناك مظاهر متزايدة من كراهية الغير، وأن كراهية الإسلام تشكل جريمة ضد الإنسانية، شأنها شأن الصهيونية واللاسامية والفاشية.

واعتبرت تحليلات صحافية إسرائيلية هذه التصريحات دليلاً على أن الظروف الحالية غير مهيأة بعد لإمكان عودة العلاقات الإسرائيلية- التركية إلى مجراها الطبيعي.

وفي هذا الصدد، كتبت سمدار بيري، محللة الشؤون العربية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الأول الأحد، تقول إن أي هجوم يقوم رئيس الحكومة التركية أردوغان بشنه على إسرائيل يرفع أسهمه في الشارع العربي. وينطبق هذا على آخر هجوم شنه في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر للأمم المتحدة عقد في العاصمة النمساوية، ووصف فيه الصهيونية بأنها «جريمة ضد الإنسانية».

وأضافت: في المقابل، نلاحظ أن العلاقات بين إسرائيل وتركيا آخذة في التحسن في الآونة الأخيرة، وخصوصًا على مستوى التعاون في المجالات التجارية والأكاديمية والعلمية. مع ذلك، ما زال من الصعب أن تجد دبلوماسيًا إسرائيليًا واحدًا يعتقد أنه يمكن إعادة العلاقات بين الدولتين إلى مجراها الطبيعي. ويعود سبب ذلك أساسًا إلى كون أردوغان مشغولاً في الوقت الحالي بإسقاط نظام بشار الأسد في سورية، ولديه شكاوى كثيرة من الولايات المتحدة، في مقدمها أنها لا ترسل أسلحة كافية إلى المتمردين السوريين، وذلك تحت وطأة ضغوط تقوم إسرائيل بممارستها عليها، نظرًا إلى اعتقاد هذه الأخيرة أن بقاء نظام الأسد ضعيفًا أفضل كثيرًا من ترك ترسانة الأسلحة غير التقليدية الموجودة في حيازته تقع في أيدي منظمات «إرهابية» أو عصابات إسلامية متطرفة.

لكن هذه المحللة أكدت أن هذا كله لا يعني أن العلاقات بين إسرائيل وتركيا لن تعود إلى مجراها الطبيعي، بقدر ما يعني أن الظروف الحالية غير مهيأة بعد لإمكان حدوث ذلك.

وكانت تحليلات سابقة قد أكدت أنه لا شك في أن لدى كل من إسرائيل وتركيا أسباباً كثيرة تدفعهما إلى وضع حد للأزمة الدبلوماسية الناشبة بينهما، وإعادة علاقاتهما إلى مجراها الطبيعي. ولعل في طليعة هذه الأسباب انشغال الدولتين بآخر الأوضاع في سورية، وضعف نظام الرئيس بشار الأسد، والاهتمام بما سيحدث في هذا البلد في حال انهيار هذا النظام، وبالجهات التي ستسيطر على ترسانة الأسلحة الضخمة التقليدية وغير التقليدية الموجودة في حيازته.

وأشارت هذه التحليلات إلى أنه وفقاً لآخر التقديرات السائدة في إسرائيل، فإن من المتوقع أن يتم تقسيم سورية إلى منطقتين، وأن تنعكس الحرب الأهلية الدائرة فيها على جميع الدول المجاورة لها، بما في ذلك إسرائيل وتركيا. وبموازاة هذا كله، بات من الواضح أن نفوذ إيران داخل سورية أصبح حاسماً، وهي تبذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على بقاء نظام الأسد، سواء من خلال التدخل المباشر، أو من خلال حزب الله. ومع ذلك، فإن تركيا ما زالت تتلكأ في تعزيز تحالفها مع إسرائيل لمواجهة تصاعد الخطر الإيراني.

وكشف بعض التحليلات أنه جرت في الفترة الأخيرة محاولة إسرائيلية أُخرى لإنهاء الأزمة مع تركيا، إذ عقد رئيس هيئة الأمن القومي (في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية) اللواء احتياط يعقوب عميدرور اجتماعاً مع المدير العام لوزارة الخارجية التركية في العاصمة الإيطالية روما، لكنه لم يسفر عن أي نتائج إيجابية. ومعروف أن تركيا تطالب إسرائيل برفع الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة، وبتقديم اعتذار رسمي عن الهجوم الذي قامت قوات الكوماندوس التابعة لسلاح البحر الإسرائيلي في أيار ٢٠١٠ بشنّه على سفينة «مافي مرمرة» التركية التي كانت جزءاً من قافلة السفن التي كانت متجهة إلى قطاع غزة، وبدفع تعويضات للجرحى وعائلات القتلى الذين سقطوا في هذا الهجوم.

وأضافت أن العلاقات الأمنية بين الدولتين شهدت مؤخراً بعض التحسن، في إثر قيام إسرائيل بتزويد تركيا بمنظومات قتالية إلكترونية متطورة من شأنها أن تحسّن قدرات طائرات الإنذار لدى سلاح الجو التركي. غير أن مصادر مطلعة في تركيا تؤكد أن رئيس الحكومة التركية أردوغان ينتظر أن تؤلّف حكومة جديدة في إسرائيل لا تضم وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان من أجل تحسين العلاقات معها. ومع ذلك، فإن التقديرات السائدة في إسرائيل تشير إلى أن احتمالات تسوية الأزمة القائمة بين الدولتين في الأفق المنظور ما زالت ضئيلة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 - 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»